

# الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول

د. عبد الحلیم عمار غربي

KIE Publications مطبوعات  
[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)





الكتاب: الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية «رؤى وحلول»

المؤلف: د. عبد الحلیم غربي

التصنيف: اقتصاد

الإصدار الأول - إلكتروني : آذار / مارس 2017

## مطبوعات (KIE Publications)

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

Tel.: (00963) 332530772

Tel.: (00963) 332518535

Mob.: (00963) 944273000

[kantakji@gmail.com](mailto:kantakji@gmail.com)

[www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

[www.kie.university](http://www.kie.university)

**Dimah Fakhri**  
Designed  
by

الكتاب من تصميم وإخراج  
ديمه محمد وليد فخري

---

[dimah.walid.fakhri@gmail.com](mailto:dimah.walid.fakhri@gmail.com)



## مطبوعات Kie Publications (كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني)

إنّ (كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني المجاني) يهدفُ إلى:

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجال البحثي والتطبيقي.
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة.
- أنّ النشر الإلكتروني يُعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي.
- أنّ استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها.

والله من وراء القصد

أسرة KIE Publications

لزيارة جامعة الاقتصاد الإسلامي kie university

لزيارة مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية  
Islamic Business Researches Center



**د. عبد الحليم غربي**

**الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية:  
رؤى وطول**

**2017**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما دعوة أنفع يا صاحبي

من دعوة الغائب للغائب

ناشدتك الرحمن يا قارئاً

أن تسأل الغفران للكاتب

## إهداء

﴿ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الإسراء ٢٤

عبد الحليم

## شُكْرٌ وَنَقْدِيرٌ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وِلْدَانِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

يُسعدني أن أقدم جزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى أصحاب الفضل في نشر هذا الإصدار بحلته النهائية:

- الأستاذ الدكتور: سامر مظهر قنطجةي؛ رائد مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني؛

- الأستاذة: آمنة خليل قاسم؛ المدققة اللغوية للكتاب؛

- الأستاذة: ديمه محمد وليد فخري؛ صاحبة التصميم والإخراج الفني المحترف.

عبد الحلیم





# مقدمة الكتاب

الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية:  
رؤى وطول

## مقدمة الكتاب

أيها القارئ الكريم،،،

هذه مختارات مُنتقاة من أعمال أُعدت كأوراق بحثية في مناسبات عديدة خلال الأعوام الماضية، منها ما قُدم في مؤتمرات وندوات علمية ومنها ما نُشر في مجلات وإصدارات علمية، وأستعيد نشرها الآن؛ ليس إحساساً مني بأهميتها - مع رضائي عنها ضمن الإطار الزمني الذي كُتبت فيه- ولكن بالدرجة الأولى من أجل توثيقها في كتاب جامع لها؛ لتسهيل الرجوع إليه من قبل الباحثين والدارسين والمهتمين بالصناعة المالية والمصرفية الإسلامية.

يتضمن هذا الكتاب تسعة فصول تعالج الموضوعات التالية:

- الفصل الأول: مدخل للتعريف بالمشكلة الاقتصادية: رؤية مُعاصرة.
- الفصل الثاني: المقريري.. إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية.
- الفصل الثالث: دور خُطبة الجمعة في معالجة المشكلات الاقتصادية.
- الفصل الرابع: رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية.
- الفصل الخامس: المشهد الاقتصادي العربي في ضوء أزمة الائتمان العالمي.
- الفصل السادس: استراتيجيّة الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية.

- الفصل السابع: الأزمة الماليّة العالميّة وانعكاساتها على البنوك الإسلاميّة.

- الفصل الثامن: دور المنتجات الماليّة الإسلاميّة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

- الفصل التاسع: كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات الدوريّة<sup>(2)</sup>.

وفي الختام، فإنني مدين بالشكر والامتنان إلى كل من أسهم في نشر هذا الكتاب؛ سائلاً الله عزّ وجلّ أن ينفع به الجميع.

عبد الحلّيم



(1) مُستلّ من ورقة بحثيّة بالاشتراك مع الباحث: صالح صالح.  
(2) مُستلّ من ورقة بحثيّة بالاشتراك مع الباحث: صالح صالح.

# الفصل الأول

مدخل للتعريف بالمشكلة الاقتصادية:

رؤية معاصرة

## تمهيد

تهتمُّ مُعظم كتب الاقتصاد بتحليل المشكلة الاقتصادية، إلى درجة أن بعضها جعل هدف علم الاقتصاد هو التصديُّ لحلِّ هذه المشكلة وعلاجها ومواجهتها .

وتكمن المشكلة الاقتصادية في التساؤل التالي: ما أفضل طريقة لاستخدام الموارد المحدودة في إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة؛ بل اللامتناهية وبشكل عادل؟

وبغية فهم هذه الإشكالية فهماً صحيحاً يستدعي الأمر تفريعها إلى العناصر الأساسية التالية التي تتكوّن منها وهي:

- الحاجات ووسائل إشباعها المتنوعة من سلع وخدمات؛
- الموارد المتاحة وسبل تخصيصها واستخدامها .

وسيعالج هذا الفصل المحاور التالية:

- أولاً: الحاجات؛
- ثانياً: السلع والخدمات؛
- ثالثاً: أسباب المشكلة الاقتصادية؛
- رابعاً: حلّ المشكلة الاقتصادية والتخفيف من انعكاساتها.



## أولاً: الحاجات

### 1. تعريف الحاجات

- المفهوم النفسي الذاتي للحاجة: هي الشعور بالحرمان (والنقص) المصحوب بالرغبة في الحصول على وسائل الإشباع المتنوعة؛ لإزالته؛  
- المفهوم الوظيفي للحاجات: مجموعة احتياجات ومُتطلبات استمرار وتطور كافة جوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، المادية والمعنوية التي تتمظهر في شكل رغبات متنوعة متفاوتة الأهمية والإلحاح.

### 2. خصائص الحاجات

تتميز الحاجات الإنسانية بالخصائص التالية:

أ- خاصية التنوع في المجال والمكان والزمان؛

ب- خاصية التجدد؛

ج- خاصية القابلية للإشباع؛

د- خاصية التنافس أو التكامل؛

هـ- خاصية الإحلال والاستبدال.

### 3. أنواع الحاجات وأشكالها:

يمكن تقسيم الحاجات إلى عدة أنواع تبعاً لطبيعة معايير التقسيم وأهمها:

أ- تقسيم الحاجات تبعاً لصاحبها:

- الحاجات الخاصة (الفردية)؛

- الحاجات العامة (الجماعية).

ب- تقسيم الحاجات تبعاً لشكلها النوعي:

- الحاجات المادية؛

- الحاجات المعنوية.

ج- تقسيم الحاجات تبعاً لطبيعتها:

- الحاجات المطلقة الدائمة؛

- الحاجات النسبية المستجدة (حسباً لدرجة التطور الاقتصادي).

د- تقسيم الحاجات تبعاً لكيفية تحققها:

- الحاجات الشعورية؛

- الحاجات اللاشعورية.



## ثانياً: السلع والخدمات

1. **تعريف السلع:** هي الأشياء والوسائل الماديّة النافعة التي لها قيمة وتُسهم في إشباع الحاجات الإنسانيّة.

2. **تعريف الخدمات:** هي الوسائل غير الماديّة النافعة التي لها قيمة وتُسهم في إشباع الحاجات الإنسانيّة، والتي يتطلّب توفيرها وإنتاجها مجموعة من الوسائل الماديّة.

### 3. خصائص السلع والخدمات:

تتميّز السلع بالخصائص التالية:

أ- قدرتها على إشباع حاجة إنسانيّة؛

ب- وجودها بمقدار محدّد (عند بعض الباحثين نادرة)؛

ج- إمكانيّة حيازتها والانتفاع بها؛

د- لها قيمة ذاتية وتبادليّة.

### 4. أنواع السلع:

يمكن التمييز بين عدد من أنواع السلع حسباً لمعايير عديدة أهمها:

أ- تقسيم السلع تبعاً لمدى وفرتها:

- السلع الاقتصاديّة: هي تلك المتوافرة بكميّات محدودة؛

- السلع الحرّة: هي المتاحة بوفرة كبيرة وهي متاحة مجاناً؛ بحيث

لا يكون لها ثمن ولا تتداول في الأسواق وهي متاحة مجاناً كالهواء...

ب- تقسيم السلع تبعاً لخصائصها الاستعماليّة:



- السلع الإنتاجية: هي التي تُستخدم في إنتاج سلع أخرى؛ فتُسهم بذلك في إشباع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة كالآلات والمعدات والأجهزة؛

- السلع الاستهلاكية: التي تُسهم في إشباع حاجات الإنسان بطريقة مباشرة كالطعام، والمسكن؛

- السلع الوسيطة: هي السلع التي تُستعمل وتُحوّل أثناء العملية الإنتاجية كالمواد الأولية.

### ج- تقسيم السلع تبعاً لمعيار مدة الانتفاع:

- السلع الاستهلاكية المعمّرة: هي التي تبقى في الاستعمال مدّة معيّنة؛ كالمنازل والملابس والأجهزة المنزلية؛

- السلع الاستهلاكية غير المعمّرة: هي التي تُستعمل مرة واحدة، مثل: السلع الغذائية...

### د- تقسيم السلع تبعاً لمعيار الأهمية:

- السلع الضرورية؛

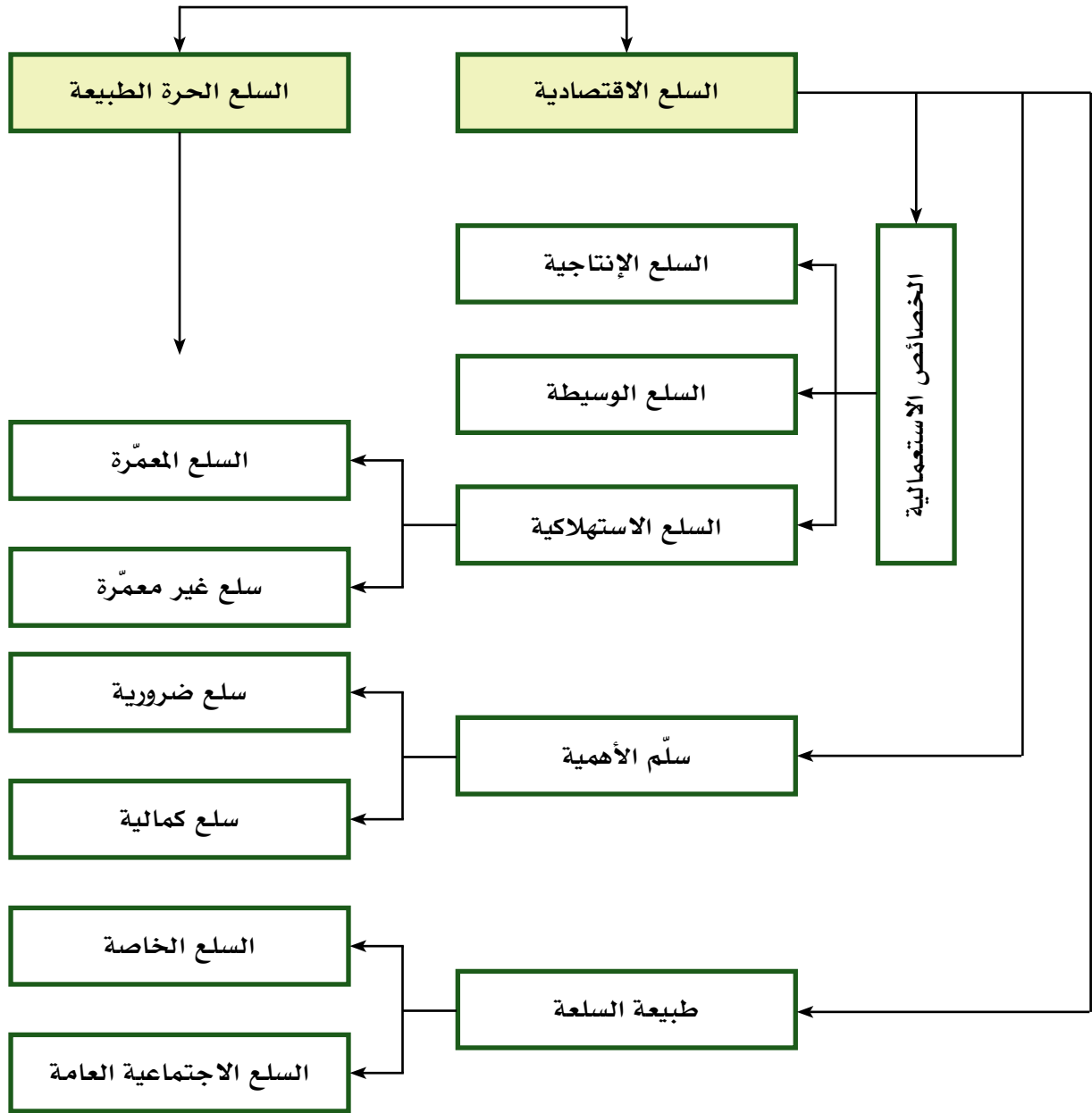
- السلع الكمالية والترفيهية.

### هـ- تقسيم السلع تبعاً لطبيعتها الاجتماعية:

- السلع الخاصة؛

- السلع الاجتماعية.

## شكل 1: أنواع السلع والخدمات



المصدر: راجع: صالح صالح، «محاضرات في الاقتصاد الإسلامي»، طلبة الماجستير في التمويل والبنوك الإسلامية والتأمين التكافلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، دفعة 2010-2011.



## ثالثاً: أسباب المشكلة الاقتصادية

تؤكد معظم كتب الاقتصاد على أن المشكلة الاقتصادية ترجع إلى سببين أساسيين هما:

1. إن الحاجات الإنسانية متعددة ومتجددة ومتزايدة؛
  2. إن حجم المتاح من الموارد الاقتصادية يتميز بالمحدودية والندرة والنسبية وكونها ذات استعمالات بديلة.
- ورغم أهمية ذلك التفسير في إبراز بعض الجوانب التي قد تؤدي إلى حدوث المشكلة الاقتصادية؛ إلا أنه بإمكاننا إضافة أسباب أخرى لا تقل أهمية عن تلك وهي:

1. القصور في استغلال الموارد الممكنة؛
2. سوء تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية الفعلية؛
3. سوء توزيع الثروات والمداخيل (بين الأجيال والمناطق والأفراد والأولويات...).

### جدول 1: الدخل السنوي لكل إنسان في العالم (عام 2016م)

إجمالي الناتج المحلي في العالم	75.212,70 مليار دولار أمريكي
عدد سكان العالم	7,359 مليار نسمة
الدخل الفردي السنوي (الممكن)	10.222,50 دولار أمريكي
الدخل الفردي السنوي (أكثر من 10 % من البشر يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً)	730 دولار أمريكي

إن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية من جهة؛ ومشكلة مؤسسية من جهة أخرى؛ وذلك على النحو التالي:

- مشكلة سلوكية: إنها مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، وهي مشكلة سلوكية حين يفرط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحدّ اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حينما يسود الظلم في توزيع الثروة والموارد والمداخيل، والمشكلة أيضاً مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدوات هذا المجتمع التي تيسر النشاط الاقتصادي (اكتناز النقد)، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حين يعتمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد إليه أدواته (النقود) إلا بمقابل فائدة ربوية؛

- مشكلة مؤسسية: إن المشكلة الاقتصادية مشكلة مؤسسية تتجم عن تخلي الدولة عن أداء وظيفتها في الضمان الاجتماعي وفي إعادة التوزيع من خلال إنفاذ أحكام الزكاة وتصفية الفائدة الربوية. وهي مشكلة مؤسسية أيضاً تتجم عن غياب ضوابط الجغرافية السياسية الإسلامية والاستعاضة عنها بجغرافية أنانية الطابع تحول دون اشتراك الناس بموارد الأرض.



## رابعاً: حلّ المشكلة الاقتصادية والتخفيف من انعكاساتها

ساد الاعتقاد لزمن طويل وتجدد في هذه السنين المتأخّرة بأن الأسلوب الأفضل لحلّ المشكلة الاقتصادية هو الاعتماد على نظام السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية لاستخداماتها المثلى وفي توزيع الثروات والمداخيل، ففي إطار سعي كل فرد مُنتجاً أو مُستهلكاً لتحقيق مصلحته الخاصة؛ تتحقّق المصلحة المجتمعيّة العامة.

لكن هذا التحليل التبسيطي لا يمكن الاعتماد عليه كليا في ظل الأوضاع المحليّة والدوليّة؛ ذلك لأن الواقع الاقتصادي الحالي يدلّ على ما يلي:

- تزايد الهدر والتبذير للموارد المتّاحة؛
- تزايد أشكال القصور في استخدام الموارد الفعليّة؛
- تزايد الاختلالات التوزيعيّة القطريّة والإقليميّة والدوليّة والجهويّة؛
- وما ترتّب عن ذلك من مشكلات تواجه الإنسانيّة اليوم كالمجاعة والفقر وسوء التغذية والأمراض والبطالة؛
- المديونيّة.

ولما كانت المشكلة الاقتصادية تتفرّع إلى مشكلات جزئية مثل:

1. مشكلة اختيار الحاجات وانتقاء السلع والخدمات حسب أهميتها الفرديّة والجماعيّة؛
2. مشكلة اختيار أفضل البدائل التخصيصيّة والاستخداميّة للموارد المتّاحة؛
3. مشكلة توزيع الثروات والمداخيل توزيعاً يحقّق الكفاءة ويجسّد العدالة؛

4. مشكلة تنمية الناتج بصورة مطّردة لمواجهة الاحتياجات المتنامية

لمجتمعات ينمو عدد سكانها بشكل دائم.

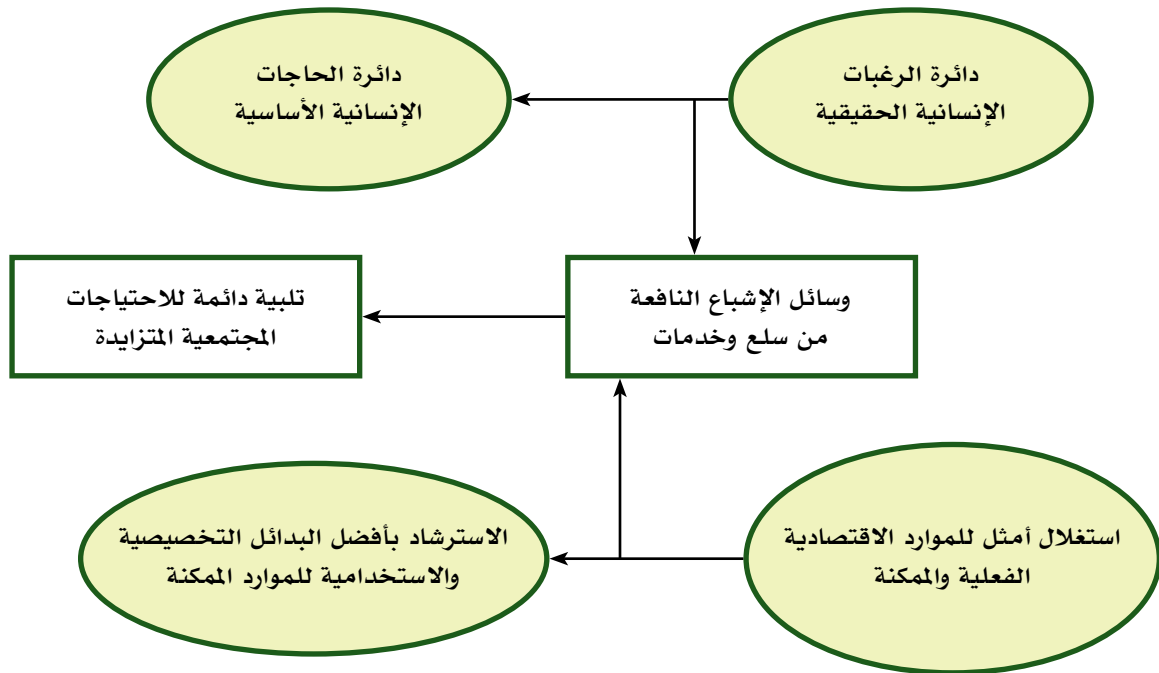
فإن الأمر يستدعي تطوير النظام الاقتصادي بشكل فعال ليتلافى الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، عن طريق سياسات كفؤة تضمن فعالية نظام السوق في ظل منظومة آليات تكميليّة تحقّق الرشادة في تخصيص الموارد واستخدامها وتوزيع عوائدها. فيكون لدينا:

1. نظام سوقي تنافسي فعال؛

2. نظام تدخلي محدود وكفؤ.

ويمكن التعبير عن الوضع الأفضل الذي تختفي فيه مخاطر المشكلة الاقتصادية في الشكل التالي:

شكل 2: الوضع الأمثل لحلّ المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوطني



المصدر: راجع: صالح صالح، «محاضرات في الاقتصاد الإسلامي»، مرجع سابق.

لقد جاء البناء التشريعي والمؤسسي الإسلامي لاحتواء الميول السلوكية والثغرات المؤسسية التي تتسبب في وجود المشكلة الاقتصادية؛ من خلال الأحكام والمؤسسات التالية:

### 1. تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمالية للنشاط الاقتصادي

**ومنع تعطلها:** مجّد الإسلام العمل خاصة اليدوي منه، وحثّ عليه وجعله واجباً شرعياً في حدود معينة، وجعل الحرف جميعها من فروض الكفاية. أما في الموارد الطبيعية فيؤكد وجوب استغلالها ومن ذلك أحكام تمنع تعطيل الأرض، وأحكام تمنع احتجازها وأحكام تحفّز الناس إلى إحيائها واستقطاعها، والجامع في هذه الأحكام هو منع تعطيل الموارد. وفي الموارد المالية نجده قد شرع لأجل تعبئتها تحريم الاكتناز وتحريم الربا وأوجب الزكاة في الأرصدة النقدية العاطلة؛

### 2. ضبط الحاجات وظيفياً حسب الاعتبارات الشرعية: لا تُعتبر كل

رغبة أو ميل حاجة واجبة الإشباع؛ وإنما تُعتبر الحاجات الحقيقية فقط؛ أي تلك التي يترتب على إشباعها اكتمال قدرات الإنسان؛ لذلك يُستثنى كل ما يخلّ بطاقات الإنسان الجسدية، مثل: استهلاك الميتة والدم والخنزير، ويُستثنى كل ما يخلّ بطاقته العقلية كالمسكّرات والمخدّرات، فالأصل هو مشروعية الطيبات وحرمة الخبائث. كما أن الأحكام تُؤكّد الوسطية في إشباع الحاجات فلا إسراف ولا تقتير ولا ترف ولا مخيلة. وتؤكد كذلك وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية ووجوب تخصيص الموارد بما يحققها؛

### 3. إقامة العدالة التوزيعية: ثمة أحكام تنجز عدالة التوزيع في مجال

التوزيع الابتدائي؛ حيث تربط نشأة حق التملك وإدامته، بدوام العمل الاقتصادي والمشاركة الإيجابية بالنشاط الاقتصادي. أما في مجال التوزيع الوظيفي؛ فإننا نجد تحريم المكافآت الطفيلية كالفائدة والرَّيع من خلال أحكام الربا والصرف والمخابرة والكرء. وفي مجال إعادة التوزيع نجد تشريع الزكاة وهي الحد الأدنى من إعادة التوزيع الذي تلزم به الإدارة الاقتصادية ويندب الفرد إلى أبعد من ذلك من خلال الأحكام ومنظومة القيم الإسلامية. ويلاحظ تعايش اعتبارات العمل والملكية والحاجة كأسس حقوقية ترعى اعتبارات العمارة والعدالة بذات الوقت؛

**4. تكييف نظام التملك:** ليحقق أهداف العمارة العادلة من خلال توكيد الوظيفة الاجتماعية للاستخلاف الخاص (الملكية الخاصة)، ومن خلال الاستخلاف الاجتماعي بصوره المختلفة التي ترعى العرض العام واعتبارات الرفاهية الاجتماعية؛

**5. توكيد الوظيفة الاقتصادية للدولة:** فالدولة قيمة على النشاط الخاص، تمنع الاحتكار وتمنع الاستغلال وتمنع سوء استخدام الحق والمضارة فيه. وهي مشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال موضوعات الاستخلاف الاجتماعي، تملكها وتديرها، وهي دولة رفاهية ملزمة بتوفير العرض العام ورعاية المصالح العامة، فضلاً عن قوامتها على إعادة التوزيع من خلال الزكاة.





## خاتمة

تتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم التناسب والتوازن بين الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الإنسانية المتعددة؛ حيث ينعكس ذلك في صورة ندرة نسبية للموارد، وسوء توزيع للثروات والمداخيل. إن الموارد المتاحة في هذا الكون متعددة: بعضها نافذة، وبعضها متجددة وهي محدودة، وتبقى إشكالية مدى كفايتها في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتنامية مرتبطة بمدى كفاءة النظام الاقتصادي. ولا شك في أن البناء التشريعي والمؤسسي الإسلامي كفيل بتحسين المجتمع من المشكلة الاقتصادية؛ من خلال ترشيد فعال للحاجات، وتعبئة فعالة وتوظيف كفاء للموارد، وعدالة اجتماعية واقتصادية.



## مصادر الفصل الأول

1. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسّسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
2. صالح صالح، «مُحاضرات في الاقتصاد الإسلامي»، طلبة الماجستير في التمويل والبنوك الإسلامية والتأمين التكافلي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، دفعة 2010-2011.
3. عبد الجبار السبهاني، «كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي»، في الموقع الإلكتروني: <http://al-sabhany.com>
4. عبد الجبار السبهاني، «الاقتصاد الإسلامي: المشكلة الاقتصادية»، في الموقع الإلكتروني: <http://al-sabhany.com>
5. إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1994.



## الفصل الثاني

المقريزي..

إسهاماته العلميّة في احتواء الأزمات

الاقتصاديّة

## تمهيد

أشارت بعض التقارير إلى أنه بالرغم من تراجع المبيعات لدى معظم المؤسسات والشركات بسبب الأزمة الماليّة العالميّة؛ فإن إحدى السلع قد زاد الإقبال عليها بشكل ملحوظ، تمثلت في كتاب «رأس المال» للمفكر الاقتصادي الاشتراكي «كارل ماركس»؛ حيث أفادت دور النشر ومعارض الكتب في أمريكا وأوروبا واليابان بأن الطلب على مؤلّفات ماركس ارتفع بقوة منذ أن بدأت الأزمة الماليّة!

كما أشارت بعض التحاليل إلى أن المفكر الاقتصادي الرأسمالي «جون ماينارد كينز» في كتابه «النظريّة العامة في التشغيل والفائدة والنقود» عرّض تحليلاً شاملاً للتوظيف وتقلباته بما جعل نظريته العامة أكثر من مجرد نظرية للأزمة الاقتصاديّة؛ حيث يبدو أن العالم الرأسمالي الذي استثقل أفكار كينز؛ مضطراً اليوم لزيارة عيادته والإنصات إلى نصائحه وسياساته التي تدعو الدولة إلى مزيد من التدخل في الحياة الاقتصاديّة! ومن الغريب حقاً في ظل هذه الظروف عدم الإشارة إلى إسهامات المفكر الاقتصادي «المقريري» الذي يُلقب بـ «أبي النقود»؛ حيث يُعتبر من أوائل الكتاب الذين كتبوا في الأزمات، وأول من تكلم عن أثر السياسة النقديّة في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة (التضخم والأسعار)، وأول من ربط بين السياسة النقديّة والتقلبات الاقتصاديّة (الأزمات والمجاعات)!

لقد أشار المقريري إلى أزمات نقص الإنتاج، وحدد أهم الأسباب لحدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة، سواء كانت بسبب الطبيعة (حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفاته كالصراع السياسي وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع إيجارها وانخفاض قيمة النقود!



## أولاً: التعريف بالمقريزي وإسهاماته الاقتصادية

**1. السيرة الذاتية للمقريزي:** كان المقريزي مؤرخاً كبيراً ذا نزعة اقتصادية نقدية، وُلد وعاش وتوفّي في مصر عن عمر ناهز الثمانين، وتولّى عدداً من الوظائف الإدارية والتدريسيّة والقضائيّة في القاهرة ودمشق، ثم تفرّغ للبحث والتأليف لتكون كتاباته مصادر علمية يعتمد عليها الباحثون في تراث المسلمين العلمي في التاريخ والاقتصاد. ويُصنّف المقريزي من بين علماء الاقتصاد نظراً لاهتماماته المتزايدة برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية؛ حيث ركّز بشكل واضح في مؤلفاته على الجوانب التالية:

- الأسواق من حيث أنواعها وتاريخها ومواقعها قديماً وحديثاً بالنسبة إلى زمنه؛
- الفساد الإداري والاقتصادي الذي ميّز بعض المراحل من تاريخ الدول الإسلامية؛
- الموازنة العامّة للدولة وطرق تحضيرها، والنظم التي مرّت بها عبر العصور والدول؛
- النقود والمراحل التي مرت بها، والسياسات النقدية المختلفة؛
- النظم الاقتصادية التي سادت البحر الأبيض المتوسط في فترة ما بعد الحروب الصليبية؛
- علاقة الضرائب بالأسعار (راجعية الضريبة؛ أي رجوع عبئها على المستهلك النهائي)؛
- الموازين والمكايل (وقد خصّص لها مؤلفاً خاصاً).

وفضلاً عن ذلك؛ فقد اضطلع المقريري نفسه بمهام ووظائف ذات طابع اقتصادي؛ حيث تولّى الحسبة عام 801 هـ، فأشرف على الأسواق وأحوال التجار والباعة وراقب الموازين والمكاييل.

جدول 1: السيرة الذاتية للمقريري	
الاسم والكنية	- الاسم الكامل: أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريري؛ - الكنية: تقي الدين المقريري؛ - يُنسب إلى مقرير وهي حارة المقارزة بمدينة بعلبك بالشام التي انحدرت منها أسرته؛ - البعلي (نسبة لبعلبك، بلد أبيه وجدّه).
تاريخ الولادة	- محلّ اختلاف؛ - 766 أو 769 هـ/1364م بالقاهرة (مصر).
تاريخ الوفاة	- محلّ اتفاق؛ - 845 هـ/1441م بالقاهرة.
عصره	- فترة ما بعد الحروب الصليبية؛ - عاصر دولة المماليك البحرية (التركية) التي امتدّ حكمها في مصر 136 عاماً (648-784 هـ/1250-1382 م) ودولة المماليك البرجية (الجراكسة) التي دام حكمها 139 عاماً (784-923 هـ/1382-1517 م).
الأبناء	- أب لبنت وحيدة تُوفيت سنة 806 هـ.
الخبرة الدراسية	- الأزهر + رحلات علمية إلى الحج والشام؛ - أحد تلامذة ابن خلدون.
المؤهلات العلمية	- فقه (شافعي) + تاريخ (إسلامي) + اقتصاد (أزمات ونقود)؛ - معارف أخرى (علوم الحشرات والمعادن والطب والجغرافيا).
الخبرة العملية	- الوزارة: ديوان الإنشاء؛ - التدريس: معلم في المدارس الجامعة بالقاهرة؛ - الخطابة والإمامة: خطيب بمسجد عمرو بالفسطاط؛ - القضاء: قاضي ونائب للحكم بدمشق؛ - الحسبة: محتسب (مراقب السوق) في القاهرة.
الإنتاج العلمي	- 200 مؤلف (موسوعية كبيرة وكتب صغيرة)؛ منها: - المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (المعروف بالخطط المقريرية، 4 أجزاء)؛ - السلوك لمعرفة دول الملوك (رصد فيه تاريخ دولة المماليك في مصر)؛ - إغاثة الأمة بكشف الغمة (تشخيص للأزمات التي حلت بمصر وأسبابها)؛ - إمتاع الأسماع (6 مجلدات)؛ - النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم (كتاب تاريخي بحث)؛ - المكاييل والموازين الشرعية (حوالي 20 صفحة)؛ - شذور العقود في ذكر النقود (رسالة في النقود الإسلامية)...

**2. الفكر الاقتصادي عند المقريزي:** إذا كان المقريزي يُوصف بأنه عميد المؤرخين؛ فإن التصنيف الاقتصادي لكتب المقريزي يدخل في التاريخ الاقتصادي؛ حيث له مرجعان يبحثان في الأزمات الاقتصادية والاقتصاد النقدي هما:

- **إغاثة الأمة بكشف الغمة:** أو تاريخ المجاعات في مصر، واحتوى هذا الكتاب الذي لا يتجاوز 60 صفحة على نظريتين مهمتين:

- **النظرية الأولى:** تعليقه للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر بأنها ناشئة عن فساد النظام النقدي؛ وبذلك يكون المقريزي أول من وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية، وقد اقترح على السلطات إصلاح السياسة النقدية كوسيلة من وسائل معالجة الأزمة؛
- **النظرية الثانية:** بحثه لنتائج التضخم وأثره في مختلف فئات المجتمع، وقد عرض بعمق وتفصيل قضية القوة الشرائية الحقيقية للنقد وقوته الشرائية الاسمية، وطالب باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة.

- **شدور العقود في ذكر النقود:** كتبه المقريزي ليكون فصلاً من فصول كتابه «إغاثة الأمة»، ثم جعله بعد ذلك كتاباً مستقلاً في 30 صفحة، وقد أشار فيه إلى بعض القضايا النقدية المهمة التي شغلت اهتمام الاقتصاديين، ومنها:

- **الإشارة إلى قانون غريشام:** سبق المقريزي وزير المالية البريطاني



«توماس غريشام» *Thomas Gresham* (1519م-1579م) في أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول؛ أي أن النقود الرديئة (العملات النحاسية التي تكون قيمتها الفعلية أقل من قيمتها الاسمية) هي التي تُستعمل في المعاملات، أما النقود الجيدة (العملات الذهبية أو الفضية التي تكون قيمتها الفعلية أعلى من قيمتها الاسمية) فيُحتفظ بها؛

• الإشارة إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية: تعرّض المقريري إلى مشكلة إفراط الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛ ومن ثمّ ضعف القوة الشرائية للنقود بما يعني وجود التضخم؛

• الإشارة إلى خطورة تهريب المعادن على شكل نقود: نظراً لوجود قيمتين للمعدن الواحد (نقدية ومعدنية)؛ الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الجهات التي تُحقق بها فائدة أكبر؛

• الإشارة إلى ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية والنقود المساعدة: كما هو الحال في العلاقة بين الذهب والفضة من جهة؛ والفلوس (العملات الصغيرة المصنوعة من النحاس) من جهة أخرى.



## ثانياً: قراءة في كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمّة» للمقريزي

**1. المنهج العلمي للمقريزي:** يندرج كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمّة» الذي ألفه المقريزي عام 808 هـ/1405م ضمن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد؛ حيث تُبيّن الموضوعات المذكورة فيه أن المقريزي كتب عن التاريخ الاقتصادي وعن النقود وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلّق بالأسعار.

ولا يقتصر المنهج العلمي للمقريزي على تسجيل الوقائع التاريخية فحسب؛ بل يُضيف لذلك تحليلاً دينياً وسياسياً واقتصادياً للأسباب. ولا يقف عند حدّ ذكر الحادثة ثم تحليلها للتعرف على أسبابها؛ بل يُقدّم بعد ذلك اقتراحات لعلاج ما يكتب عنه.

وقد انتهج المقريزي تحليل ابن خلدون في كتابه «إغاثة الأمة بكشف الغمّة» لتحديد أسباب الأزمات الاقتصادية؛ حيث بيّن ابن خلدون الرابطة السببية بين الحكومة الرديئة وارتفاع أسعار الغلال، ببيان أنه في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، عندما تُصبح الإدارة العامة فاسدة وغير فاعلة، وعندما تلجأ إلى الضرائب الجائرة؛ فإن المزارعين يفقدون حافز الإنتاج ويتوقفون عن زراعة الأرض، فيتسبّب فقدان المخزون في قصور العرض وحدوث المجاعة وتصاعد الأسعار.

لقد كتب المقريزي عن أخبار المجاعات كشكل من أشكال الأزمات الاقتصادية، وعقّب على كل ما كتبه عن هذا الحدث الاقتصادي بنصوص قرآنية أو نبوية ترتبط موضوعياً بأفكاره وآرائه؛ مما يدل على إسلامية

آراء المقريري. كما أنه يأخذ بالرأي القائل بأن تطور المجتمعات وانتقال الأمم من حال إلى حال تعمل عليه المعاصي التي تشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع الداخلة في دائرة النواهي التي منعها الإسلام؛ فاحتكار السلع معصية وظلم الحكام معصية وهكذا...

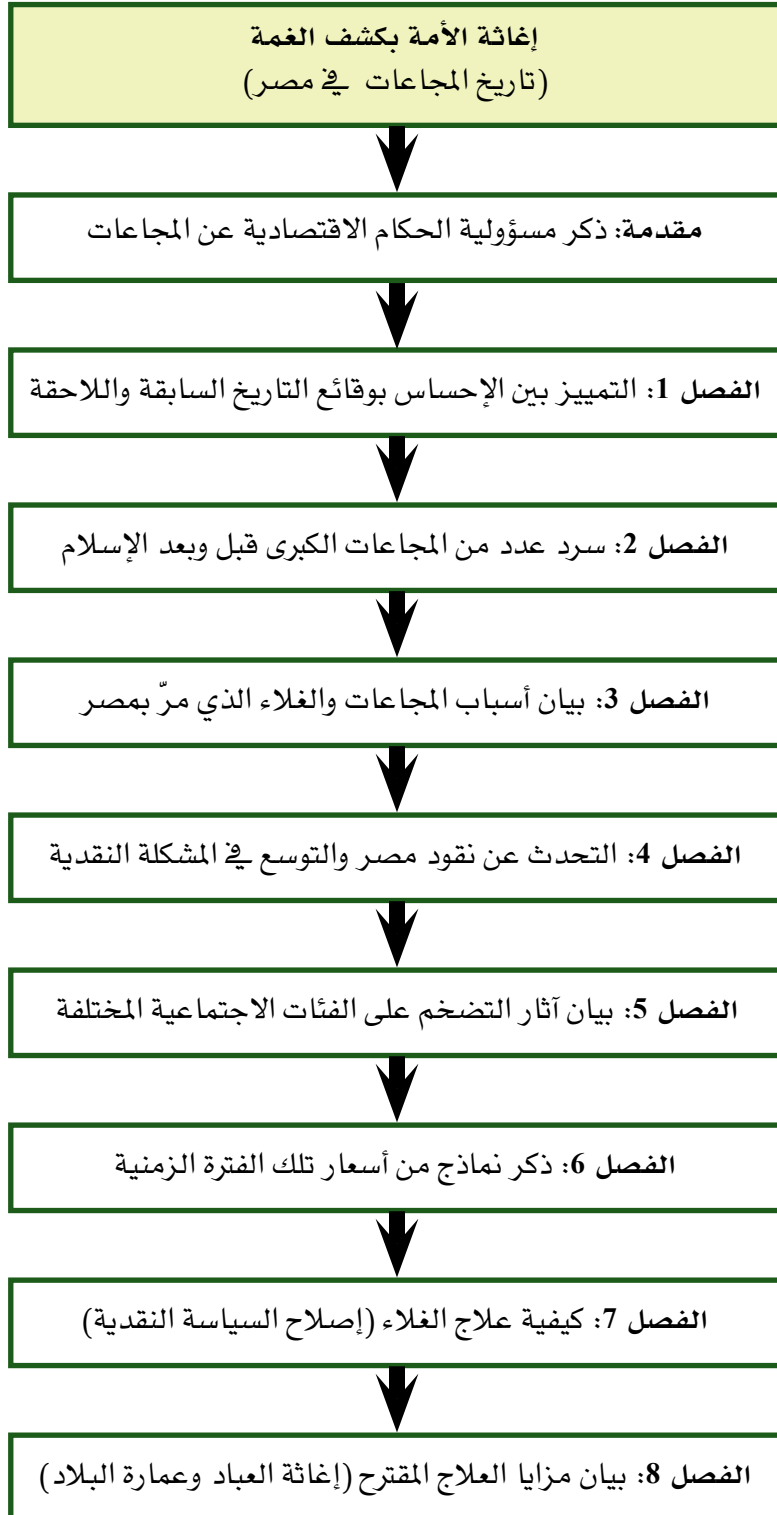
## 2. دوافع بحث المقريري: لعل السبب الذي دفع المقريري إلى تأليف

كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» هو ما ذكره في مقدمته أنه «لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحلّ فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ في زمن شبهها، وتجاوزوا الحدّ فقالوا: لا يمكن زوالها (...). وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد (= العادات) واقفون، ومن روح الله آيسون».

«ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرفه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد... إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان، ويقتضي إلى شرح وتبيان. فعزمتُ على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع. وكيف تمادى بالبلاء والعباد هذا المصاب الشنيع. وأختمُ القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء، مع الإلماع بطرق من أسعار هذا الزمن، وإيراد نبذ مما عبر من الغلاء والمحن. راجياً من الله سبحانه أن يوفق من أسند إليه أمور عبادته، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده، إلى ما فيه سداد الأمور، وصلاح الجمهور؛ إذ الأمور كلها وجلها إذا عُرِفَتْ أسبابها سهل على الخبير صلاحها».

**3. محتويات كتاب المقريري:** تضمّن كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمّة» حوالي 26 أزمة مجاعة؛ وقد توزّعت محتوياته في مقدمة وثمانية فصول؛ على النحو التالي:

**شكل 1:**



## ثالثاً: احتواء الأزمة الاقتصادية من وجهة نظر المقريري

### 1. أسباب الأزمة الاقتصادية: شهدت مصر أزمات متوالية في القرن

السابع والثامن والتاسع الهجري؛ بسبب انخفاض منسوب مياه النيل

وتراكم المشكلات دون حلها جذرياً من قبل المسؤولين.

يُسمَّى المقريري الأزمة أو الكارثة بالغمّة وهي الكربة، ويُشير في إطار وصف

المجاعات إلى موقف يتميز بنقص إنتاج السلع وارتفاع أسعارها، ويُحدّد

الأسباب التي أدت إلى حدوثها ووصفها لتفاديها وعدم الوقوع فيها مرة

ثانية!

ويرى المقريري أن المجاعة الطويلة آنذاك (796-808هـ) لم تكن أسوأ

من المجاعات الاقتصادية السابقة؛ ومن ثمّ يمكن احتواؤها إذا تمّ تجنب

مسبباتها التي يحصرها فيما يلي:

- سوء التدبير والفساد الإداري: وما صاحب ذلك من انتشار

الرشوة والمحسوبية وتفشي الفوضى وتدهور الإنتاج؛

- زيادة الريع العقاري في الزراعة: نتيجة قيام مسؤولي الدولة

المملوكية بزيادة الضرائب على مستأجري الأراضي؛ مما أدى إلى

توقف الفلاحين عن الإنتاج فقلت المحاصيل الزراعية؛

- سوء السياسة النقدية ورواج الفلوس: كانت النقود في عصر

المقريري من ثلاثة أنواع: الدينير الذهبية والدرهم الفضية والفلوس

النحاسية؛ وقد أصبحت الدرهم الفلوس تُمثّل المعروض النقدي

بصفة أساسية أثناء فترة المجاعة؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛

بمعنى أن زيادة الإصدار النقدي لم يكن يُقابلها زيادة في حجم

النتاج الوطني (زيادة حقيقية في السلع).

**2. تداعيات الأزمة الاقتصادية:** تعرّض المقرّيزي للأثر الاقتصادي لارتفاع الأسعار على الدخل الحقيقي لفئات المجتمع؛ وبتفاوت ذلك التأثير حسباً لطبيعة الدخل وطبيعة الثروة؛ حيث قام بتقسيم السكان إلى سبعة أقسام؛ مما له إيجابيته في إطار الدراسات الاقتصادية الحديثة!

جدول 2: آثار الأزمة الاقتصادية على الفئات الاجتماعية المختلفة			
الرقم	الفئة	الخصائص	آثار الأزمة
1	الدولة	المسؤولون في السلطة	- استفادة ظاهرية: زادت إيراداتها لزيادة الضرائب على الأراضي؛ غير أن هذه الزيادة تبقى صورية؛ بسبب تناقص القيمة الحقيقية لتلك المبالغ، وتناقص مقدرة الناس على تلبية المطالب المالية المتزايدة.
2	مياسير التجار وأولو النعمة والترف	الثروة ممثلة في نقود سائلة	- تحقيق خسارة: ارتفاع الأسعار جعل هذه الثروة تتناقص قيمتها الحقيقية، كما يتناقص مقدارها بسبب الإنفاق على المعيشة.
3	الباعة وأصحاب الحرف	متوسطو الحال من التجار	- ارتفاع المداخيل: لكن بسبب ارتفاع الأسعار فإنهم حافظوا على مستوى المعيشة السابق.
4	أصحاب الفلاحة والحرث	فقراء الزراع + أثرياء الزراع	- فقراء الزراع: تضرر من الغلاء؛ - أثرياء الزراع: تعظيم ثروتهم.
5	العلماء وطلاب العلم والجند	أصحاب المرتبات الثابتة	- ضرر شديد: حيث ساءت أحوالهم؛ بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل لا يتناسب مع مداخيلهم الثابتة أو المحدودة.
6	الأجراء والحمالون والخدم	العمال أصحاب الأجور المنخفضة	- تضرر الغالبية: مات منهم الكثير؛ حيث لم يوجد الواحد منهم إلا بعد بحث وعناء؛ - زيادة أجور البقية: بسبب أن عددهم تناقص؛ فإن أجور من بقي زادت.
7	أهل الخصاصة والمسكنة	المتسولون الذين لا دخل لهم من عمل أو ثروة	- موت معظمهم جوعاً وبردًا، ولم يبق منهم إلا القليل.

**3. معالجة الأزمة الاقتصادية:** يرى المقريري أن النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال هي الذهب والفضة فقط؛ لكن النظام النقدي عرف تطورات بعد الأزمة أدى إلى زيادة الأسعار زيادة كبيرة على النحو التالي:

جدول 3: النظام النقدي قبل الأزمة الاقتصادية وبعدها	
بعد الأزمة الاقتصادية	قبل الأزمة الاقتصادية
اختلالات نقدية	دينار ذهبي = 24 درهماً من الفضة
كثرة الفلوس النحاسية المتداولة	الدرهم الفضي = 140 درهماً فلوساً

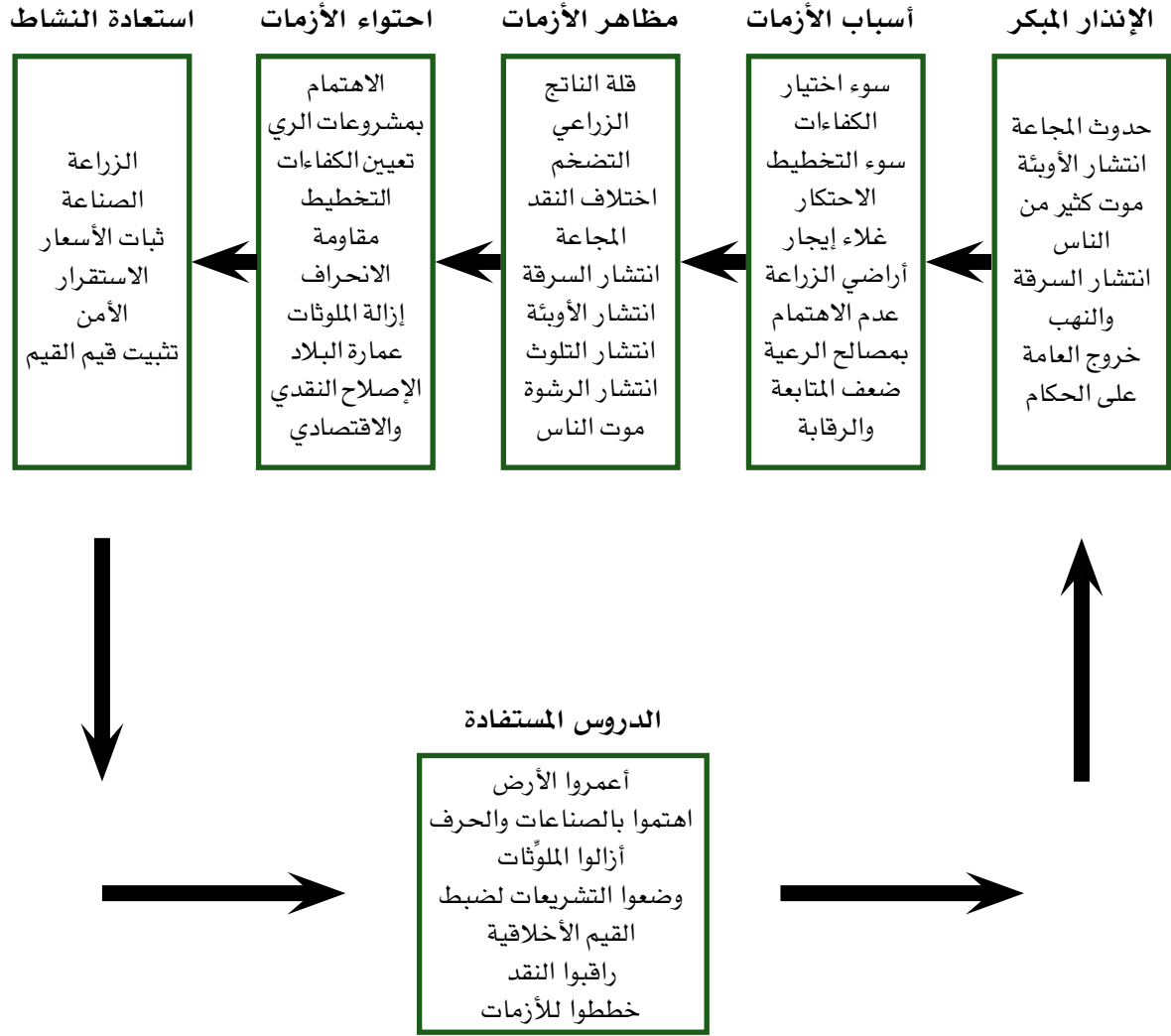
ولعلاج هذا الارتفاع في الأسعار اقترح المقريري ما يلي:

- ضرورة العودة إلى نظام النقد الطبيعي: العودة إلى نظام المعدنين *Bimetallism* (الذهب والفضة) مع تثبيت قيمة النقود؛ حيث تكون فيه الدينانير الذهبية والدرهم الفضية هي أساس العرض النقدي، والدرهم الفلوس تكون محدودة في كميتها وتستخدم في تسهيل عملية المبادلات ذات القيم الصغيرة؛

- ضبط الإصدار النقدي: إذا كانت النقود تُدفع مقابل سلعة أو خدمة؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي، ويمكن التعبير عن هذا بأن إصدار النقود مرتبط بالإنفاق الوطني.

ولعل ذلك ينسجم مع اقتراح رئيس الوزراء الماليزي السابق «مهاتير محمد» في وقت سابق؛ باعتماد الدول الإسلامية على نظام الدينار الذهبي والدرهم الفضي كعملتين للدول الإسلامية، وينسجم حالياً مع توصيات الخبراء لاحتواء الأزمة المالية العالمية بضرورة الربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي!

شكل 2: الأزمة الاقتصادية في العصر المملوكي في رأي المقرئزي





## خاتمة

تُعتبر التجارب التاريخية مادة خام لإدارة الأزمات والاستفادة منها؛ لأن الوقوف على أسباب تفاقم الأزمات الاقتصادية في فترات سابقة هو خطوة نحو إمكانية علاج الأزمات الحالية والمستقبلية!

ولا شك أن استقراء الأزمات من منظور المقريري يكشف أسبابها الحقيقية التي تكمن في الفساد والسياسات الحكومية السيئة، وضعف عناصر الإدارة كالتخطيط وسوء اختيار الكفاءات البشرية، وإهمال المتابعة والرقابة، وتزيد الأزمة سوءاً من خلال الإفراط في إصدار النقود الائتمانية. وإذا تزامنت هذه العوامل كلها مع حدوث المجاعة؛ فسوف يؤدي ذلك إلى درجة عالية من التضخم، وتفاقم بؤس الفقراء وإفقار البلاد. ولعل ذلك هو ما يشير إليه الفكر الحديث في علم إدارة الأزمات!

وإنه من غير المنصف أن يُعتبر الفكر الاقتصادي ظاهرة أوروبية بحتة تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني (القرن 5 قبل الميلاد) وتنتهي في المجتمعات الأوروبية الغربية حيث بداية ظهور المدارس الاقتصادية (القرن 18 الميلادي)، مع تجاوز مجحف للتراث العربي والإسلامي في المجالات الاقتصادية خلال العصور الوسطى (500م-1500م)!

ولقد تبين لنا أن الحضارة العربية والإسلامية تملك من الأفكار الاقتصادية ما يفوق تلك الآراء الغربية؛ بل كان لها فضل السبق عليها؛ حيث تُعتبر إسهامات المقريري رائدة وذات إضافة مهمة بسببه لأصحاب النظرية النقدية والنظرية الكينزية؛ من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد الوطني، ومطالبته بتدخل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية!

# الفصل الثالث

دور خطبة الجمعة

في معالجة المشكلات الاقتصادية

## تمهيد

إذا كان ليوم الجمعة في الإسلام منزلة رفيعة؛ فإن الاقتصاد يحتلّ فيه مكانة عظيمة. وليس أدلّ على ذلك من أن أطول آية في القرآن الكريم لم تتناول عبادة من العبادات المعروفة (الصوم أو الصلاة أو الزكاة...); وإنما اختصّت بشرح تفصيلي لموضوع اقتصادي هو المداينة!

وإذا كان أحد المستعمرين قد قال في فترة تشكّل الحركات الوطنيّة ضد الاستعمار: «لو أننا امتلكنّا منابر المسلمين، لحوّلنا بلادهم إلى مبادئنا في أيام قلائل»؛ فإن ما يلاحظه الخبراء اليوم أن هناك قصوراً في دور خطباء المساجد في طرح المشكلات الاقتصادية التي يمرّ بها عدد كبير من الدول العربيّة والإسلاميّة، مثل: البطالة وارتفاع الأسعار والإصلاحات الاقتصاديّة وكيفيّة تفادي تداعياتها السلبية...

إن التأثير المجتمعي بالقضايا الاقتصادية يفرض على خطيب الجمعة الاقتراب من هذه القضايا بمنطق المهتم أو المهموم، وليس المتخصّص أو الفني بشأن تساؤلات المتلقي العادي: ما الحلّ لوقف ارتفاع الأسعار؟ ولماذا ترتفع؟ وكيف نواجه البطالة؟ وهل يمكن أن نقاطع كل السلع الإسرائيليّة والأمريكيّة حتى لو أضرّ بعضها اقتصادنا؟ ولماذا ينخفض الناتج الوطني العربي؟ وكيف نستعيد قيم العمل والسعي التي تراجعت في مجتمعاتنا وتقدّمت عليها القيم الرعيّة؟...

وثمة تساؤلات أخرى كثيرة يثيرها الواقع المعيش: لماذا فقدت خطبة الجمعة في معظم بلدان العالم الإسلامي تأثيرها البناء؟ ولماذا تحوّل حضور خطبة

الجمعة إلى مجرد فعل تعبدي لا يظهر أثره بعد أن كانت مؤتمراً اجتماعياً عاماً يمارس الدور الريادي في معالجة مشكلات المجتمع؛ لماذا أصبحت خطبة الجمعة متشابهة العناوين والموضوعات المطروحة في أغلب المساجد؟ ولماذا بقي دور الخطيب تقليدياً في الوقت الذي تقدم فنّ التدريب والخطابة والتعامل مع الجمهور وتقدمت وسائل العرض التكنولوجية؟... إن خطباء الجمعة يتناولون بعض الجوانب الاقتصادية بطريقة تقليدية، كالدعوة للتكافل الاجتماعي وإخراج الزكاة والبعد عن الربا، فلو كانت الاستجابة لدعوات الخطباء للتكافل الاجتماعي على النحو المطلوب؛ لكان الوضع الاقتصادي في الدول العربية والإسلامية أفضل بكثير ممّا هو عليه الآن!



## أولاً: القوة التأثيرية لخطبة الجمعة في المجتمعات الإسلامية

تعدُّ خطبة الجمعة من أهم وسائل الاتصال الجماهيري، فهي تختص بمزايا لا تتوافر في أي منبر إعلامي آخر؛ حيث إنها تمثل شعيرة من شعائر الإسلام، وتتم في جو مهيب تنهياً فيه النفوس للتلقّي والاستماع، كما إنها تتميز بوجود الإنصات إلى الخطيب وعدم الانشغال عنه؛ مما يفردّها عن سائر الخطب والمُحاضرات والندوات.

ويرجع احتفاظ «خطبة الجمعة» بمكانتها العالية، وقدرتها الكبيرة على التأثير في المسلمين إلى عدة اعتبارات؛ منها:

1. قداسة الخطبة واحترام المسلمين لها على مرّ العصور؛ وقد اهتم بها الفقهاء اهتماماً بالغاً من خلال دراسة أحكامها وآدابها وعلاقتها بصلاة الجمعة؛

2. الأمر بالسعي لصلاة الجمعة حين سماع النداء، جاء في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9]؛

3. الأجر العظيم الذي وُعد به الذين يبادرون لحضور الخطبة، ودعوتهم للتواجد بالمسجد قبل صعود الخطيب على المنبر، وإرشادهم إلى ضرورة التركيز مع الخطيب وأن يعطوه سمعهم وبصرهم؛

4. تكرار الخطبة كل أسبوع يدلُّ على أهميتها وضرورة العناية بها من قبل الخطيب والسامعين؛ حيث يستمع المُصلي في العام الواحد لـ ٥٢ خطبة تقريباً!

وقد أشارت إحدى الدراسات التي تمت في مصر حول أثر خطبة الجمعة، إلى النتائج التالية:

- أفاد 78 % من المصلين أنهم يتأثرون تأثراً دائماً بما يقوله الخطيب، وذكر 71 % أنهم يلتزمون دائماً بما يقوله الخطيب؛
- واتفق مع أحد خطباء المساجد على أن يخطب عن الربا، فأجرى استفتاءً قبل الخطبة وبعدها كانت نتيجته كما يلي:

### جدول 1: أثر خطبة الجمعة في موضوع الربا

الاستبيان	قبل الخطبة	بعد الخطبة
معرفة مفهوم الربا	85%	97%
معرفة عقوبة المرابي	33%	59%
معرفة تعامل البنوك التقليدية بالربا	71%	94%
تفضيل الاستثمار في البنوك الإسلامية	50%	64%

يُلاحظ من الجدول السابق أن 85 % من الحضور كانوا يعرفون المفهوم الصحيح للربا، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى 97 %؛ و33 % منهم كانوا يعرفون عقوبة المرابي، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى 59 %؛ و71 % منهم كانوا يعلمون أن البنوك التقليدية تتعامل بالربا، وبعدها ارتفعت النسبة إلى 94 %؛ و50 % منهم كانوا يفضلون الاستثمار في البنوك الإسلامية، وبعد الخطبة ارتفعت النسبة إلى 64 %؛ وكانت النتيجة النهائية أن 34 % سينصحون الآخرين بترك الربا و31 % سيقاومون أي عمل ربوي. والحقيقة أن هذه النسب قد تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً من بلد لآخر، ومن حيٍّ لآخر تبعاً لأهمية الموضوع والأفكار المطروحة فيه وحضور الخطيب المؤثر؛ مما يؤكد القيمة المعنوية الكبيرة لخطبة الجمعة في المجتمعات الإسلامية!

## ثانياً: عوامل غياب دور خُطبة الجمعة في المجال الاقتصادي

إن منبر الجمعة ليس كرسياً جامعياً لتعليم الدراسات الفقهية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الدراسات الأكاديمية؛ ولكن في الوقت نفسه يجب ألا يكون منفصلاً عن هموم المجتمع الاقتصادي.

ويُفترض في هذا المنبر الإعلامي الأسبوعي أن يوُلِّد لدى المسلم زاداً إيمانياً ووعياً تراكمياً في شؤون الحياة المختلفة؛ ولكن المراقب لخُطبة الجمعة قد يلاحظ حالياً غياب «الجانب الاقتصادي» عن موضوعات الخُطبة؛ ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب أهمها:

1. افتقار الخطباء إلى «الثقافة الاقتصادية» التي تمكنهم من تناول المفاهيم والقضايا الاقتصادية، فضلاً عن عدم فهمهم أصلاً للقضايا والموضوعات الاقتصادية، وهذا يرجع لما يلي:

- عدم التخصص: لا يدرس الخطباء وهم طلاب في الجامعة مناهج اقتصادية خاصة في الكليات التي تُخرِّج الخطباء؛ حيث تنحصر مناهجها في العلوم الشرعية (فقه، سيرة، حديث، تفسير، خطابة)؛
- ضعف الرواتب: لا يستفيد الخطباء من قيمة «بدل تثقيف» ضمن الراتب الشهري على الرغم من خطورة وأهمية الوظيفة التي يؤديها الخطيب، وهو ما يترتب عليه عدم قدرته على تثقيف نفسه ذاتياً عن طريق شراء بعض الكتب والمراجع التي تناقش القضايا الاقتصادية؛ لاسيما في ظل ارتفاع أسعار الكتب والمطبوعات الدورية؛
- روتينية الوظيفة: تحولت خُطبة الجمعة بالنسبة للخطيب إلى

مجرّد روتين أسبوعي، وتحوّلت إلى وظيفة «عقيمة» يشكو منها معظم الخطباء الرسميين.

2. خوف الخطيب من التعرّض للقضايا الاقتصادية، مثل: التنمية وأهميتها، والديون وخطورتها على استقلال الشعوب وحرّيتها؛ وذلك حتى لا يتم تصنيفه تحت أيّ غطاء سياسي يتبنّى هذه المفاهيم؛

3. ضيق فهم الخطباء للاقتصاد وحصره في موضوع «الربا»، وإغفالهم لقضايا الاقتصاد الحقيقيّة، وفي مقدّماتها:

- الاستهلاك: وهو أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسيّة، ورغم أهميته لتفعيل الاقتصاد فإنه إذا زاد عن حدّه من خلال الإسراف؛ ينقلب إلى ضدّه. وهناك رقم مرتفع للواردات الاستهلاكية في الدول العربيّة والإسلاميّة؛ الأمر الذي يتطلب من الخطباء تناول هذه المسألة من وجهة نظر اقتصادية وليس شرعيّة فقط؛

- الإنتاج والتنمية: هناك قيم إيجابيّة دعا إليها الإسلام يجب أن تعزّز في نفوس الناس، كقيمة العمل وإتقانه باعتباره مبدأً مهماً في الإنتاج طُبّق في اليابان وحقق نجاحات غير عاديّة، على عكس ما يحدث في الدول العربيّة والإسلاميّة التي تراجعت فيها قيم حبّ العمل واحترام الوقت كإحدى العناصر الإنتاجيّة المهمّة؛

- الفساد الإداري والمالي: من الخطأ أن يتم تناوله بشكل تجريحي ونقدي للسلطة من قبل بعض الخطباء، وليس على اعتباره قضية اقتصادية مهمّة يجب أن تأخذ منهجاً علمياً لمحاربتها. فالفساد الذي يهدر الموارد يعالج اليوم باليّات علميّة عديدة كالشفافيّة،



ودعوة الخطباء لمعالجة الفساد في هذا الإطار تضيف على الخطيب المصدقيّة، وتُقنع الفرد بأهميّة هذا الموضوع وتدفعه إلى تبنيّه؛

- الاحتكار: هناك سلع أساسية مُحتكرة في المجتمعات العربيّة والإسلامية مما يضرّ بالاقتصاد، وهو أمر لا يناقشه الخطباء رغم أن الإسلام لديه إسهامات متعدّدة فيما يتعلق بخطورة الاحتكار؛

- المقاطعة الاقتصاديّة: لا يكون الحديث عنها عشوائياً؛ بل يجب أن يتم وفق منهج عملي يُجنّب إضرار الناس والاقتصاد؛ من خلال إيجاد بدائل ذات نوعيّة وأسعار جيدة.



## ثالثاً: نحو تفعيل خُطبة الجمعة في طرح القضايا الاقتصادية

يُعتبر الخطيب قدوة لأهل حيّه ولمرتادي مسجده، وعليه أن يقدر الظروف والمناسبات التي ترتبط بخُطبة الجمعة، فلكل مقام مقال ولكل حدث حديث. ولما كان معظم الحضور لخُطبة الجمعة هم غالباً من أهل الحي، فينبغي أن تتوثق صلته بهم؛ حيث إن دوره لا يبدأ بصعود المنبر وينتهي بنزوله عنه؛ بل عليه أن يتفاعل مع الوسط الذي يعيش فيه، ويتعمق في فهم مشكلاته الاقتصادية وقضاياه المحليّة.

وعلى الخطيب أن يجتهد في التحضير لمضمون الخُطبة الأسبوعيّة؛ فيتشاور مع المعنيين بالموضوع ويطلع ما تطرحه وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ليجعلها موضوعاً لخطبته، ويبحث عن الإحصاءات والأرقام التي تدعم كلامه. أما أن تبقى الخُطبة مجرد أداء واجب ينقلها الخطيب من كتب الأسلاف دون أيّ صناعة إبداعية؛ فإنها ستتحول إلى قراءة إنشائية يملّها الناس أو يعزفون عن حضورها لأنها لا تضيف لهم شيئاً جديداً.

وقد تُطرح أيضاً مسألة عدم استخدام الخطباء لبعض أساليب التكنولوجيا الحديثة في مخاطبة الجمهور، فمثلاً لماذا لا يُستخدم جهاز عرض مربوط بحاسوب محمول يُقدّم الخطيب من خلاله موضوعه بشكل ممتع مصحوب بالصور ومقاطع الفيديو التي تشرح موضوع خطبته؟! ولعلّ هذا يقتضي أن يكون الخطيب مختلفاً عن خطيب الجمعة التقليدي؛ أي أن يكون مثقفاً أو أكاديمياً، يملك الأسلوب الشائق، والقدرة على التفاعل مع جمهوره، ولديه الروح العصريّة التي تجعله يتقبل كل هذه التغييرات!

ولكي تُسهم خُطبة الجمعة بدور فعال في المجال الاقتصادي؛ فإننا نقدّم المقترحات التالية:

1. إعادة النظر في مناهج الكليّات التي تقوم بتخريج خُطباء الجمعة؛ من خلال تدريس الخُطباء لمنهج اقتصادي يعالج المفاهيم والقضايا الاقتصادية بلغة معاصرة بعيدة عن التعقيد، على أن يشارك في إعداده نخبة من الاقتصاديين وأساتذة الشريعة؛

2. إعادة النظر في راتب الخطيب واعتماد بند ثابت كبديل للتثقيف؛ يمكنه من شراء بعض الكتب واقتناء المجالات التي تعالج القضايا الاقتصادية في العالم الإسلامي؛

3. فتح المجال لاعتلاء المنابر أمام المتخصّصين في الاقتصاد ممّن يجيدون مخاطبة الناس، ويمتلكون خلفيّة عالية في العلوم الشرعية؛

4. إعداد دورات تدريبية مُستمرة لتأهيل الخُطباء في المجال الاقتصادي، يقوم بها أساتذة جامعيون ومفكرون أكفء في محاولة للارتقاء بمستوى الخطباء؛

5. إجراء مسابقات دورية سنوية؛ لاختيار أحسن الخُطباء المتميّزين عملياً، وأحسن الخُطب الاقتصادية المكتوبة، ورصد جوائز ومكافآت قيمة لهذا الغرض؛

6. إجراء استفتاءات وبحوث استقصائية عن أثر خُطبة الجمعة في الأحياء والمناطق المختلفة، والعمل على رفع النسبة الإيجابية لهذا الأثر بتغيير الخطيب الذي لا يستطيع مواكبة التغيير؛

7. تهيئة المساجد بالشكل الذي يمكن الخطباء من التأثير في المصلّين؛

الأمر الذي قد يتطلب تزويدها بأحدث تقنيّات شبكات الاتصال الحديثة التي تُستخدم في إلقاء الخطب والندوات، أو ما يُعرف بـ *Audio & Visual Communication Systems*، مثل: شاشات العرض (البلازما) التي تتيح للخطباء عرض النقاط الرئيسيّة لخطبهم بواسطة جهاز الحاسوب واستخدام برنامج العرض التقديمي *PowerPoint*، مع ترجمة فوريّة بلغة الإشارة لفئة الصم والبكم؛

8. تعاون المؤسّسات والمراكز البحثيّة المتخصّصة مع الوزارة الوصيّة على إصدار الكتب والمذكرات التي تعالج القضايا الاقتصاديّة بلغة سهلة؛ بهدف تعميق المعرفة الاقتصاديّة للخطباء حتى يتسنى لهم تناول المشكلات الاقتصاديّة ومعالجتها من خلال خطبة الجمعة. ومن أهم هذه الموضوعات الاقتصاديّة التي ينبغي على الخطيب أن يطرحها:

- أهميّة العمل في الإسلام (إتقانه وربطه بالعبادة)؛
- دراسة فريضة الزكاة وقواعد جبايتها وتوزيعها ودورها في التنمية والاستهلاك، وكونها أساس النظام المالي والاجتماعي في الإسلام؛
- دراسة خطط عمليّة لاستثمار أموال الزكاة في مواجهة الفقر، وبيان دورها المتمثل في تحويل الفقراء إلى منتجين يدفعون الزكاة، وحكم المتهرب من دفعها؛
- دور الوقف في التنمية الاقتصاديّة الشاملة؛
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي (دعم المنتجات المحليّة)؛

- المعاملات المصرفية (ضرورة الوعي المصرفي وأهميته في تعبئة موارد المجتمع، دور البنوك في عملية التنمية، التصدي لظاهرة هروب الأموال، البنوك الإسلامية كبديل للبنوك الربوية، صيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والمزارعة والمساواة والمغارسة...):
- البورصات، وتداول الأوراق المالية؛
- أنواع البيوع والمعاملات المحرمة، والحكمة من تحريمها (الاحتكار، الغرر، الغش...):
- وظيفة النقود في الحياة الاقتصادية، ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود؛
- ضوابط الإنفاق العام وقواعده (مستويات إشباع الحاجات من منظور إسلامي)؛
- الرقابة على المال العام، وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي؛
- أهمية الزراعة: إحياء الأرض الميتة؛
- أهمية المياه، ومصادرها، وخطورة هدرها والإسراف فيها؛
- أهمية الحرف الصغيرة والصناعات اليدوية والتجارة ودورها في التنمية؛
- تنمية الموارد البشرية، مثل: إدارة الوقت وأهميته في حياة الإنسان المسلم؛
- الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم والسنة النبوية.



## خاتمة

لا يختلف اثنان على أهمية الخطبة الأسبوعية لصلاة الجمعة كوسيلة اتصال بالجماهير المسلمة، فكم من الخطباء مَنْ كان له تأثير كبير ليس لدى الحاضرين فحسب؛ بل أثر في مَنْ يستمع إلى خطبه بواسطة الأشرطة المسجلة والأقراص المضغوطة ومواقع الإنترنت!

إن التحديات التي تواجه الخطباء اليوم تتطلب منهم المُسارعة في استدراك عدم تكيّفهم مع الحياة الواقعية، فالمصطلحات المستخدمة قد لا تنتمي إلى لغة عصرنا، والموضوعات التي تُناقش قد لا تلامس حياتنا اليومية المعيشة؛ مما وُلد فجوة اتصالية بين الخطيب والمتلقي! لاسيما في ظل المشكلات العديدة التي تعيشها مجتمعاتنا، كالعنف ضدّ الزوجات والأبناء وكبار السنّ والقتل وتعاطي المخدّرات والمسكّرات والفقر والبطالة والتسوّل والطلاق والعنوسة والانحرافات الأخلاقية والسرقات والغش والرّشوة والانتحار والخطف والاعتداءات والمضاربات والتزوير والتزييف والنصب والاحتيال والإرهاب... وهذه القضايا أبعد ما تكون عن تناول أغلب خطباء الجمعة للأسف!

كما إن تعميق المعرفة بالقضايا الاقتصادية الرّاهنة مثل: العولمة والتكتلات الاقتصادية والتجارة الدوليّة والمنافسة والاحتكارات والبورصات والأزمات والتشغيل والتنمية والاستهلاك والإنتاج والفساد المالي والإداري... سوف يُسهم في تنمية الوعي للخطباء ويجعلهم في مستوى الاهتمام بالواقع الاقتصادي؛ بما ينعكس بدوره في حلّ مشكلات المجتمع وهمومه الاقتصادية!

## مصادر الفصل الثالث

1. حفيظ الرحمن الأعظمي، «خُطبة الجمعة... وسيلة إعلام مهمة»، مجلة المجتمع، ع1805، 2008/06/07.
2. خالد حنفي، «خُطبة الجمعة.. سكوت اقتصادي!»، ديسمبر 2003، في الموقع الإلكتروني:  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1177155818271&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155818271&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout)
3. صبحي مجاهد، «مصر.. «الجات» لأجل المصلين!»، ديسمبر 2003، في الموقع الإلكتروني:  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1177155816620&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155816620&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout)
4. طلعت زكي حافظ، «كيف يمكن لخُطبة الجمعة أن تكون مجدية فكرياً؟»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 1428/08/24هـ، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=6742>
5. عبد الله محمد الفوزان، «يا خُطباء الجمعة... أين أنتم من واقع الناس؟»، صحيفة عكاظ، 2006/04/24، ع1772، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20060424/Con2006042412240.htm>
6. عمار بكار، «أفكار لجعل خُطبة الجمعة أكثر فائدة وإمتاعاً!»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، 1428/11/17هـ، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=7562>

7. محمد أمير ناشر النعم، «خُطبة الجمعة بين الواقع والمثال»، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ع2، سبتمبر 2003، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.marwaf-dz.org/majaletmasjeed/majaletmasjeed.php>

8. محمد بن عبد الله الدويش، «حتى نستفيد من خُطبة الجمعة»، مجلة البيان، ع65، 66.

9. همام عبد المعبود، «لماذا يقاطع الخطباء «الاقتصاد»؟»، ديسمبر 2003، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1177155816305&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155816305&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout)

10. ياسر البنا، «خُطبة فلسطين وسبل التفعيل»، ديسمبر 2003، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1177155820831&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177155820831&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout)





## الفصل الرابع

رؤى استشرافية

في ضوء الأزمة المالية العالمية

## تمهيد

صنعت الأزمة المالية العالمية الحدث الأبرز في وسائل الإعلام العالمية هذه الأيام؛ حيث ظهرت مصطلحات عديدة سيطرت على التحاليل الاقتصادية والمالية للخبراء؛ مما زاد من انتشار حالات الذعر وتنامي القلق لدى الرؤساء والوزراء والمسؤولين، والقائمين على المؤسسات المالية والبورصات، وأصحاب الودائع والمقترضين من البنوك والمتعاملين معها، والمستهلكين المهددين بارتفاع الأسعار، والعمال المهددين بفقد وظائفهم، والفقراء والمساكين الذين يعيشون على الإعانات والصدقات...

وفي هذا الجانب، فإن العديد من الاقتصاديين والباحثين أكدوا أن الأزمة الحالية هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933)، وهي تختلف عن أزمات الأسواق الناشئة التي اجتاحت المكسيك وتايلاند وكوريا الشمالية واندونيسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين في الفترة (1994-2001)، وقد وصفها كثيرون بأنها «11 سبتمبر جديد» أو «سبتمبر الأسود»!

إن عدوى هذه الأزمة المالية الأمريكية امتدت إلى باقي دول العالم بسبب عولمة الاقتصاد، مؤكدة مقولة أنه: «إذا أصيب الاقتصاد الأمريكي بالأنفلونزا؛ فإن اقتصاد العالم كله يعطس!»، ولا شك أن عدداً كبيراً من الأشخاص، ولا سيما في الدول العربية، لا يعرف ما الذي حدث بالضبط؟ وماذا سيترتب على ما حدث؟! وغيرها من التساؤلات الاستشرافية الأخرى...

## أولاً: نشأة الأزمة المالية العالمية

كان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيس لأزمة النظام المالي العالمي الراهنة؛ وظهرت أزمة الرهن العقاري بشكل مفاجئ نتيجة تهافت البنوك الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الأزمة تكبر كالفقاعة لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية وتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي.

جدول 1: المراحل الكبرى في الأزمة المالية العالمية	
التاريخ	الحدث
فبراير 2007	الولايات المتحدة تشهد ارتفاعاً كبيراً في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري؛ مما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.
2008/09/07	وضعت وزارة الخزانة الأمريكية المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري: جمعيتي «فاني ماي» ( <i>National Mortgage Association (Fannie Mae)</i> ) والمختصة بتمويل الإسكان وشركة «فريدي ماك» ( <i>Federal Home Loan Mortgage Corporation (Freddie Mac)</i> ) تحت الوصاية الحكومية.
2008/09/15	أعلن عن إفلاس بنك الأعمال «ليمان براذرز» <i>Lehman Brothers</i> . رابع أكبر بنك في العالم، وأن «بنك أوف أميركا» <i>Bank of America</i> قد اشترى بنك «ميريل لينش» <i>Merrill Lynch</i> عملاق السمسرة، بمساعدة السلطات الأمريكية الحكومية.
2008/09/16	تأميم شركة التأمين العملاقة «المجموعة الدولية الأمريكية» <i>American International group (AIG)</i> التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في مجال التأمين.
2008/09/18	السلطات الأمريكية تعلن إعدادها لخطة بقيمة 700 مليار دولار لإنقاذ البنوك.
2008/10/01	مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

تتمثل صيغة الرهن العقاري في أن يتم التعاقد بعقد ثلاثي الأطراف بين مالك لعقار، ومشتري وممول (بنك أو شركة تمويل عقاري)، على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشتري بمبلغ معين، ويدفع المشتري جزءاً من الثمن (10% مثلاً)، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضاً في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول، ويسدد القرض

على أقساط طويلة الأجل (ما بين 15-30 سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في العامين الأولين ثم تتزايد بعد ذلك، ويُسجَل العقار باسم المشتري ويصبح مالكة، له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

ونبرز فيما يلي كيف حدثت أزمة الرهن العقاري ثم تطورت لأزمة كبرى؛ حيث انتقلت عدوى تلك الأزمة إلى دول العالم الأخرى باعتبار ما يُمثله الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي:

- بدأت الأزمة مع انتعاش ورواج سوق العقارات الأمريكية في الفترة ما بين 2001-2006؛ مما شجّع البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى التمويل العقاري مرتفع المخاطر؛ حيث تم منح قروض لشراء المنازل دون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة بسيطة لمدة سنتين ثم تتزايد بعد ذلك؛

- قامت المؤسسات المالية الكبرى ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات دين، وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول؛ أي أعادت إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد مرات متتالية؛

- بعدما تشبعت السوق العقاريّة وضعف الطلب على العقارات انخفضت أسعار المنازل، وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها أو رهنها والحصول على قروض جديدة؛ توقفوا عن سداد أقساط القروض العقاريّة وفوائدها، وهنا بدأت أسعار السندات في الانخفاض، واتجه حملتها إلى بيعها بخسارة؛

- ظهرت ملامح الأزمة بوضوح مع بداية 2007؛ وذلك مع تزايد حالات توقف المقترضين عن الدفع، وزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع، وبروز ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المنازعات بين المقرضين والبنوك؛

- عجزت بعض البنوك عن مواجهة عمليات سحب الأموال وتمويل المؤسسات والأفراد فأعلنت إفلاسها، وفي المقابل انخفضت أسهمها وأسهم شركات الاستثمار العقاري؛ فأدى ذلك إلى انهيار الأسواق المالية وهدد بحدوث كساد اقتصادي؛

- أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوربية، لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تُعرف بالأزمة المالية العالمية.

ولعلّ أفضل ما يلخص الأزمة هو تقديم صورة مبسّطة تُمكن الإنسان العادي من فهمها؛ بحيث نفترض أنّ هناك عدة مباني تمّ وضعها مصطفة إلى جانب بعضها بعضاً، فإذا ما وقع أحدها؛ فإنه وكردّ فعلٍ تابعي تسقط البقية! وهكذا فقد ترتّب على الرهن العقاري أهرامات من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش؛ ووجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض أدى إلى انهيار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة!

شكل 1:



## ثانياً: تداعيات الأزمة المالية العالمية

### 1. الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي

لا يزال هناك غموض بشأن التداعيات المستقبلية لأزمة القروض عالية المخاطر في قطاع التمويل العقاري بالولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. يرى «بول كروغمان» الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد هذا العام ٢٠٠٨ عن أعماله التي ساعدت في تفسير سبب هيمنة بعض الدول على التجارة الدولية، بأن «اقتصاد العالم قد يعاني من كساد طويل؛ لكنه ربما ينجو من الانهيار».

وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن أكثر من مليون أمريكي فقدوا منازلهم المرهونة جراء أسوأ أزمة إسكان واجهتها الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم عام 1929، وأن 150 وكالة عقارية قد أفلست حتى نهاية سبتمبر 2008.

وتوقع صندوق النقد الدولي بأن تصل خسائر المؤسسات المالية الدولية إلى 945 مليار دولار بسبب الأزمة الحالية، وطالبها باتخاذ إجراءات فورية من أجل تحسين آليات الإفصاح واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات.

وتنبأت مجلة «إيكونوميست» الاقتصادية حدوث أحد ثلاثة سيناريوهات لتداعيات الأزمة في المستقبل؛ وذلك على النحو الذي يبيّنه الجدول التالي:

جدول 2: سيناريوهات تداعيات الأزمة في المستقبل		
النسبة	الآثار المحتملة	السيناريو
60 %	تُسهّم السياسات النقدية للدول في إحداث تأثير بسيط في الاقتصاد العالمي.	الأول
30 %	تعرّض الولايات المتحدة إلى كساد مع تداعيات كبيرة مماثلة ستقع في جميع أنحاء العالم.	الثاني
10 %	أن يتبع دخول الولايات المتحدة في كساد وضعاً مظلماً للاقتصاد العالمي عبر حدوث تداعيات أكثر سوءاً.	الثالث

كما أن هناك أربعة احتمالات لزمان انتهاء الأزمة المالية العالمية: الأول يقول: إنها ستنتهي بعد 6 شهور، والثاني يقول: ستنتهي بعد سنة؛ والثالث: بعد سنتين؛ كما أن هناك رأياً آخر يقول: إنها لن تنتهي!

ولقد تباينت قراءات خبراء الاقتصاد والمالية بشأن استشراف التأثيرات اللاحقة للأزمة الحالية على اقتصادات الدول، ويمكن حصرها على النحو التالي:

- الاقتصادات المحلية في مأمن عن الأزمة المالية العالمية: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الدول النامية غير معنية بالأزمة الراهنة بصفة مباشرة؛ بحكم ضعف اندماجها في الاقتصاد المعولم وعدم ارتباطها بالأسواق المالية مع توظيف مضمون للاحتياطيات في سندات الخزينة العمومية الأمريكية؛ رغم أن حصول أيّ تباطؤ في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى تراجع في الطلب على الصادرات وارتفاع فاتورة الواردات؛ ومن ثمّ تراجع أداء الاقتصادات المحلية؛ ويمكن رصد أهم الآثار السلبية المتوقعة لهذه الأزمة المالية على الاقتصادات النفطية في العناصر التالية:

- تراجع أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار؛ مما سيؤثر في النمو بشكل مباشر في الدول المصدرة للنفط؛

• توقف المشاريع الاستثمارية في الدول التي تعتمد على تقديرات مرتفعة لأسعار البترول عند وضع موازنتها السنوية وبرامجها التنموية؛ ومن ثم تراجع وتيرة الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات البطالة؛

• انخفاض التحويلات المالية.

- استحالة التنبؤ بانعكاسات الأزمة في المدى المتوسط والبعيد: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الأزمة المالية العالمية لا يستطيع أحد التنبؤ بأبعادها؛ لأنه لا يوجد حتى اللحظة تقديراً لحجمها الحقيقي، كما إن تأثيراتها المحتملة سوف تتوقف على المنحى الذي ستأخذه هذه الأزمة مستقبلاً؛ فغياب القدرة على التحكم وتوجيه وتنظيم الأسواق المالية والنقدية العالمية، يجعل التنبؤ بتطورات الأزمة مسألة معقدة جداً؛ ومن ثم ينبغي الحذر في إصدار أحكام قطعية؛

- الأزمة صناعة أمريكية مفتعلة: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأنه لا وجود لأزمة حقيقية بالبنوك الأمريكية؛ حيث هناك تشابه مع أحداث 11 سبتمبر 2001، بهدف السيطرة على أموال الدول الأخرى لتمويل نمو الاقتصاد الأمريكي؛ ولهذا تبدو هذه الأزمة المالية العالمية مفتعلة ومصطنعة باعتبار أن صناعة الأزمات من المناهج الرسمية للدول الكبرى التي تقوم بتخطيط الأزمة بشكل علمي ودقيق، وتتابع تنفيذها بشكل سريع قد يصل بمجتمع الأزمة إلى حافة الانهيار دون الانزلاق في ذلك الخطر الذي تتم الإشارة إليه بشكل مكثف عن طريق كافة الوسائل المتاحة؛ حتى يصل إلى كافة دول العالم؛



- العالم أمام أزمة اقتصادية غير مسبوقة: يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن العالم لم يعيش أزمة مماثلة في تاريخه، فقد أدى انهيار المؤسسات المالية والعقارية الأمريكية العملاقة إلى موجة من التأثيرات العميقة على الأسواق العالمية في اضطرابات وُصفت بأنها الأسوأ منذ الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي. وبدأت مُضاعفات الأزمة المالية تنتقل إلى جميع قطاعات الاقتصاد؛ حيث أعلنت العديد من الدول عن إفلاس الشركات المنتجة وتسريح أكبر عدد العمال؛ وستطال الأزمة حتى أكثر الدول انغلاقاً وتوقعاً في العالم!

## 2. الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها في الاقتصادات العربية

على مستوى العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية، بلغت التجارة السلعية بين الطرفين 113 مليار دولار عام 2006، ويحقق العرب فائضاً في تجارتهم السلعية مع الولايات المتحدة قدره نحو 41 مليار دولار؛ غير أن هذه التعاملات تتركز بشكل أساسي في أربع دول عربية هي: السعودية ومصر والجزائر والأردن، هذا بالإضافة إلى الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين. وبخصوص رصد الآثار المحتملة على الاقتصادات العربية، فإن التباطؤ المتوقع في الاقتصاد الأمريكي سوف يؤثر في هذه الاقتصادات سلباً من حيث انخفاض الصادرات النفطية، وسوف يمتد هذا التباطؤ إلى الاقتصادات الآسيوية التي تعتمد بشكل مباشر على التصدير لأمريكا، والأمر لن يختلف بالنسبة لدول المغرب العربي التي ترتبط اقتصادياً بدول الاتحاد الأوروبي التي ستعاني أيضاً من موجات تباطؤ اقتصادي. كما يُتوقع

أن تتأثر الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة بشكل كبير جراء الأزمة؛ سواء كانت هذه الاستثمارات تخص الأفراد أو الحكومات أو البنوك العربية، بالإضافة إلى تنبؤات بتراجع التدفقات السياحية إلى المنطقة العربية خلال الفترة القادمة، وأيضاً تدفقات العاملين العرب بأمريكا.

وعلى المستوى المحلي؛ فإن الاقتصاد الجزائري القائم على النفط سوف يتأثر سلباً؛ إذا استمرت الأزمة لوقت أطول؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- إذا تراجعت أسعار البترول إلى مستوى 35 دولار؛ فإن الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على السعر المرجعي 37 دولاراً سيواجه مشكلة في الموازنة العامة؛

- إن فائض احتياطي النفط الجزائري لم يتم تحويله إلى استثمارات دائمة تضمن اقتصاداً بديلاً أو مكماً لاقتصاد المحروقات؛

- لم تتمكن المؤسسات الاستثمارية وسياسة الخصخصة من إحداث تغيير في البنية التحتية المولدة لاستثمارات واعدة؛

- مازال النظام المالي والمصرفي الجزائري نظاماً تقليدياً، وهو ما يجعله أقل تعرضاً للهزات الكبرى في الأجل القصير؛ لكنه قد يتعرض «لتجميد» أصوله المودعة في البنوك الكبرى إذا استمرت الأزمة لمدة طويلة؛

- إن الصناعة والزراعة المحلية لم يتم تطويرها ولا تأهيلها ولا تنويعها، وهو ما يجعل انعكاسات الأزمة العالمية خطيرة على مستوى معيشة المواطنين وعلى سوق الشغل؛ لأن الاقتصاد الجزائري يقوم على استيراد الغذاء والدواء، ويعتمد على التصدير بعملة الدولار والاستيراد بعملة

اليورو، وإنتاج سلع متشابهة سوف يتم إشباع السوق المحليّة بها، وهي ليست مؤهلة لا للمنافسة ولا لإشباع السوق؛ الأمر الذي قد يحدث موجة جديدة من الكساد الاقتصادي، يحتاج فيها الاقتصاد الوطني إلى مرحلة أخرى من عمليّة إعادة الهيكلة أو التقويم الهيكلي...



## ثالثاً: آليات مواجهة الأزمة المالية العالمية

### 1. الحلول الغربية للتعامل مع الأزمة المالية الحالية

سعت الإدارة الأمريكية عبر خطة الإنقاذ المالي التي عُرفت بـ «خطة بولسون» (نسبة إلى «هنري بولسون» وزير الخزانة الأمريكية) والتي تبلغ تكلفتها 700 مليار دولار إلى الإسهام في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة لاحتواء الأزمة الراهنة، وتحسين مستوى سيولة البنوك لضمان استمرارها في عمليات الإقراض، وضمان الودائع المصرفية الشخصية لدعم تدفق الأموال من المودعين إلى البنوك. وقد وجدت معظم دول العالم نفسها مضطرة للتعامل مع هذه الأزمة لتقليل آثارها السلبية عليها.

والى جانب ضخ السيولة لرفع حجم الكتلة النقدية في الأسواق، دون اعتبار للمخاطر المترتبة عن ذلك مثل: رفع التضخم وتراجع قيمة العملة؛ تعمل الحكومات المعنية بأزمة أسواق المال في الاتجاهات التالية:

- تدخل الدولة في الاقتصاد على حساب الحكومة الخفية (السوق): وتتعلق آلية ذلك بتأميم البنوك وشركات التأمين، وبالاستحواذ على نسبة من رأس مال البنوك المتعثرة؛
- اتخاذ إجراء بضمان حد أدنى من الودائع؛ لاستعادة الثقة لدى المودعين والمدخرين؛
- تخفيض البنوك المركزية لنسب الفائدة؛ للسماح بتحسين مؤشرات الأسواق المالية؛

- فرض المزيد من الضرائب؛ لتعويض العجز في موازاناتها .

جدول 3: خطط الإنقاذ المالي الغربي		
الخطّة	منح السيولة	ضمان الودائع
الأمريكيّة	700 مليار دولار	250.000 دولار
الأوربيّة	100 مليار يورو	50.000 يورو
اليابانيّة	50 مليار دولار	-

ويرى خبراء اقتصاديون بقصور سياسة ضخ الأموال التي تنتهجها الحكومات الغربيّة من أجل القضاء على الأزمة الماليّة العالميّة؛ حيث إن هذه الإجراءات يمكن أن تُسهم في حلّ مؤقت للأزمة؛ لكنها لن تضمن القضاء نهائياً على المخاطر التي تُهدّد الاقتصاد العالمي؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- إن اعتماد سياسة عرض النقود تعني إقراض البنوك مزيداً من السيولة وتضخم كتلة الديون على المؤسسات الماليّة دون أن يكون لذلك مقابل مساوٍ من الإنتاج؛ ولهذا يمكن أن تتجدّد الأزمة الحاليّة مستقبلاً مثلما تجددت بعد عام 1929؛

- اعتُبرت هذه السياسة مكافأة للمتسببين في الأزمة بالإهمال وسوء الإدارة لأموال المودعين؛

- إن هذه الأموال ستتحملها الخزينة العموميّة، بمعنى أن المواطنين دافعي الضرائب سيُسدّدون فاتورة أخطاء السياسات الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة الأمريكيّة؛

- توفير هذه الأموال سيتم من خلال الاستدانة بموجب سندات حكوميّة تزيد من الدّين العام، ويكون ذلك على حساب الأعباء للأجيال القادمة، وستزيد من حجم الأوراق الماليّة في السوق الماليّة المنهارة، وإذا تم توفيرها من خلال إصدار النقود؛ فإنها ستزيد من التضخم؛

- يُعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد بالتأميم والإشراف والرقابة ضد مبادئ الرأسمالية وخروجاً عن مقتضياتها .

وفي هذا السياق قال الاقتصادي «جوزيف ستيفلتز» الحاصل على نوبل للاقتصاد عام 2001: «أن أمريكا لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماماً للاقتصاد، وشبه الخطة بعملية نقل دم إلى شخص يعاني من نزيف داخلي، وأضاف أن الخطة ربما تمنع حالات إفلاس وتحوّل دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة المالية؛ لكنها لن تُحقق توازناً مالياً للأسواق».

## 2. استراتيجيّة الحل الإسلامي للأزمة الماليّة العالميّة

في ظلّ الجدل الدائر لدى واضعي السياسات الرأسمالية بشأن تقديم حلول للأزمة الماليّة العالميّة؛ ظهرت دعوات غربية لتطبيق الشريعة الإسلاميّة في المجال المالي والاقتصادي، نستعرض أهمها فيما يلي:

- طرح «بوفيس فانسون» *Beaufils Vincent* رئيس تحرير مجلة «تشالينجز» *Challenges* الاقتصادية في افتتاحيّة 2008/09/11 موضوعاً بعنوان «البابا أو القرآن» *Le pape ou le Coran*، ومما جاء فيه: «أنه في ظلّ الأزمة الماليّة الرأهنة من الأفضل قراءة القرآن بدلاً من النصوص البابويّة لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا المتلهفون للربح تطبيق بعض مبادئ الشريعة لما وصلنا إلى هذه المرحلة...؛ لأن النقود لا تلد النقود!»

- طالب «رولان لاسكين» *Roland Laskine* رئيس تحرير جريدة «لو جورنال دي فينانس» *Le Journal des finances* في افتتاحيّة 2008/09/25 موضوعاً بعنوان: «هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلاميّة؟» *Wall Street, mûr pour adopter les principes*

*de la Charia?*، ومما جاء فيه: «لو أن مسؤولينا الماليين يبحثون حقاً عن محاصرة المضاربة الماليّة، فليس هناك أسهل من تطبيق مبادئ الشريعة التي وُضعت منذ القرن السابع؛ حيث تمنع بيع الأصول غير المملوكة حقيقة والإقراض بفائدة، وتمنع بالخصوص المضاربة المضرة بالشركات وتؤكد على أن الوسيلة الوحيدة للثراء تكمن في المساهمة في تنمية الشركات وجني الثمار بالمشاركة في رأس المال!»!

- أصدرت الهيئة الفرنسيّة العليا للرقابة الماليّة (أعلى هيئة رسميّة تُعنى بمراقبة نشاطات البنوك) قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين بتداول الصكوك الإسلاميّة في السوق المنظمة الفرنسيّة، والصكوك الإسلاميّة عبارة عن أوراق ماليّة مرتبطة بأصول ضامنة وتوزيعاتها غير مؤكّدة لتتلاءم مع متطلبات الشريعة الإسلاميّة!

- منذ عقدين من الزمن طرح الاقتصادي الفرنسي «موريس آليه» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، في مقال بعنوان: «الشروط النقديّة لاقتصاد الأسواق.. من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد»، انتقادات حادة إلى أسلوب عمل الأسواق الماليّة والنظام المالي الرأسمالي، وتنبأ فيه بحدوث الأزمة الماليّة الحاليّة. واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما: تعديل معدّل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدّل الضريبة إلى ما يقارب 2%؛ وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الرّبأ، ونسبة الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي! إن تسجيل هذه الشهادات لا يعني حاجة الشريعة إلى شهادة كفاءة أو صلاحية من مفكري الغرب وعلمائه؛ بقدر ما نُقدّمها لصانعي السياسات الاقتصاديّة بالدول العربيّة والإسلاميّة الذين لا يزالون يعتبرون أن النظام المصرفي الرّبوي هو الأمثل، ولا يزالون يتأثرون بمقولة: «لا اقتصاد بلا بنوك، ولا بنوك بلا فوائد»!

إن الأزمة المالية أكدت أهمية الإعجاز الاقتصادي الإسلامي الذي منع سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم، وغلق المجال أمام انحرافات الهندسة المالية *Financial Engineering*، التي كان من أبرز نتائجها المشتقات المالية *Financial Derivatives*، والتوريق أو التصكيك *Securitization* باعتبارها بيعاً للدين بالدين؛ وذلك حتى لا يجعل الأسواق والاقتصادات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس...

جدول 4: سلوك حل الأزمة المالية العالمية	
الاقتصاد التقليدي	البديل الإسلامي
- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمضاربات والتعاملات الربوية.	- يُعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً؛ وذلك في حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.
- الإقراض العقاري بفائدة ربوية؛ - عملية إعادة بيع أو رهن العقار؛ حيث يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، ومن ثمّ يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة؛ - عمليات التوريق والتجارة في الديون؛ - نظام المشتقات المالية الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية.	- نظام المشاركة في الربح والخسارة؛ - قيام البنك بشراء العقار وبيعه مُرابحة؛ - إبرام عقد استصناع (مقاولة) مع العميل لبناء المبنى؛ - صيغة «التمويل التأجيلي المنتهي بالتملك»؛ حيث يشترك العميل والبنك في شراء العقار، ثم يُؤجر البنك حصته للعميل، وفي الوقت نفسه يبيع له كل سنة جزءاً من حصته، حتى ينتهي العقد بتملك العميل للعقار.
- انقطاع الصلة بين الاقتصاد الحقيقي (العيني أو الإنتاجي أو السلعي) والاقتصاد المالي (الورقي).	- ارتباط السوق الحقيقية بالسوق التمويلية، ولا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً.
- يُشجّع على التوسع في الدين بقوى دافعة إليه كالبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين ...	- يحثّ على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط؛ بهدف ضبط السوق ومنعه من الوقوع في أزمات.
- ينتهج حلاً علاجية استثنائية عند وقوع الأزمات.	- أوجد حلاً مستديماً لتمويل خطر الائتمان العام، بمنح سهم للغارمين منعاً لأي أزمة ائتمانية.
- تقديم مساعدات للطرف القوي الذي أخطأ في تصرفاته؛ أي أنه ينتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل.	- مساعدة المدين الأصلي مباشرة، وهو الطرف الضعيف لسداد دينه تجاه دائئه؛ أي أنه ينتهج حلاً من الأسفل إلى الأعلى.
- هيمنة سلوك أو غريزة القطيع على الأسواق المالية؛ فسلوك المستثمر لا يتحدد بما يعتقد به عن السوق، ولكن بما يعتقد أنه اعتقاد الآخرين!	- عدم اتباع سياسة القطيع (الإمعة) في السوق باتباع سلوك الشركات القائدة.
- تخفيض سعر الفائدة.	- إلغاء سعر الفائدة.



## رابعاً: دروس مُستفادة من الأزمة الماليّة العالميّة

قد يتفق أو يختلف الخبراء في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والدول المرتبطة بها اقتصادياً؛ ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الأزمة كشفت عن مجموعة من الدروس المستفادة يمكن الخروج بها من أسباب وقوعها، وكيفية التعامل معها:

**1.** لقد بيّنت الأزمة الحاليّة أن الاقتصاد العالمي أصبح مرتبطاً ومتشابكاً إلى درجة أن أيّ حادثة في بلد ما تؤدي إلى انفعالات في كل دول العالم، ولعل تكنولوجيا الاتصال أسهمت في هذا التحول النوعي للاقتصاد المعولّم من خلال نشر أخبار وصور الأزمة الماليّة بسرعة فائقة!

**2.** لقد كشفت الأزمة الحاليّة عن التطور الهائل للأسواق الماليّة من خلال عمليّات التوريق التي تعني قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدّمها إلى أوراق ماليّة تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسّسات ماليّة أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق ماليّة تحصل بها على قروض جديدة وهكذا؛ وبالنتيجة يكون هناك بناء مالي من عدة طوابق يمكن أن ينهار إذا انهار طابق منه!

**3.** لقد كشفت الأزمة الحاليّة عن فقاعتين تحكمان الاقتصاد العالمي الأولى: فقاعة الرّبّا، والثانية: فقاعة بيع الديون، وكل منهما يرتبط بالآخر! وقد بلغ حجم سوق التوريق 500 مليار دولار عام 1994 في

الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوروبية مبلغاً مُمَثلاً! 4. لقد أدت الأزمة الماليّة إلى الاعتراف بدور الدولة وتأميم بعض فروع الاقتصاد؛ لأن قوى السوق لا تكفي وحدها لضمان التوازن الآلي لأسواق المال والاقتصاد، والحكومات مطالبة بوضع استراتيجية بديلة لحماية الاقتصاد المحلي، واغتنام هذا التوجه العالمي نحو استعادة دور الدولة في إدارة الاقتصاد!

5. لقد كذبت هذه الأزمة تلك النظرية الاقتصادية التي ترى بأن الاستثمار العقاري، والاستثمار في السندات الربويّة هما أهم المجالات الاستثمارية الآمنة من حيث حجم المخاطر والعائد، ولعلها فرضية بطل صدقها لارتباط هذه الاستثمارات بالرّبا والمقامرات!

6. لقد بيّنت الأزمة الحاليّة أن السبب الرئيس لإفلاس البنوك كان عدم كفاءة الإدارة والمتمثل بمنح قروض دون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية! وفيما يلي جدول يوضّح نتائج دراسة لإحدى المؤسسات عن أسباب الفشل والأهميّة النسبيّة لكل من هذه الأسباب في فشل المؤسسات!

جدول 5: أسباب فشل المؤسسات	
الأهميّة النسبيّة	السبب
93.1 %	عدم كفاءة الإدارة
2 %	الإهمال
1.5 %	التزوير
0.9 %	الكوارث
2.5 %	أسباب أخرى

7. لقد أكدت الأزمة الحاليّة ارتباطها بالتوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان دون رصيد (السحب على المكشوف) والتي

تُحمّل أصحابها تكاليف عالية، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، يُزاد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم تنفيذ الرهن عليه!

**8.** لقد بيّنت الأزمة الحاليّة ذلك الانفصام بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، ففي الوقت الذي يبلغ حجم إنتاج العالم كله من السلع والخدمات 48.000 مليار دولار فقط؛ فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق الماليّة يبلغ 144.000 مليار دولار!

**9.** لقد بيّنت الأزمة الماليّة ابتعاد السياسات الاقتصاديّة في الدول الكبرى عن الالتزام بالقيم الأخلاقيّة والإنسانيّة؛ حيث قامت البنوك بتوريق الرهون العقاريّة وكذا القروض المتعثرة وبيعها في صورة سندات؛ من خلال عرض بيع خداعي لهذه الرهون العقاريّة على كونها استثمارات «رفيعة الدرجة» تتميز بحد أدنى من المخاطر الماليّة!

**10.** لقد أكدت الأزمة الحاليّة ارتباطها بعملية الإنفاق على الحرب؛ حيث تُقدّر تكلفة حربي العراق وأفغانستان بحوالي 800 مليار دولار؛ أي بما يتجاوز ما ستضخه الولايات المتحدة الأمريكيّة لحلّ الأزمة، ومن ثمّ ينبغي تأسيس شكل جديد من التعامل والتخلي عن «اقتصاد الحرب» الذي اعتُبر من بين أهم أسباب الأزمة! ويُسكّل الإنفاق العسكري أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم؛ فالولايات المتحدة تُنفق كل ثلاث دقائق مليون دولار لحربها على العراق؛ مما يعني نزيفاً للسيولة العالميّة، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكيّة من دول العالم ومن سوقها الداخليّة؛ وذلك بإصدارها سندات خزينة (اقتراض

ربوي) لها سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية  
واقصاها القوي!

جدول 6: حجم الإنفاق العسكري الأمريكي			
السنة	الحرب على العراق (ألف دولار/دقيقة)	الحرب على الإرهاب (ألف دولار/دقيقة)	ميزانية الدفاع الأمريكي (ألف دولار)
2003	93	54	438
2004	111	74	448
2005	164	100	507
2006	188	116	536
2007	245	166	611
2008	371	195	-

**11.** لقد كشفت الأزمة الحالية عن ضرورة التنسيق الجماعي والعمل  
المشترك على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية التالية: أزمة المال  
وأزمة الطاقة والأزمة الغذائية!

**12.** لقد أكدت الأزمة الحالية أن حكومات الدول العربية والإسلامية  
مُطالبَة بسرعة التعامل مع هذه الأزمة وتوابعها وإدارة هذه الأزمة  
بما يُجنّب انهيار اقتصاداتها؛ حيث تبدأ إدارة الأزمة بالاعتراف بوجود  
الأزمة، ومصارحة الشعوب العربية والإسلامية بها وبأبعادها المنظورة  
وغير المنظورة، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية للدول والأفراد  
على السواء؛ مع مراعاة البعد عن التهويل أو التهوين من الآثار  
الاقتصادية لهذه الأزمة!

**13.** لقد مثلت الأزمة المالية فرصة للعرب والمسلمين لعرض نظام  
اقتصادي بديل يستبعد الفائدة الربوية، وهي فرصة كذلك لاستقطاب  
رؤوس أموال عربية هاربة من أسواق المجازفة المالية، وتوطين  
الاحتياطات النقدية بإخراجها من الأسواق المالية العالمية المضطربة!

**14.** لقد منحت الأزمة المالية فرصة للبنوك الإسلامية لتُقدّم للعالم نموذج أعمالها بديلاً عن المصرفية التقليدية؛ وهي فرصة كذلك لتنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها عبر فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها!

**15.** إن هذه الأزمة المالية ستضع عبئاً على عاتق علماء الاقتصاد الإسلامي والقائمين على الصيرفة الإسلامية، يتمثل في ابتكار منتجات مالية بعيداً عن محاكاة أدوات الصيرفة التقليدية؛ وذلك حتى تستطيع أن تُقدّم الحلول الناجعة للأزمات المالية!

**16.** لقد أكدت الأزمة الحالية أن البنوك الإسلامية تستطيع مساعدة العالم على إيجاد حلول ناجعة للأزمات المالية، ونجاحها سيقود إلى التفكير جدياً بالاقتصاد الإسلامي الذي يمكن اعتباره البديل لمنظومة الاقتصاد العالمية مع استمرار هذه الأزمات!

جدول 7: التحولات الاقتصادية المحتملة لما بعد الأزمة المالية العالمية		
التغيرات الحاصلة	قبل الأزمة	بعد الأزمة
النظام الاقتصادي العالمي	القطبية الأحادية (هيمنة أمريكية)	إحلال شكل جديد من التعددية القطبية
الدول الصناعية الكبرى	الولايات المتحدة + كندا + بريطانيا + ألمانيا + فرنسا + إيطاليا + اليابان	انضمام قوى اقتصادية جديدة: روسيا + الصين + الهند + البرازيل
إدارة الاقتصاد	آلية السوق (اليد الخفية) «دعه يعمل، دعه يمر»	استعادة دور الدولة (تكامل آليات السوق والتدخل الحكومي)
العملة الرئيسية	الدولار الأمريكي	اليورو
النظام المصرفي	لا اقتصاد بلا بنوك، ولا بنوك بلا فائدة	البنوك الإسلامية علاج لأزمة المال العالمية
المنهج الاقتصادي	المدرسة الليبرالية الجديدة	مدرسة اقتصاد المشاركة



## خاتمة

إذا تطورت الأزمة الماليّة العالميّة الرأهنة إلى أزمة اقتصاديّة شاملة؛ فإن عبئها سيقع حتماً على الطبقات الفقيرة والدول الفقيرة، وحتى يتجنب الاقتصاد العالمي ذلك فإننا نقدّم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إعادة النظر في دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ حتى يتم تفعيل سياسات الاستثمار خارج قطاع المحروقات، والتنويع في سلة العملات؛

- إعادة النظر في النظام المالي والمصرفي القائم فكرياً وممارسة؛ حتى يتم ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد، وتشجيع تأسيس البنوك الإسلاميّة؛

- إعادة النظر في طبيعة الأدوات الماليّة المستحدثة في البورصات؛ حتى يتم إنشاء نظام معلومات للإنذار المبكر في الأسواق الماليّة وأسواق سعر الصرف للتنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها؛

- إعادة النظر في رقابة البنوك المركزيّة على النشاط المصرفي؛ حتى يتم التأكد من معايير منح القروض الاستهلاكيّة، ومحاسبة المسؤولين المتسببين في إحداث الأزمات؛

- إعادة النظر في السياسات المصرفيّة المتعلقة بإدارة السيولة والعائد، ومخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال؛ حتى يتم التنفيذ الفاعل والمستمر للقوانين والمعايير المحليّة والدوليّة؛

- إعادة النظر في الجشع المالي للمؤسّسات الماليّة لتعظيم الربح؛ حتى يتم اعتبار التلاعب في هوامش سعر الفائدة من الجرائم الاقتصاديّة.

## الفصل الخامس

المشهد الاقتصادي العربي  
في ضوء أزمة الائتمان العالمي

## تمهيد

تميّزت اقتصادات الدول العربيّة خلال العقود الماضية بالتبعيّة الخارجيّة بكافة أشكالها: التجاريّة والغذائيّة والماليّة والنقديّة والسياسيّة والثقافيّة والنفسيّة...؛ ويبدو أن العرب لا يستوردون الغذاء فقط من الغرب؛ بل يتحمّلون أزماته أيضاً!

ففي ظل ما يشهده العالم من أزمة ماليّة متواصلة ومؤشرات اقتصاديّة مُتسائمة؛ دعا خبراء عرب إلى تشكيل خلية أزمة عربيّة لاحتواء تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة على الأموال والاستثمارات والأسواق والتجارة العربيّة. وتُقدّم معظم التقارير الدوليّة صورة قاتمة عن أوضاع التنمية بالمنطقة العربيّة، وبخاصة هشاشة اقتصاداتها أمام الصدمات الخارجيّة، واحتفاظها بأعلى معدلات البطالة بين مناطق العالم، وعدم تجاوز حصة الاستثمار البيئي فيها واحداً من كل 16 دولاراً يُستثمر في الخارج، واستثمار مصدر الأزمة بنحو 70% من أموالها المهاجرة!

ولا شك أن الأزمة الماليّة الحاليّة ستؤثر سلباً في الاقتصادات العربيّة بمستويات مختلفة. وإذا كان حجم الخسائر لا يمكن تقديره بدقة نظراً إلى ندرة البيانات، وعلاقة ذلك بتطورات الأزمة وآليات التفاعل معها؛ فإن الأمر يستدعي التركيز على مجموعة من السياسات والإجراءات لتعقيم الاقتصادات العربيّة ضد العدوى من هذه الأزمة وغيرها من الأزمات المتكررة.





## أولاً: مظاهر تأثر الاقتصادات العربيّة بالأزمة الماليّة

أشار عدد من القراءات الأوليّة بأن أسواق النقد والمال العربيّة قد تأثرت بالأزمة الماليّة العالميّة؛ حيث برزت المظاهر التاليّة:

1. التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربيّة بصفة عامّة، والبورصات الخليجيّة بصفة خاصّة، وترتّب على ذلك خسائر ماليّة فادحة؛

2. ارتفاع معدّل المسحوبات من البنوك العربيّة بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبّب لها ذلك خللاً في حركة التدفقات النقديّة والماليّة؛ مما أدى ببعض البنوك المركزيّة في الدول العربيّة إلى ضخ كمّيات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر في الاحتياطات النقديّة في البنوك العربيّة؛

3. قيام العديد من البنوك العربيّة بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسّسات وفقاً للخطط والاتفاقات والعقود، وهذا سبّب انكماشاً في مجال الأعمال؛ مما أدّى إلى تعثر الشركات المقرضة عن سداد مُستحققاتها للبنوك، وهذا بدوره أسهم في تفاقم الأزمة؛

4. زيادة المخاطر الماليّة التي تواجه البنوك العربيّة عن المعدّلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثارٍ سلبية؛ سواء كانت نفسيّة أو سلوكيّة أو ماليّة أو سياسيّة؛

5. قيام بعض كبار المستثمرين من الأجنبي بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربيّة، وهذا أحدث ارتباكاً وخبلاً ملحوظاً في استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربيّة بهذا السلوك؛
6. ضخامة الخسارة التي لحقت بالمستثمرين العرب وكذلك البنوك العربيّة في أسواق النقد والمال في أمريكا وأوروبا وغيرها بسبب الأزمة الماليّة، وهذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم ومعاملاتهم في الأسواق العربيّة، وكذلك على السيولة في أسواق النقد والمال العربيّة؛
7. ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في كل الدول العربيّة بالدولار، وما يحدث في أسعاره من انهيار غير مسبوق، وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على المعاملات الماليّة والاقتصاديّة؛ سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة الماليّة في الدول العربيّة؛
8. تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطية العربيّة، وقد تكون الخسائر أكبر إذا طلب من هذه الدول بأن تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خطط الإنقاذ الغربيّة؛
9. القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الناس وبصفة خاصة العرب من هذه الأزمة، وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم جديدة، وارتفاع في أسعار السلع والخدمات.



## ثانياً: درجة تأثر الاقتصادات العربيّة بالأزمة الماليّة

تُشير العديد من التوقعات إلى أن الدول العربيّة ستُحقّق خسائر كبيرة من هذه الأزمة سواء تلك المتعلقة بموارد الصناديق السياديّة المُستثمرة في الرهون العقاريّة، أو بالإسهام في صناديق مساعدة المتضرّرين، أو نتيجة تراجع النمو الاقتصادي ومعه الطلب على النفط، أو بانخفاض قيمة الدولار، أو غيرها من صور الخسائر...

وقال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لدول غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة: «إن خسائر العالم العربي جراء الأزمة الماليّة الأخيرة تُقدّر بحوالي 350 مليار دولار».

كما أعلن وزير الخارجيّة الكويتي قبل انعقاد القمة الاقتصاديّة العربيّة في الكويت أن العالم العربي خسر 2.500 مليار دولار بسبب الأزمة الماليّة العالميّة، وقد نجمت الخسائر الأساسيّة من انخفاض يُقدّر بـ 40 % من قيمة الاستثمارات العربيّة في الخارج، ومن خسارة أكثر من 600 مليار دولار بسبب انهيار الأسواق الماليّة والتراجع الكبير للعائدات النفطية. موضحاً أن حوالي 60 % من مشاريع التنمية أُرجئت أو أُلغيت من قبل الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي بسبب الأزمة.

وبما أن الدول العربيّة هي جزء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي؛ فإنها سوف تتأثر بالأزمة الماليّة العالميّة، وتعتمد درجة تأثرها على حجم العلاقات الاقتصاديّة والماليّة مع العالم الخارجي.

في هذا الإطار يمكن تقسيم الدول العربيّة إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

جدول 1: تفاوت تأثر الدول العربيّة بالأزمة الماليّة العالميّة			
المجموعة	الخصائص	نماذج	درجة التأثر بالأزمة الماليّة
1	الدول العربيّة ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة	تشمل: دول مجلس التعاون الخليجي العربيّة (السعودية وقطر والكويت والبحرين والإمارات العربيّة المتحدة وعمان).	سيكون تأثرها بالأزمة كبيراً، من خلال المداخل التاليّة: - انخفاض أسعار النفط سيؤثر في وضع الموازنات ومعدلات النمو؛ - خسائر صناديق الثروات السيادية المستثمرة في الخارج؛ - حالة الهلع التي أصابت المستثمرين في البورصات الخليجية.
2	الدول العربيّة ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة	ومنها: مصر والأردن وتونس...	سيكون تأثرها بالأزمة أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات؛ فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى.
3	الدول العربيّة ذات درجة الانفتاح المنخفضة	ومنها: السودان وليبيا والجزائر...	سيكون التأثير عليها محدوداً؛ لما يلي: - محدودية النشاط الاقتصادي لسوق الأوراق الماليّة؛ - محدودية الاستثمار الخارجي (الأجنبي والعربي).



## ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات العربية

سوف تأخذ التداعيات السلبية على الاقتصادات العربية أشكالاً متعددة؛ إلا أنها ستختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لعلاقتها بالاقتصاد العالمي، ويأتي على قائمة هذه التأثيرات السلبية ما يلي:

- حالة الكساد التي يُتوقع حدوثها في الاقتصاد العالمي، وأثر ذلك في الطلب على النفط؛

- تراجع استثمارات البنوك العربية بالخارج؛

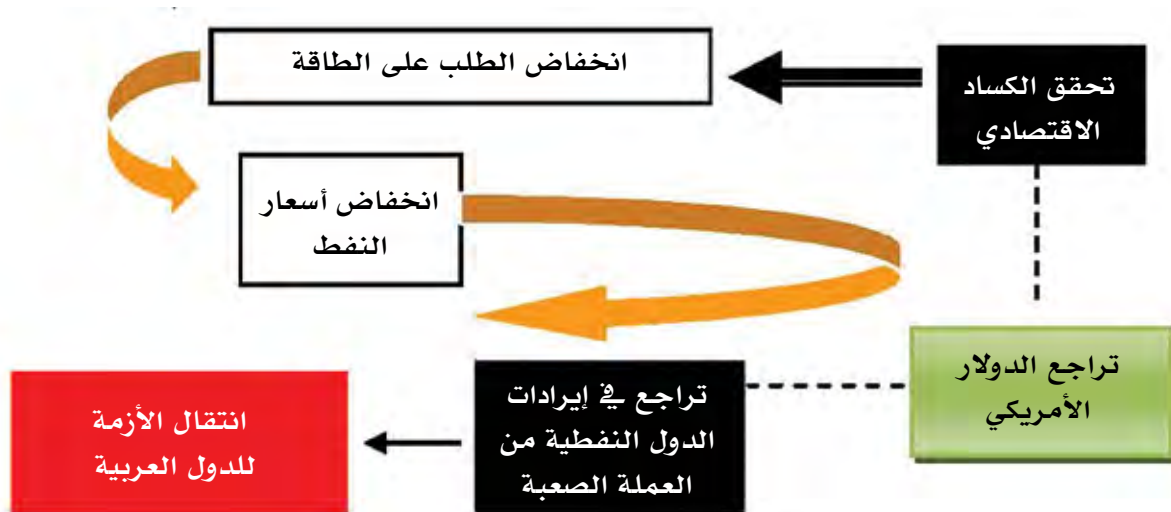
- تراجع تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في الدول العربية؛

- تراجع التدفقات السياحية إلى المنطقة العربية، وكذلك حجم الإنفاق السياحي، وهذا بدوره سوف يؤثر في الدول العربية التي تُعتبر السياحة فيها مورداً مهماً للدخل الوطني؛

- تراجع تحويلات العاملين العرب بالدول الغربية؛

- تقلص برامج المساعدات المالية للدول الفقيرة، ومن بينها دول عربية...

شكل 1: آلية تأثير الأزمة المالية والاقتصادية في الاقتصادات العربية



**1. الأزمة الماليّة وتداعياتها على البنوك العربيّة:** من الطبيعي أن يكون الجهاز المصرفي في أحد المداخل التي يمكن أن تتأثر بها الاقتصادات العربيّة من الأزمة الماليّة العالميّة؛ وذلك بسبب استثمارات البنوك في الخارج، وارتباطها مع البنوك العالميّة.

وتُشير بعض التوقعات المتفائلة إلى محدوديّة تأثير أزمة الائتمان العقاري، وما تبعها من أزمة ماليّة عالميّة، على البنوك العربيّة، سواء التقليديّة أو الإسلاميّة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- توافر السيولة في البنوك العربيّة، وبعدها عن آليّة توريق القروض؛
- المؤسّسات الماليّة الكبرى قليلة في الدول العربيّة، وقليل منها ما هو مرتبط بالمؤسّسات الماليّة العالميّة؛
- اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري بين العالم العربي والولايات المتحدة.

في حين ترى توقّعات أخرى بأن البنوك العربيّة تُوظف جزءاً من ودائعها في «موجودات أجنبيّة» تتراوح بين 20 % و 40 % من مجمل الموجودات، و «موجودات أجنبيّة» قد تعني استثمارات في السوق الماليّة العالميّة المأزومة. ومن الطبيعي أن تتأثر تلك الأموال بما يحدث بالأسواق الأجنبيّة من تقلبات، ويزيد نقص الإفصاح المصرفي بالدول العربيّة من حجم التوقّع بتبعات الأزمة!

ولا شك أن أزمة الإقراض فيما بين البنوك العربيّة، وتدخّل بعض البنوك المركزيّة العربيّة لضخ السيولة في القطاع المصرفي، وتسريح جزء كبير من الموظفين بهدف تقليص النفقات؛ تُمثّل تأكيداً لانعكاسات هذه الأزمة

على الاقتصادات العربيّة. وإذا كانت الدول العربيّة ذات الفوائض الكبيرة تستطيع إعادة رسملة البنوك التي تواجه صعوبات؛ فإن حكومات الدول العربيّة غير النفطية التي تواجه أصلاً مشكلات كبيرة في تأمين موازنتها، قد تُواجه صعوبات حقيقيّة.

ومن المتوقّع في فترة ما بعد هذه الأزمة أن تتغيّر الممارسات المصرفية والرقابية الخاصة بمنح التمويل وتكاليفه؛ حيث سيكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشروعات القابلة للتمويل.

## 2. الأزمة الماليّة وتداعياتها على البورصات العربيّة: عادة ما تبدأ الأزمات

الماليّة بسرعة في سوق الأسهم، ثم تنتقل بعد فترة (تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة) لسوق السلع، ثم تنتقل بعد فترة أطول (من ثلاثة إلى أربعة أشهر) إلى سوق العمل. وهذا ما حدث في تداعيات وتطورات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة؛ حيث انطلقت الأزمة من أسواق الأسهم، ثم انتقلت إلى أسعار السلع والأصول بعد فترة وبخاصة أسعار العقارات، ثم بدأت تداعياتها تنتقل لسوق العمل ممثلة في فقد عدد كبير لوظائفهم في المؤسسات التي شملتها الأزمة.

وقد سجّلت البورصات العربيّة تراجعاً في مؤشراتنا وصل في بعضها إلى أكثر من 50% من قيمتها السوقية. ومثل هذه التقلبات الحاصلة، وإن عكست أن عدداً من البورصات العربيّة، لاسيما الخليجيّة والمصريّة، أصبحت مُندمجة في آليات النظام المالي الدولي؛ ومن ثمّ فهي معرّضة للتأثر نتيجة الهزات التي تحدث في هذه الآليات بصورة تلقائيّة، رغم أن حدود التأثير تختلف بين الحالة العربيّة والحالة الدوليّة، كما أن حجم تأثر كل حالة عربيّة يختلف عن الأخرى.

وتبدو أزمة البورصات العربيّة مغايرة تماماً لأزمة البورصات العالميّة؛ فالشركات العربيّة المدرجة في هذه البورصات لم تشهد تغييرات هيكلية أو سوء أداء أو تراجع مؤشرات، وهي الأسباب التي تدفع أسعار الأسهم إلى التراجع في الظروف العاديّة، ولكن ما حدث في هذه البورصات كان نتيجة ذعر وهلع وخوف من تأثيرات قد تأتي من الخارج، وبخاصة حين قام المستثمرون الأجانب ببيع ما لديهم من أسهم في شركات عربيّة، في محاولة لتعويض خسائرهم التي تحملوها في بورصات بلدانهم الأمّ.

ومن المتوقّع في فترة ما بعد هذه الأزمة أن يعاد النظر في موضوع الاستثمارات الأجنبيّة في الاقتصادات العربيّة، وبخاصة الاستثمارات التي تُدعى الأموال الساخنة *Hot Money*؛ لأن تجربة الاقتصادات العربيّة لم تكن إيجابية تماماً؛ حيث أحدثت هذه الأموال في خروجها المفاجئ إرباكاً للأسواق العربيّة قد تستدعي مستقبلاً التفكير في التعامل معها بشكل مُغاير؛ من شأنه الحدّ من تأثير حركة هذه الاستثمارات على الاقتصادات العربيّة.

### 3. الأزمة الماليّة وتداعياتها على الاستثمارات العربيّة: لقد كان أغلب

الفوائض النفطية العربيّة يُستثمر في السابق في سندات الخزينة الأمريكيّة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة؛ غير أن عدة مصادر غربيّة تُشير إلى أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات؛ حيث العائد المرتفع، وهذا يعني أن هذه الاستثمارات قد تأثرت بأزمة الرهن العقاري.

ومع ضعف مؤشرات الشفافية الماليّة في الدول العربيّة، يمكن التنبؤ بأن خسائر ماليّة قد تحققت حتماً، فهناك الخسائر التي تحملتها بعض



«الصناديق السيادية» التي سارعت (أو طلب منها) في بداية الأزمة التدخل في عملية الإنقاذ الجارية للاقتصادات الغربية؛ حيث يُقدَّر صندوق النقد الدولي أنه في عام 2008 كانت الاستثمارات التي تديرها الصناديق السيادية العربية تتراوح ما بين 1.058-1.478 مليار دولار.

والأمر المؤكد أن الاستثمارات العربية للأفراد والمؤسسات الرسمية في أسواق المال العالمية قد تأثرت بهذه الأزمة (وإن لم تُعرف تحديداً نسبة الخسارة إلى حجم الأصول المستثمرة)؛ وذلك باعتبار أن مستثمرين عرب كبار وصناديق سيادية خليجية، يستثمرون في الأوراق المالية والأسهم التي تُصدّرها المؤسسات المالية الدولية، ويتمّ التعامل بها في البورصات الأجنبية. ومن المتوقع في فترة ما بعد هذه الأزمة أن يعاد النظر في الاستثمارات العربية في الخارج؛ فعلى إثر الخسائر التي لحقت بهذه الاستثمارات جراء الأزمة المالية العالمية؛ فإن الدول العربية قد تحتاج إلى مراجعة سياسات واستراتيجيات تنويع استثماراتها في الخارج على مستوى نوع الأصول المستثمر فيها، وكذلك القطاعات وجغرافية هذه الاستثمارات، وكذلك ربط عملاتها النقدية بسلة عملات.

**4. الأزمة المالية وتداعياتها على التجارة العربية:** تتصف التجارة الخارجية العربية بانكشافها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي، وتركزها الجغرافي مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، واعتمادها بصورة رئيسة على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أو عدد محدود من المواد الأولية.

ومن المتوقع أن تُؤثر الأزمة المالية في حركة التجارة العالمية التي تنعكس على نشاط بعض المؤسسات الاقتصادية العربية؛ وذلك بسبب وجود صعوبات

في حركة التصدير والاستيراد حول العالم، ناتجة عن مجموعة من العوامل الخارجية أهمها ما يلي:

- حالة البنوك في الأسواق الخارجية؛ حيث تراجعت قدرة نظام المدفوعات المصرفية على مساندة حركة الصادرات والواردات، وهو ما سيزيد عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب؛

- تراجع الطلب العالمي؛ مما يترتب عليه تراجع في حجم الصادرات العالمية وخاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المخزون لدى المصدرين؛

- حدوث انخفاض في أسعار بعض السلع نتيجة لتراجع الطلب العالمي؛ مما سيؤدّد نوعاً من التنافس بين المصدرين، يكون محتواه مزيداً من تخفيض الأسعار ومزيداً من تسهيلات الاستيراد؛

- ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية؛ وبخاصة أن البنوك في العالم تُحجم عن منح الائتمان، بالإضافة إلى إحجام شركات التأمين عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشكلات التي تواجهها في الوقت الراهن؛

- وجود بعض الصعوبات في مجال التصدير ناجمة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن حول العالم.

ولا شك أن هذه الأزمة ستجعل من الاستيراد عن طريق الدفع الفوري مرغوباً، بما يضمن للمستوردين العرب الحصول على عروض سعرية أفضل من التعاملات الآجلة؛ حتى تتفادي الشركات المتعثّرة المشكلات التي تمرُّ بها بسبب الأزمة.

## 5. الأزمة المالية وتداعياتها على النفط العربي: تعتمد الاقتصادات العربية

في معظمها على إنتاج وتصدير النفط، وقد انعكست الأزمة المالية على أسعار النفط التي انخفضت بأكثر من 70 % من قيمتها؛ قياساً إلى أعلى سعر سجله في يوليو 2008، يوم بيع البرميل الخام بـ 147 دولار. هذا رغم قرار منظمة OPEC بخفض إنتاجها من النفط بـ 2.2 مليون برميل يومياً!

جدول 2: النفط وتذبذبات الأسعار خلال عام 2008 (الوحدة: دولار للبرميل)			
موجة الهبوط		موجة الصعود	
124	24 يوليو	86	يناير
112	11 اغسطس	88	فبراير
100	15 سبتمبر	98	مارس
69	16 أكتوبر	104	أبريل
49	14 نوفمبر	117	مايو
44	15 ديسمبر	140	يونيو
33.44	19 ديسمبر	147	11 يوليو

ويعود الارتفاع الكبير وغير المبرر لسعر البترول عام 2008 إلى انتقال رؤوس الأموال المجازفة من العقارات إلى النفط، وعندما انهار نظام المجازفة النفطية أدى ذلك إلى انخفاض سريع وحاد للأسعار خلال فترة قصيرة! ولعل هذا التأثير هو الأكبر للأزمة على الاقتصادات العربية، ولاسيما أن الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد للدخل تقريباً في كثير من موازنات الدول العربية؛ مما يعني أن الإنفاق الحكومي سوف يتأثر وفقاً لذلك. وتشير بعض التقديرات أنه في حالة ما إذا كان سعر النفط فوق مستوى ٤٠ دولاراً للبرميل؛ فإنه يمكن استمرار الخطط التنموية والاقتصادية في الدول العربية، أما دون هذا السعر فسيكون له آثار سلبية على أداء الاقتصادات العربية وبخاصة خطط التنمية، مع تراجع الطلب على العمالة وانخفاض التعاملات العربية البينية.

وإذا كانت هناك فوائض نفطية متراكمة لدى هذه الدول منذ عام ٢٠٠٣ إلى غاية منتصف عام 2008 تمنحها بعض المرونة في التعامل مع المستجدات الجديدة؛ فإن جهود تنويع هذا الاقتصاد بعيداً عن المصدر الإيرادي الواحد يبقى تحدياً قائماً لم تنجح الدول العربية النفطية خلال الأعوام الخمسة الماضية في التعامل معه على نحو أمثل!

ومع ذلك فقد تكون هناك آثار إيجابية لانخفاض أسعار النفط؛ منها:

- انحسار توجه العوائد النفطية إلى الولايات المتحدة التي استطاعت أن تستفيد من هذه الإيرادات بشكل شبه كامل، قبل أن تحدث الأزمة المالية التي ألحقت خسائر بتلك الفوائض النفطية؛
- إعادة التفكير في توجهه بما يتبقى من هذه الفوائض النفطية للأسواق المحلية والإقليمية.

جدول 3: النفط وسيناريوهات المستقبل	
المدى الزمني	أسعار النفط
القصير (الربع الثالث من عام 2009)	50 دولار/برميل
المتوسط	70-75 دولار/برميل
البعيد	250 دولار/برميل

**6. الأزمة المالية وتداعياتها على الهجرة العربية:** يُقدَّر عدد العمالة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً بنحو 12 مليون عامل، في وقت تعاني منه الدول العربية من حالة البطالة التي يُقدَّر عددها بما يزيد عن 17 مليون متعطل عن العمل. كما فرضت الدول الأوربية قيوداً على الهجرة إليها حرصاً منها على المحافظة على تركيبتها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـ «الهجرة المنتقاة».

ومن المتوقع أن تتأثر المنطقة العربيّة بالتداعيات السلبية للأزمة الماليّة العالميّة، فجانب كبير من الاقتصادات العربيّة مشتبك في علاقات مع الاقتصاد الأمريكي والأوروبي؛ ولهذا ستعاني أغلب الدول العربيّة من انخفاض متوقّع في صادراتها السلعيّة نتيجة حالة الكساد، فضلاً عن تراجع حركة السياحة الدوليّة، وانخفاض قيمة تحويلات المهاجرين والمغتربين العرب التي تبلغ 24 مليار دولار سنوياً، وما يترتب على ذلك من فقدان بعض الوظائف، واحتمال تجميد الهجرة؛ بل والاستغناء عن جانب من المهاجرين العرب...

وتجدر الإشارة إلى أن خطط الإنقاذ الأمريكيّة ركّزت على تأمين وحماية المواطنين الأمريكيين بالدرجة الأولى، وتغاضت بصورة شبه كاملة عن تأمين حقوق الأجانب؛ حيث نصّت صراحة على عدم ضمان أموال الدول الأخرى، سواء كانت أموالاً سياديّة عربيّة مملوكة للحكومات أو كانت لغيرها.

بناءً على ذلك؛ فإن التنسيق بين الأسواق العربيّة المستوردة للعمالة وتلك المصدرّة لها أصبح أمراً ضرورياً، وستكون نتائج هذا التنسيق ذات عائد إيجابي لجميع الأطراف.



## رابعاً: الآليات العربية لمواجهة الأزمة المالية العالمية

لعل الأوضاع الحالية تُشير إلى أن احتمال حصول أزمة مصرفية عالمية قد تضاعف بسبب ما تم اتخاذه من إجراءات نقدية لمواجهة الأزمة واحتوائها من قبل الدول المتقدمة، وكذلك فإن عدداً من الدول العربية اتخذت إجراءات في هذا المجال من أجل تأمين السيولة.

لقد قامت بعض البنوك المركزية العربية بمجموعة إجراءات احترازية للحيلولة دون انتقال تبعات الأزمة المالية العالمية إلى القطاع المصرفي العربي، من أبرزها: ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية، وضمان الودائع المصرفية، وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية المأزومة.

وأشارت بعض الرؤى الاقتصادية إلى أن اقتصادات الدول العربية وبخاصة النفطية منها، اقتصادات جيدة قادرة على مواجهة الأزمة إذا لم تتبع المعالجات الأمريكية، وهي سياسات نقدية خاطئة وقعت فيها دول الخليج خصوصاً؛ لأنها تصوّرت أن أفضل وسيلة لمواجهة الأزمة هو من خلال ضخ السيولة؛ ومن ثمّ تبنت ذات الأدوات والوسائل التي اعتمدها الاقتصادات المأزومة، رغم أن البيئة الاقتصادية مختلفة في كلا الحالتين! فهناك بعض المفارقات بين الأسواق العربية وأسواق الدول التي تتجلى فيها مظاهر الأزمة المالية، نستعرضها في الجدول التالي:

جدول 4: مقارنة بين السوق العربيّة والأسواق المأزومة		
السوق العربيّة	السوق العالميّة	البيان
مشكلة وفرة	مشكلة انخفاض	السيولة
مشكلة ندرة	مشكلة مبالغة	التمويل العقاري
لا توجد	التوسّع غير المنضبط	مشتقات التمويل
في ارتفاع	في انخفاض	أسعار العقارات
مشكلة تعقيدات	مشكلة تسيّب	الإقراض
رقابة قويّة	أقل ما يمكن	الرّقابة على البنوك الاستثماريّة
3% - 6%	0% - 1%	معدل النمو المتوقّع خلال 2009

ومن المتوقّع أن توابع الأزمة الماليّة العالميّة ستدفع الاقتصادات المختلفة مستقبلاً إلى قاعدة جديدة لتحقيق نمو طبيعي عالمي ومحلي، بخلاف ما حدث من قبل وكان أحد أسباب الأزمة؛ حيث شهدت الفترة الماضية تحقيق أرباح على نشاطات غير حقيقيّة، أما الفترة المقبلة فتتطلب تحقيق إنتاج حقيقي!

وفي هذا الإطار دعا المجتمعون في الدوحة في إطار «المنتدى العربي للتنمية والتشغيل» خلال الفترة 15-16/11/2008 إلى «دراسة آثار الأزمة الماليّة العالميّة الحاليّة على الاقتصادات العربيّة والإنفاق الاجتماعي والاستثمارات البينيّة ومضامين التنمية الآمنة المُجدية، والتأكيد على أن هذه الأزمة تُمثّل فرصة سانحة للاتجاه إلى الاقتصاد الحقيقي المنتج وإلى تنمية القدرة الإنتاجيّة العربيّة المتكاملة».

كما أكد قادة الدول العربيّة المجتمعون في مؤتمر القمة العربيّة الاقتصاديّة والتنمية والاجتماعيّة بدولة الكويت يومي 19-20 يناير 2009، في إطار الأزمة الماليّة العالميّة وتداعياتها على الاقتصادات العربيّة، على استمرار مساندة الدول العربيّة ومؤسّساتها الماليّة الوطنيّة وتعزيز الرّقابة والإشراف عليها، وممارسة الدول العربيّة دوراً أكثر فاعليّة في العلاقات الاقتصاديّة

الدوليّة والمشاركة في الجهود الدوليّة لضمان الاستقرار المالي العالمي، إضافة إلى قيام محافظي البنوك المركزيّة ومؤسّسات النقد العربيّة بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابيّة في الدول العربيّة.

وقد جاء ضمن القرارات الصادرة عن القمة العربيّة الاقتصادية ما يلي:

- إتّباع سياسات نقدية ومالية تُعزّز قدرة الدول العربيّة على مواجهة تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة؛

- المشاركة الفاعلة في الجهود الدوليّة لضمان الاستقرار المالي العالمي؛

- تفعيل دور المؤسّسات الماليّة العربيّة لزيادة الاستثمارات العربيّة البينيّة، ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربيّة.

ولعل استشراف مستقبل الاقتصادات العربيّة يُشير إلى أهميّة البدء في الوقت الحالي في الارتباط بسلة عمّلات بديلاً عن الارتباط بالدولار؛ لأن الأزمة الراهنة تُشكّل فرصة سانحة للارتباط بسلة عمّلات في الأجل القصير، مع الاعتماد على هيكله وتنويع الاقتصاد في الأجل الطويل.

وسوف تأخذ العملات العربيّة في ظل هذا الوضع مكانتها وقيمتها العادلة والحقيقيّة، وتكون في منأى من التآثر المطلق بتقلبات أسعار صرف الدولار عالمياً، وتُعزّز من قيمتها مقابل عدد كبير من العملات الدوليّة؛ ومن ثمّ تخفيض تكلفة الاستيراد من هذه الدول ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعديل قيم الصادرات النفطية المباعة بالدولار وإيرادات الاستثمار الأجنبي الموظّفة بالعملة الأمريكيّة، وتخفيض تكلفة السياحة، ولاسيما أمام الدول الأوربيّة المتعاملة باليورو.





## خاتمة

لقد كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربيّة بالأزمة الماليّة بوصفها جزءاً من المنظومة الاقتصاديّة العالميّة، ولكن من المؤسف أن تكون الاقتصادات العربيّة خاسرة في فترات الرواج وانتعاش الأسواق؛ حيث إنها تُنتج أصولاً ناضبة وبأكبر من حاجاتها الفعليّة بكثير، فتستبدل أصولاً حقيقيّة بأصول نقديّة، وأن تكون خاسرة كذلك في فترات تراجع الأسواق وانهارها وبروز الأزمة الاقتصاديّة الناجمة عن ذلك!

ولا شك أن هذه الأزمة بتأثيراتها المتسارعة، تُلزم صانعي القرار العربي بوضع رؤية موحّدة من أجل اتّخاذ ما ينبغي من قرارات استراتيجيّة لدعم الاقتصادات العربيّة، وتمكينها من مواجهة تحديّات الأزمة الماليّة بالشكل المطلوب وتخفيف حدّة تداعياتها؛ الأمر الذي يتطلب ما يلي:

- وضع آليّة عربيّة دائمة للإنذار المبكر، والتنبؤ بالأزمات الاقتصاديّة وإدارتها؛

- فك الارتباط بالدولار، وربط العملات النقديّة العربيّة بسلة عملات دوليّة؛

- الاتفاق على سعر معياري «شبه مرجعي» للنفط بين الدول المنتجة والدول المُستهلكة؛

- إعادة النظر في سياسة الاستثمار الأجنبي بالأسواق العربيّة «الأموال الساخنة»، والسياسات الاستثماريّة الخارجيّة للصناديق السياديّة العربيّة؛

- توظيف الفوائض الماليّة العربيّة في الوطن العربي لصالح الأجيال العربيّة الحاليّة والمستقبليّة؛
- وضع استراتيجيّات عربيّة متكاملة في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات للوصول إلى مستقبل أفضل للمواطن العربي؛
- مشاركة الدول العربيّة بفاعليّة في صياغة النظام المالي العالمي الجديد؛ كمجموعة اقتصاديّة مهمة بإنتاجها النفطي وصناديقها السياديّة ووفوراتها النقديّة.



## الفصل السادس

استراتيجية الحل الإسلامي للأزمة  
المالية العالمية

## تمهيد

عندما استعان الاتحاد السوفياتي السابق بالسياسات الرأسمالية لإدارة اقتصاده المفلس؛ كان الحديث آنذاك عن انهيار الاشتراكية وانتصار الرأسمالية، وها هو النظام الرأسمالي اليوم يستتجد بالتأميم في محاولة لاحتواء الأزمة المالية العالمية! فهل تعود الاشتراكية من جديد؟

وقد تبنت الرأسمالية بعض مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي في إدارة الأزمة الحالية، كتخفيض سعر الفائدة إلى مستوى الصفر، واعتماد المشاركة في تمويل البنوك لإنقاذها من الإفلاس! فهل الرأسمالية بعباءة إسلامية تُعدّ انتصاراً للاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية؟

في ظل استمرار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على اقتصادات كثير من دول العالم، يرى عدد من الباحثين والخبراء بأن الفرصة قد حانت لكي يحلّ الاقتصاد الإسلامي محلّ الاقتصاد الرأسمالي، وأن تحلّ البنوك الإسلامية محلّ البنوك التقليدية! فهل البديل الإسلامي جاهز لأن يستوعب الرأسمالية الربويّة؟



## أولاً: قراءة إسلامية في أسباب الأزمة العالمية

اعتمد الفكر الاقتصادي الرأسمالي على النزعة الاستهلاكية والنزعة الأنانية؛ حيث أفرط في الرفاهية المادية و«سَلَعَة» العلاقات الاجتماعية، وفكك متلازمة الملكية: الغنم والغرم، الخراج والضمان؛ فأحدث بذلك ما يُشبه الانشطار الذري في الكون المالي! وقسم المجتمع الإنساني إلى نادٍ للأغنياء 20% وآخر للفقراء 80%، في ظل شعاراته التاريخية: «دعه يعمل، دعه يمر» *Laissez Faire ; Laissez Passer*. «الغاية تُبرر الوسيلة» *The End Justifies the Means*. «الأعمال هي الأعمال» *Business is Business*! ويمكن رصد المخالفات الشرعية للممارسات المالية التي تكمن وراء الأزمة العالمية؛ على النحو التالي:

- اعتماد صيغة الرهن العقاري على الإقراض بفائدة هي أساس الربا المحرم في جميع الشرائع السماوية؛ وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في مارس 1999 الذي نصّ على ما يلي: «إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يُوفّر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت هي طريقة محرمة شرعاً لما فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يُستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتملك»؛

- اعتماد آلية إعادة بيع أو رهن العقار؛ وهذا غير جائز في الفقه الإسلامي؛ لأن المرتهن لا يحق له التصرف بالرهن إلا بإذن الراهن وبسداد ما يُعوضه عن ذلك له؛

- قيام البنوك بعمليات التوريق التي تعتمد على بيع الديون؛ وقد جاء النهي عن بيع «الكالئ بالكالئ»؛ أي بيع الدين بالدين؛ بل وقيام المشتري قبل أن يُسدد باقي ثمن العقار ببيعه أو رهنه للحصول على قرض آخر، هو «بيع ما لا يملك»؛ وفي ذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 11/4/92 في نوفمبر 1988؛ حيث نصّ على ما يلي: «ولا يجوز بيع الدين المؤجل من غير الدين بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو من غير جنسه لأنه من بيع الكالئ بالكالئ (أي المتأخر دفعه بالمتأخر قبضه) المنهي عنه شرعاً، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئاً عن قرض أو بيع آجل»؛

- استخدام المشتقات المالية وهي عبارة عن مراهنات على أسعار مستقبلية للأسهم في البورصات، وقد أوجدت هذه الهندسة المالية تدفقات نقدية ضخمة لا تقابلها تدفقات مكافئة من السلع والخدمات؛

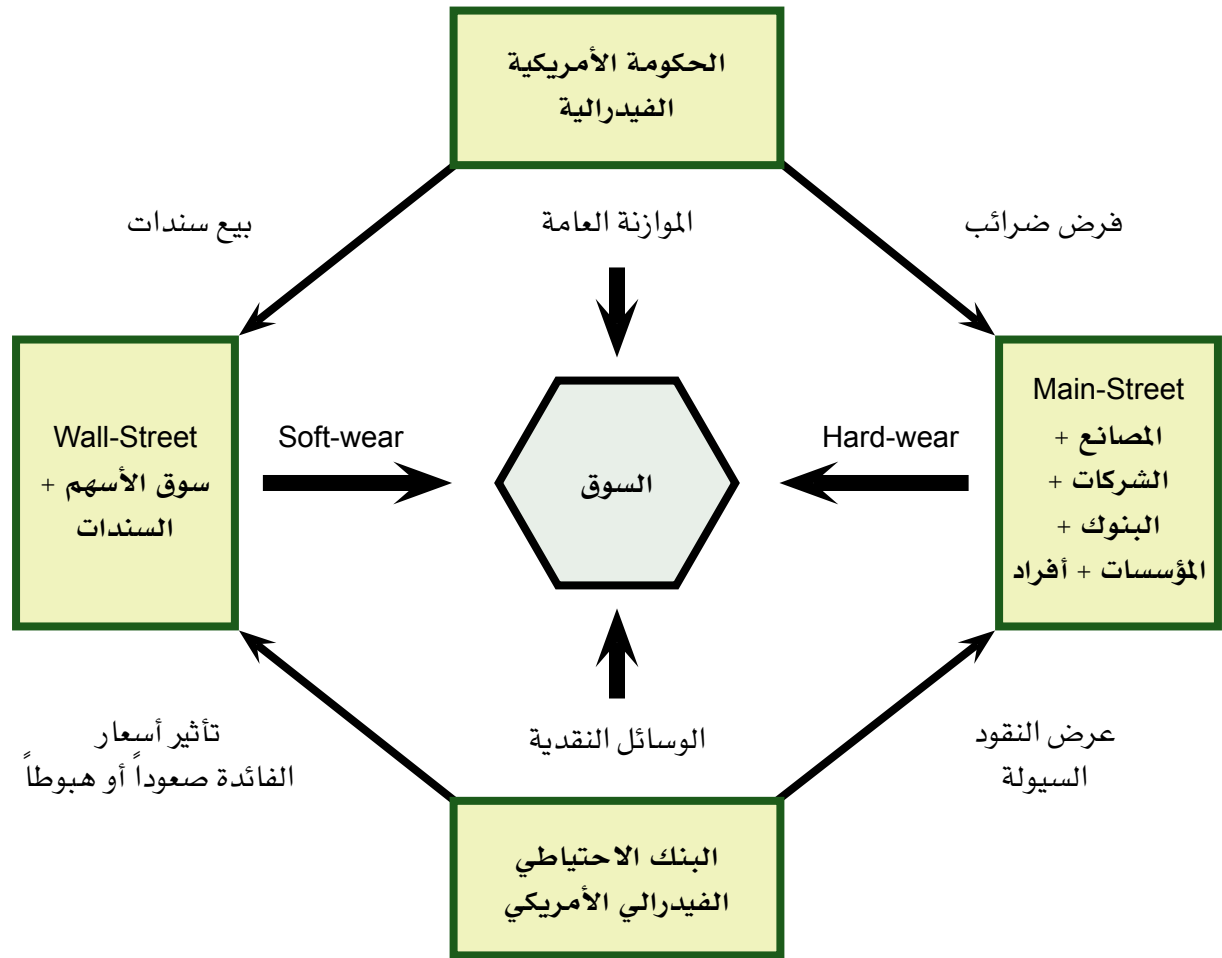
- تقوم المعاملات في الأسواق المالية على المضاربات قصيرة الأجل مثل: البيع على المكشوف والبيع بالهامش، وهي بيوع شكلية ومراهنات على فروق أسعار قد تتحقق أو لا تتحقق؛ مما يُفعلُ أبأس ممارستين اقتصاديتين عرفهما المجتمع الإنساني هما: الربا والمقامرة؛

- المخالفات الأخلاقية من قبل مجالس إدارة المؤسسات المالية التي قامت بإخفاء الحقائق عن طبيعة «الديون الرديئة»، وإظهار أرباح وهمية بميزانيات هذه المؤسسات من أجل الحصول على رواتب ومكافآت كبيرة؛ وقد أوصت الشريعة الإسلامية بالصدق وعدم الكذب الذي

يكون بالإفصاح، والشفافية التي تكون بالتبيين؛ وذلك حتى لا تُمحق  
بركات الأموال، ومحق البركة بمصطلحات الاقتصاد الكلي هو كساد  
السوق وانهيأره!

بناءً على ما سبق؛ يتأكد لنا بأنه ليس كل ما هو مُمكن مدنياً هو مُنصف  
اجتماعياً وكُفاء اقتصادياً ومُرضٍ شرعياً؛ لكن السوق والأطراف الفاعلة  
في النظام الرأسمالي لها منطق آخر يقضي بأن كل ما هو مُكسب لصناعاتها  
ينبغي أن يُرَوَّج؛ حتى لو كان ذلك على حساب القيم الدينية والأخلاقية  
والإنسانية والاجتماعية!

### شكل 1: كيف يعمل الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي



## ثانياً: نحو أسلمة المعاملات الاقتصادية العالمية

في ظل الجدل الدائر لدى واضعي السياسات الرأسمالية بشأن تقديم حلول للأزمة المالية العالمية؛ ظهرت دعوات غربية لتطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي، نستعرض أهمها فيما يلي:

- طرح «بوفيس فانسون» *Beaufils Vincent* رئيس تحرير مجلة «تحديات» الاقتصادية *Challenges* في افتتاحية 2008/09/11 موضوعاً بعنوان «البابا أو القرآن» *Le pape ou le Coran*. ومما جاء فيه: «أنه في ظل الأزمة المالية الراهنة من الأفضل قراءة القرآن بدلاً من النصوص البابوية لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا المتلهفون للربح تطبيق بعض مبادئ الشريعة لما وصلنا إلى هذه المرحلة؛ لأن النقود لا تلد النقود»!

- طالب «رولان لاسكين» *Roland Laskine* رئيس تحرير جريدة «التمويلات» الأسبوعية *Le Journal des finances* في افتتاحية 2008/09/25 موضوعاً بعنوان: «هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟» *Wall Street, mûr pour adopter les principes de la Charia?* ومما جاء فيه: «لو أن مسؤولينا الماليين يبحثون حقاً عن محاصرة المضاربة المالية، فليس هناك أسهل من تطبيق مبادئ الشريعة التي وضعت منذ القرن السابع؛ حيث تمنع بيع الأصول غير المملوكة حقيقة والإقراض بفائدة، وتمنع بالخصوص المضاربة المضرة بالشركات وتؤكد على أن الوسيلة الوحيدة للثراء تكمن في المساهمة في تنمية الشركات وجني الثمار بالمشاركة في رأس المال»!



- أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (أعلى هيئة رسمية تُعنى بمراقبة نشاطات البنوك) قرارين هما:

• قرار يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، واشترط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد؛

• قرار يسمح للمؤسسات والمتعاملين بتداول الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية، والصكوك الإسلامية عبارة عن أوراق مالية مرتبطة بأصول حقيقية، وتوزيعاتها غير مؤكدة لتتلاءم مع متطلبات الشريعة الإسلامية!

- منذ عقدين من الزمن طرح الاقتصادي الفرنسي «موريس آليه» *Maurice Allais* الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، في مقال بعنوان: «الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق.. من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد»، انتقادات حادة إلى أسلوب عمل الأسواق المالية والنظام المالي الرأسمالي، وتتبعاً فيه بحدوث الأزمة المالية الحالية. واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

• تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر؛

• مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%.

وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا، ونسبة الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي!

إن تسجيل هذه الشهادات لا يعني حاجة الشريعة إلى شهادة كفاءة أو صلاحية من منظري الرأسمالية وعلمائها؛ بقدر ما نُقدّمها لصانعي

السياسات الاقتصادية بالدول العربية والإسلامية الذين لا يزالون يعتبرون أن النظام الرأسمالي الربوي هو الأمثل، ولا يزالون يتأثرون بمقولة: «لا اقتصاد بلا بنوك، ولا بنوك بلا فوائد»!

جدول 1: سلوك حل الأزمة المالية العالمية	
الاقتصاد الرأسمالي	البديل الإسلامي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحرية الاقتصادية المنفلتة التي تسمح بالاحتكار والمضاربات القمارية، دون اهتمام بالعدالة الاجتماعية؛</li> <li>- الاعتماد على الأسس الإقراضية في تخصيص الموارد المالية؛</li> <li>- المتاجرة في المخاطر (عقود الغرر)؛</li> <li>- السماح ببيع الديون وبيع ما لا يملك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحرية الاقتصادية المنضبطة التي تمنع الاحتكار والمضاربات القمارية، ولا تتجاهل العدالة الاجتماعية؛</li> <li>- الاعتماد على الأسس السلعية والاستثمارية في تخصيص الموارد المالية؛</li> <li>- المتاجرة في السلع والخدمات المشروعة؛</li> <li>- منع بيع الديون وبيع ما لا يملك.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإقراض بفائدة ربوية؛</li> <li>- عملية إعادة بيع أو رهن العقار؛ حيث يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، ومن ثم يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة؛</li> <li>- عمليات التوريق والتجارة في الديون؛</li> <li>- نظام المشتقات المالية الذي يقوم على المعاملات القمارية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نظام المشاركة في الربح والخسارة؛</li> <li>- قيام البنك بشراء العقار وبيعه مرابحة؛</li> <li>- إبرام عقد استصناع (مقاوله) مع العميل لبناء المبنى؛</li> <li>- صيغة «التمويل التأجيلي المنتهي بالتمليك»؛ حيث يشترك العميل والبنك في شراء العقار، ثم يُوجَر البنك حصته للعميل، وفي الوقت نفسه يبيع له كل سنة جزءاً من حصته، حتى ينتهي العقد بتملك العميل للعقار.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انقطاع الصلة بين الاقتصاد الحقيقي (العيني أو الإنتاجي أو السلعي) والاقتصاد المالي (الورقي).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ارتباط السوق الحقيقية بالسوق التمويلية؛ حيث يرتبط العائد على التمويل بإنتاجية النشاط أو المشروع الممول.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشجيع التوسع في الدين بقوى دافعة إليه كالبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين ...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط؛ بهدف ضبط السوق ومنعه من الوقوع في أزمات.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انتهاج حلول علاجية استثنائية عند وقوع الأزمات الاقتصادية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إيجاد حل مستديم لتمويل خطر الائتمان العام، بمنح سهم للغارمين (المدينين) منعاً لأي أزمة ائتمانية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم مساعدات للدائن وهو الطرف القوي الذي أخطأ في تصرفاته؛ أي انتهاج حل يتجه من الأعلى إلى الأسفل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مساعدة المدين الأصلي مباشرة، وهو الطرف الضعيف لسداد دينه تجاه دائنه؛ أي انتهاج حل من الأسفل إلى الأعلى.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- هيمنة سلوك أو غريزة القطيع على الأسواق المالية؛ فسلوك المستثمر لا يتحدد بما يعتقد هو عن السوق، ولكن بما يعتقد أنه اعتقاد الآخرين!</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم اتباع سياسة القطيع (الإمعة) في السوق بإتباع سلوك الشركات القائدة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض سعر الفائدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلغاء سعر الفائدة الربوية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمضاربات والتعاملات الربوية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تضبط القيم الإيمانية والأخلاقية لسلوك المسلم سواء كان منتجاً أو مستهلكاً؛ وذلك في حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.</li> </ul>

## ثالثاً: نحو اقتصاد إسلامي إنساني عالمي

يكشف لنا تاريخ النظم الاقتصادية التي سادت واندثرت عن تلونها بحسب الحاجة التي تملئها عليها الظروف المستجدة؛ باعتبار أن ثوابت تلك النظم نسبية وقابلة للتعديل وهذا ما يُسمى بالبراغماتية *Pragmatism* (المصالح)؛ لذلك فقد تنتهي الرأسمالية بشكها الحالي أو قد تضعف لكنها ستجد لنفسها مخرجاً آخر!

فالأزمات المالية ليست جديدة على النظام الرأسمالي؛ والتاريخ الاقتصادي يشهد أن هذا النظام كان عرضة لما يُعرف بدورات الأعمال أو الدورات التجارية بمراحلها الأربع (رواج، كساد، انكماش، انتعاش...)؛ خصوصاً إذا علمنا أن الرأسمالية في العديد من الدول قد مرّت بـ 117 أزمة خلال الأربعين سنة الماضية!

وتركّز أغلب الدراسات الاقتصادية على أن النظام الرأسمالي ظالم وغير أخلاقي، إضافة إلى أن هناك خلافاً أساسياً في تطبيق السياسات النقدية والمالية الملائمة كسعر الفائدة، وقد يُرافق ذلك غياب الرقابة والشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية التي تكون مصدر الأزمة؛ مما جعل بعضهم يتنبأ بانتهائه؛ لأنه يحمل بذور فشله وهدمه!

وإذا كانت القيم الرأسمالية (الحرية الفردية والمنفعة المادية ومبدأ البقاء للأقوى) هي أساس المآسي التي تعيشها البشرية؛ فإن القيم والأخلاقيات الإسلامية (العدل والمساواة والتوازن والكفاءة) يمكنها أن تُقدّم البديل

الاقتصادي للنظام الرأسمالي؛ حيث يضبط النظام الاقتصادي الإسلامي الحرية الرأسمالية المنفلتة، وي طرح علاجاً يُخرج به الاقتصاد العالمي من أزمته؛ من خلال المرتكزات التالية:

- تجنب أساليب التمويل الحالية في التمويل العقاري القائمة على سعر الفائدة؛

- ضبط عملية «التوريق»؛ بحيث تكون لأصول عينية وليست ببيعاً للديون، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية من خلال صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة والسلم والمرابحة والاستصناع؛

- منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل مثل: البيع على المكشوف والشراء بالهامش، وتعديل التشريعات المنظمة لعمل البورصات بحيث لا تسمح بهذه المعاملات؛

- عدم التعامل بالمشتقات المالية، أو التعامل في المؤشرات ببيعاً وشراءً، واستخدام آلية السلم التي يقرها الفقه الإسلامي؛

- الامتناع عن استخدام الفوائد الربوية، واستخدام أساليب المشاركات والبيع المشروعة؛

- وضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات، في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي؛

- تحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع، وأهم مؤسساته الاقتصادية: مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف.

عندما انهارت الاشتراكية استطاعت الرأسمالية بمؤسساتها المتعددة والضخمة استيعابها؛ لكن فرصة الاقتصاد الإسلامي في أن يستوعب النظام الرأسمالي تبدو مضاعفة الصعوبة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- هناك ممانعتان أمام الرأسمالية:

• الأولى: الاعتراف بالفشل؛

• الثانية: الاعتراف بالآخر؛

- هناك عقبتان أمام الاقتصاد الإسلامي:

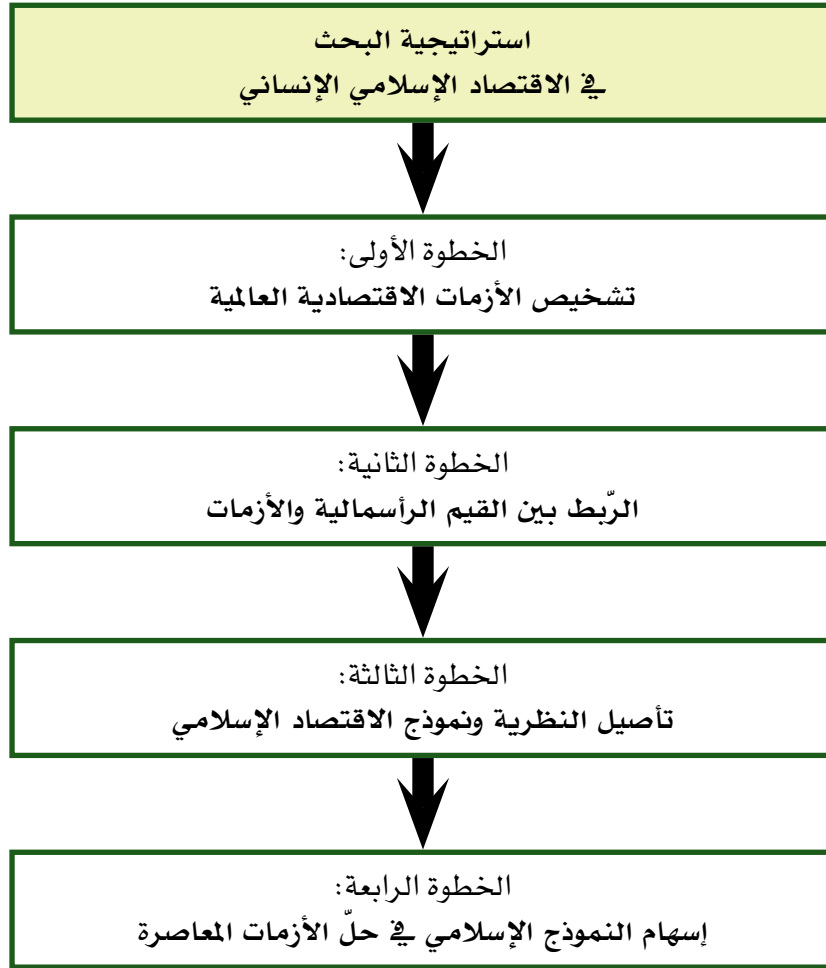
• الأولى: عدم اكتمال مؤسساته الاقتصادية على أرض الواقع؛

• الثانية: الحاجة الماسة إلى باحثين متخصصين في الفقه والاقتصاد

معاً .

والحقيقة أن الاقتصاد الإسلامي كجزء من منظومة شاملة لا يزال في مرحلته النظرية ولم يُطبَّق بعد في كل مجالاته. ولعلَّ المقارنة بين النظرية المحضة لنظام معين والممارسات الملموسة لنظام آخر تكون دائماً لصالح الثاني، فلا بدَّ إذن من إنزال النموذج الاقتصادي الإسلامي إلى الواقع؛ حتى تتم إدارة الاقتصاد وحلَّ الأزمات الاقتصادية للمجتمع البشري بأكمله!

## شكل 2: استراتيجية البحث في الاقتصاد الإسلامي الإنساني



## رابعاً: نحو صناعة مالية إسلامية عالمية

عُقد المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي في دورته الـ15 في إسطنبول التركية خلال الفترة 13-17/10/2008، بمشاركة عدد كبير من المتخصصين في شؤون المال، لبحث ومناقشة مدى قدرة القطاع المالي الإسلامي على تجنب الأزمة المالية العالمية الراهنة.

وقالت مديرة المنتدى «صواتي تانيجا»: «إن التمويل الإسلامي يمكن أن يصبح قدوة في المستقبل بعد تفشي الأزمة المالية وإجبار قطاع التمويل التقليدي على مراجعة نهجه». وأوضحت: «أن تمييز إدارة التمويل الإسلامي بوجود الأرباح الحقيقية، والانضباط والتوازن الدقيق، تُسهم في أن تجعل هذه الصناعة بديلاً ناجحاً بدلاً من جعل المضاربة المالية أولوية في حد ذاتها». وأضافت: «إنه رغم تأثير التمويل الإسلامي بالأزمة المالية التي أدت إلى تباطؤ النمو العالمي؛ فإن هذه الصناعة لم تتأثر بالأضرار السيئة التي أصابت قطاع التمويل الربوي».

جدول 2: أهم مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2005	
المؤشر	التقدير
عدد البنوك الإسلامية	300
نصيب دول مجلس التعاون من البنوك الإسلامية	15 %
رأس مال البنوك الإسلامية	13 مليار دولار
حجم الأصول	ما بين 700 و 900 مليار دولار
معدل النمو التراكمي في الأصول (1996، 2005)	38 %
معدل النمو المتوقع في الأصول حتى عام 2015	15%-20% سنوياً
حجم الاستثمارات	400 مليار دولار
حجم الإيداعات	202 مليار دولار
إجمالي صناديق الأسهم الإسلامية	أكثر من 5 مليار دولار
النمو التراكمي لإصدارات الصكوك الإسلامية	129 %

وقد توقعت دراسة أعدها البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا أن يستمر النمو في جميع مؤشرات البنوك الإسلامية وفق عدة سيناريوهات، وبخاصة معدل النمو في حجم الأصول للبنوك الإسلامية عالمياً؛ حيث سيتراوح هذا المعدل بين 10 و15 % خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2015، كما في الجدول التالي:

الوحدة: مليار دولار

جدول 3: سيناريوهات النمو في حجم الأصول للبنوك الإسلامية						
سيناريو معدل نمو سنوي 15 %			سيناريو معدل نمو سنوي 10 %			السنة
حجم الأصول			حجم الأصول			
900	800	700	900	800	700	2005
1.035	920	805	990	880	770	2006
1.190	1.058	926	1.089	968	847	2007
1.369	1.217	1.065	1.198	1.065	932	2008
1.574	1.399	1.224	1.318	1.171	1.025	2009
1.810	1.609	1.408	1.449	1.288	1.127	2010
2.082	1.850	1.619	1.594	1.417	1.240	2011
2.394	2.128	1.862	1.754	1.559	1.364	2012
2.753	2.447	2.141	1.929	1.715	1.501	2013
3.166	2.814	2.463	2.122	1.886	1.651	2014
3.641	3.236	2.832	2.334	2.075	1.816	2015

لا شك أن الكسب الناتج عن معاملة ربوية مضمون فيها رأس المال والربح هو كسب غير مشروع؛ لانعدام عنصر المخاطرة من جانب صاحب المال. ولكن في المقابل، فإن عملية المقامرة -سواء أدت إلى ربح أو إلى خسارة كما في الغالب- عملية غير مشروعة لما فيها من مخاطرة كلية *Total Risk*، وبين حدي الضمان 100 % والمخاطرة 100 % تقع منطقة الكسب الحلال التي تحمل قدرًا من المخاطرة.

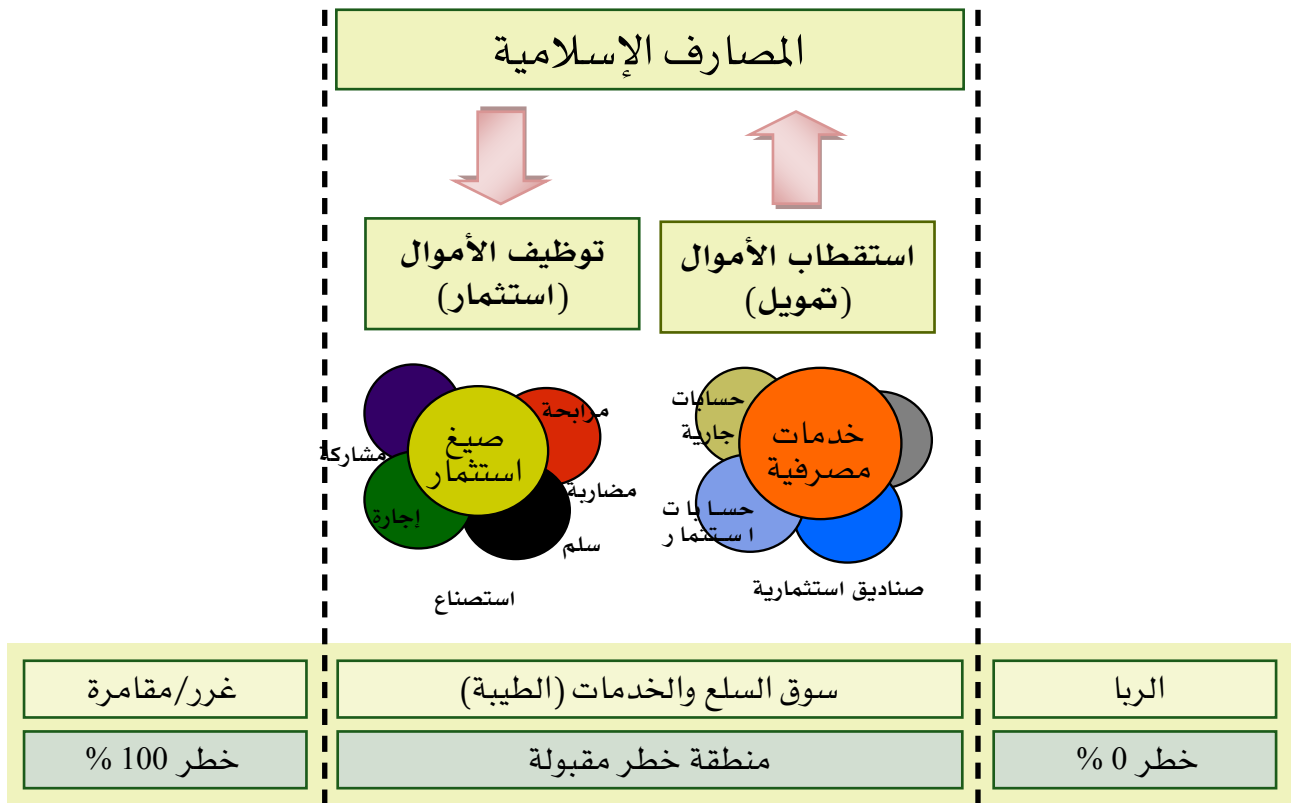
ويبقى بعد ذلك أن يختار المستثمر درجة المخاطرة التي يريد أن يتعرض



لها . وبطبيعة الحال فكلما زادت المخاطرة؛ زاد الربح، وكلما قلت المخاطرة؛ قلّ الربح.

إن الخطر الآمن المتمثل بالربا مرفوض، والخطر الذي يقترب من احتمال 100% كالغرر والمقامرة مرفوض أيضاً، ويلخص الشكل التالي آليات عمل البنوك الإسلامية في استقطاب الأموال بطرق خالية من الشبهات وتوظيفها بصيغ شرعية في سوق السلع والخدمات الحلال مع تحمّل عنصرى الإنتاج (العمل ورأس المال) للمخاطر معاً.

### شكل 3: درجة المخاطرة في البنوك الإسلامية



والواقع أن الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية؛ تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسّع بالتورق المصرفي والمراوحة للأمر بالشراء؛ بدلاً من المشاركة

والمضاربة والسَّلْم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد؛  
وذلك للاعتبارات التالية:

- سهولة الهندسة الماليّة التقليديّة؛

- حاجة الهندسة الماليّة الإسلاميّة إلى عمق في علوم الشريعة؛

- التركيز على صيغ المداينات بحثاً عن الربح في الأجل القصير.

وإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفيّة من الأزمة الماليّة؛ فإن الأمر يستدعي أن تكون لدى البنوك الإسلاميّة استراتيجيّات واضحة تضبط عملية الابتكار المالي وتُجنّبها التناقض بين الأهداف النظرية والتطبيق العملي!

ويمكن التأكيد بأنه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكله الشرعيّة لمنتجات تقليديّة؛ فإن مستوى المنتجات الماليّة الإسلاميّة سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليديّة. وستكون الصناعة الماليّة الإسلاميّة أمام ثلاثة مشاهد محتملة في المستقبل المنظور:

- **المشهد الأول (المأمول):** يتمثل في الاستراتيجية التي يجب أن تتبناها

الصناعة الماليّة الإسلاميّة لتحقيق استدامتها؛ فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهيّة الشرعيّة للمنتجات الإسلاميّة الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار؛ حتى تحافظ على هوية الصناعة وتُلبي احتياجات السوق وتُسهم في تحقيق التنمية الاقتصاديّة المحليّة؛

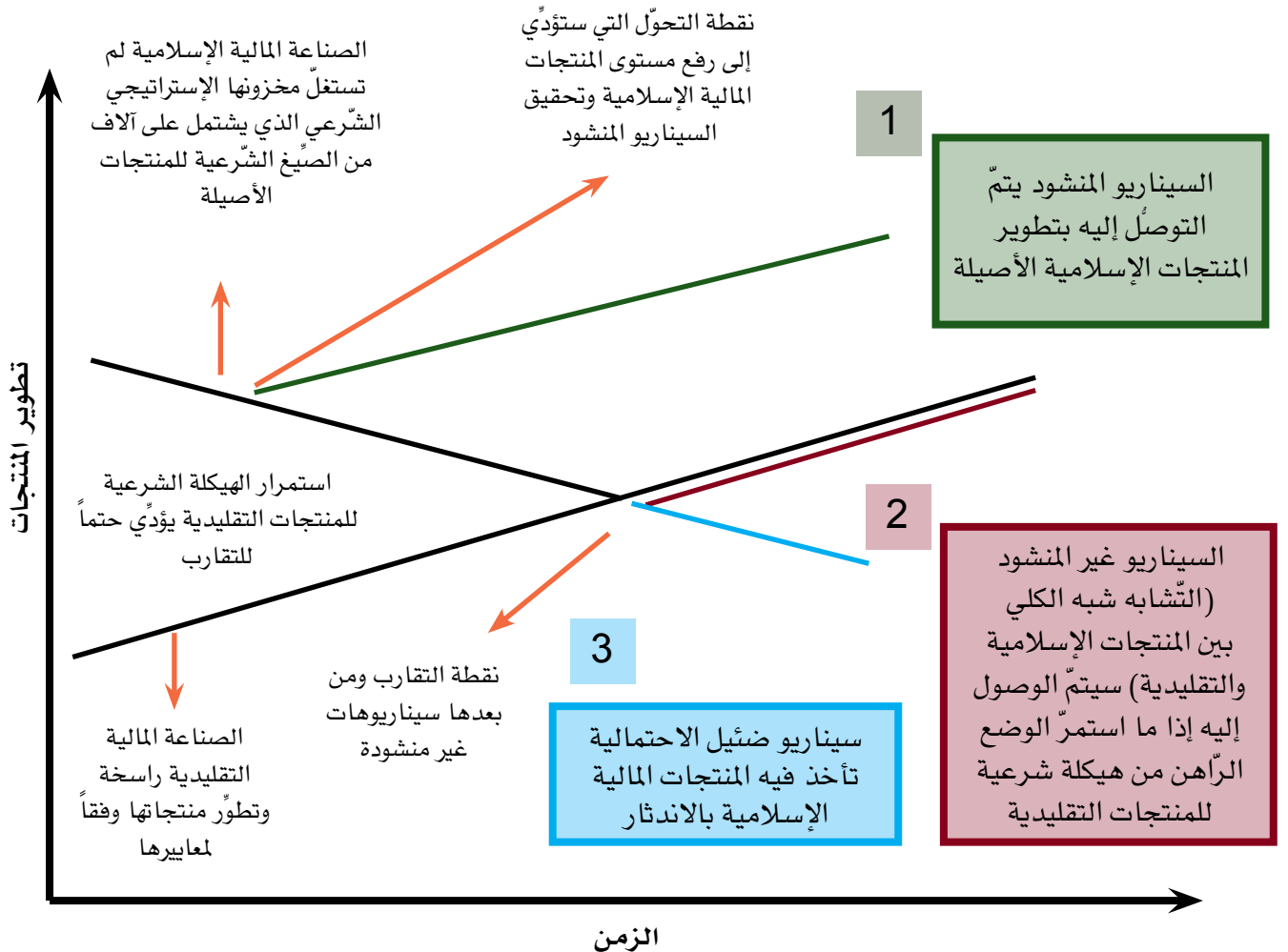
- **المشهد الثاني (المحتمل):** يتمثل في أن تتشابه المنتجات الماليّة

الإسلامية تشابهاً كبيراً مع المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتماً على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

- **المشهد الثالث (الأقل احتمالاً):** يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجاتها؛ فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

شكل 4:

### سيناريوهات التقارب بين المنتجات المالية الإسلامية ومثيلاتها التقليدية



## خاتمة

لا شك في أن الأزمة الماليّة العالميّة الراهنة يتحمّل تبعاتها النظام الرأسمالي المهيمن على العالم، والذي يُصرّ على تقنية التعلّم بالممارسة *Learning by Practice*، من خلال تجارب اجتماعية مدمّرة تسحق اقتصادات وشعوباً بأكملها، وتستهلك من الزمن سنوات وعقوداً لتقويم نجاحها أو فشلها! الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في المبادئ الاقتصاديّة والمنظومة الفكرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، والتفكير جدياً بنموذج الاقتصاد الإسلامي الإنساني الذي يُعدّ البديل الأمثل لإدارة منظومة الاقتصاد العالميّة. وستضع هذه الأزمة عبئاً على عاتق منظري الاقتصاد الإسلامي والقائمين على الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة، يتمثل في الحرص على حسن الإدارة وابتكار منتجات ماليّة بعيداً عن محاكاة أدوات الصيرفة التقليديّة؛ وذلك حتى تستطيع أن تُقدّم الحلول الناجعة للأزمات الماليّة المتكرّرة. فقد أكّدت الأزمة الماليّة أهمية الإعجاز الاقتصادي الإسلامي الذي منع سعر الفائدة باعتباره الربا المحرّم، وغلق المجال أمام انحرافات الهندسة الماليّة *Financial Engineering*، التي كان من أبرز نتائجها المشتقات الماليّة *Financial Derivatives*، والتوريق أو التصكيك *Securitization* باعتبارها بيعاً للدين بالدين؛ وذلك حتى لا يجعل الأسواق والاقتصادات كالذي يتخبّطه الشيطان من المس!



## الفصل السابع

الأزمة الماليّة العالميّة  
وانعكاساتها على البنوك الإسلاميّة

## تمهيد

يقوم العمل المصرفي الإسلامي الذي يشهد عقده الرابع على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، ولعل من فوائد الأزمة المالية العالمية الراهنة أنها منحت البنوك الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها عبر فتح أسواق جديدة لها، كما أتاحت للمراقبين والمهتمين بالشأن المالي الفرصة للاطلاع والتعرف على نموذج التمويل الإسلامي!

وإذا كانت البنوك الإسلامية لم تتأثر بالأزمة العالمية مثلما تأثرت بها البنوك التقليدية؛ فإن هناك توقعات بأن الصناعة المالية الإسلامية لن تتجو من تداعيات انخفاض أسعار السلع الأولية والعقارات وتراجع أسعار النفط!

وبما أنه يمكن لهذه الأزمة المالية أن تحدث في النظام المالي الإسلامي كما حدثت في النظام المالي التقليدي؛ فإن الأمر يستدعي من القائمين على البنوك الإسلامية معرفة أنها ليست بمنأى عن مثل هذه الأزمات؛ ومن ثمّ عليها أن تستفيد من دروس الأزمة لأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث أزمة مشابهة في التمويل الإسلامي!

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة المحاور التالية:

**أولاً: صناعة التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي؛**

**ثانياً: تداعيات الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية؛**

**ثالثاً: دروس مستفادة من الأزمة المالية العالمية.**



## أولاً: صناعة التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي

**1. كفاءة نظام التمويل الإسلامي:** يتم النظام التمويلي الإسلامي عن طريق التمويل المباشر للنشاط الاقتصادي، سواء عن طريق المشاركة والمضاربة أو تأسيس شركات تابعة، وتوفير احتياجات النشاط الاقتصادي من الأصول والسلع والخدمات عن طريق شراء الأصول وتأجيرها إجارة منتهية بالتمليك أو شراء السلع وبيعها مُرابحة أو بثمن آجل، وتكليف الصناع بصناعة الأصول وبيعها للمستثمرين (الاستصناع)، وشراء الإنتاج مقدماً (سَلماً) لتمويل رأس المال العامل.

وبإجراء مقارنة سريعة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي، تتضح لنا جوانب الاستقرار التي تتصف بها أدوات التمويل الإسلامي؛ وذلك على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

- **البنك التقليدي:** يتسلّم الودائع ويحوّلها إلى المستثمرين على أساس الفائدة الثابتة؛ أي أن المودعين والمساهمين في هذا البنك يضمنون ومنذ البداية رؤوس أموالهم والفوائد المتراكمة عليها. ولما كانت المشروعات التي تُستثمر فيها هذه الأموال هي عرضة للربح والخسارة؛ ومن ثمّ فإنه عندما تحدث خسائر في هذه المشروعات أي في أصول البنك؛ فإنها تقع بأكملها على المقترضين؛ أي أصحاب المشروعات. وإذا لم يتمكنوا من تسديدها؛ فإن هذا يعني أن أصول البنك أصبحت أقل من خصومه؛ ومن ثمّ فإنه يتعرّض للإفلاس؛

(1) راجع: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة الماليّة والاقتصاديّات الخليجيّة»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ع358، ديسمبر 2008، ص: 24-25.

- البنك الإسلامي: يعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في استقطاب الودائع، وكذلك في استثمارها، وهذا يعني أن العائد الذي يتحقق لكل من المودعين والمساهمين في هذا البنك يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الأموال. فإذا حقق أصحاب المشروعات أرباحاً؛ فإنه يتم توزيعها بين المساهمين والمودعين على أساس نسبة متفق عليها مسبقاً. أما في حالة الخسارة التي لم تنتج عن تقصير من جانب رجال الأعمال؛ فإنها تقع على المساهمين والمودعين وحدهم، بينما يخسر رجال الأعمال جهدهم الذي بذلوه خلال فترة تنفيذهم للمشروعات.

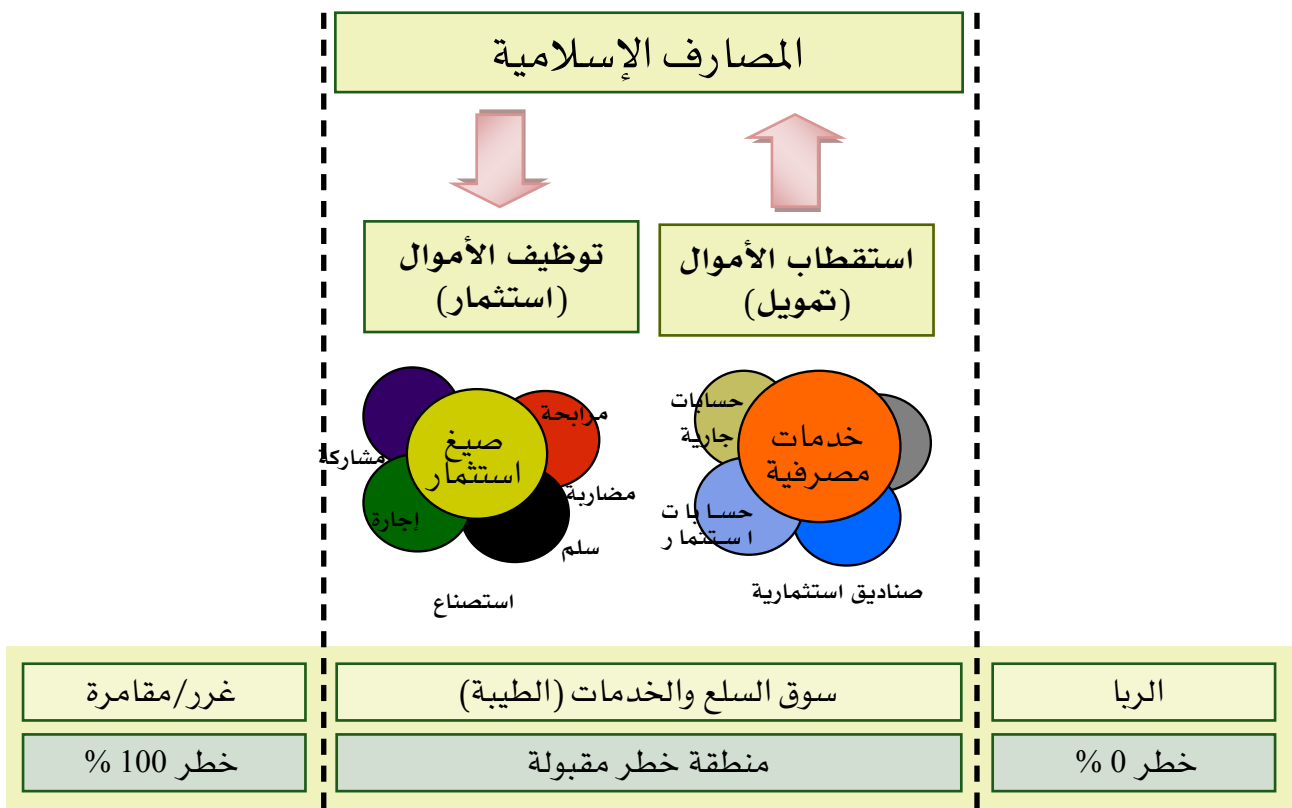
بناءً على ما سبق؛ يتبين لنا بأنه إذا خسرت المشروعات فإن عوائد المودعين ستتراجع مع هذه الخسارة؛ أي أن خصوم البنك الإسلامي تتراجع مع تراجع الأصول؛ مما يُحقق استقراراً للبنك ولا يكون عرضة للانهايار. ولا شك أن الكسب الناتج عن معاملة ربويّة مضمون فيها رأس المال والربح كسب غير مشروع؛ لانعدام عنصر المخاطرة من جانب صاحب المال. وفي المقابل أيضاً؛ فإن المُقامة عمليّة غير مشروعة لما فيها من مخاطرة كليّة *Total Risk* وبين حدّي الضمان 100 % والمخاطرة 100 % تقع منطقة الكسب الحلال التي تحمل قدراً من المخاطرة.

ويبقى بعد ذلك أن يختار المستثمر درجة المخاطرة التي يريد أن يتعرض لها. وبطبيعة الحال فكلما زادت المخاطرة؛ زاد الربح، وكلما قلت المخاطرة؛ قل الربح.



إن الخطر الآمن المتمثل بالرِّبا مرفوض، والخطر الذي يقترب من احتمال 100 % كالغَرَر والمُقامرة مرفوض أيضاً. ويُخصّص الشكل التالي آليات عمل البنوك الإسلامية في استقطاب الأموال بطرق خالية من الشبهات وإعادة ضخها بصيغ إسلامية في سوق السلع والخدمات الحلال مع تحمُّل عنصرَي الإنتاج (العمل ورأس المال) للمخاطر معاً.

### شكل 1: المخاطرة الاستثمارية في ظل آليات التمويل الإسلامي



المصدر: سامر مظهر قنطججي، «المصارف الإسلامية وآليات عملها»، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.kantakji.com>

## 2. هرم نظام التمويل الإسلامي: تنشأ التقلبات الاقتصادية من الإفراط

في الالتزامات والمديونيات مقابل الأصول الحقيقية، وهو ما يُطلق عليه

الرفع الائتماني *Leveraging*.

ويُلاحَظ من خلال مظاهر التقلبات الاقتصادية الحاصلة تكرار مُصطلحات (تسليفات، بنوك، أسهم، ديون...) التي تُشير إلى «المعاملات الماليّة» وأدواتها «الأصول الماليّة»، ولذلك يمكن تحديد إحدائيات موقع النشوء الأوّلي للآزمات؛ حيث لا تكون نشأتها في الاقتصاد الحقيقي وإنما في التعاملات الماليّة.

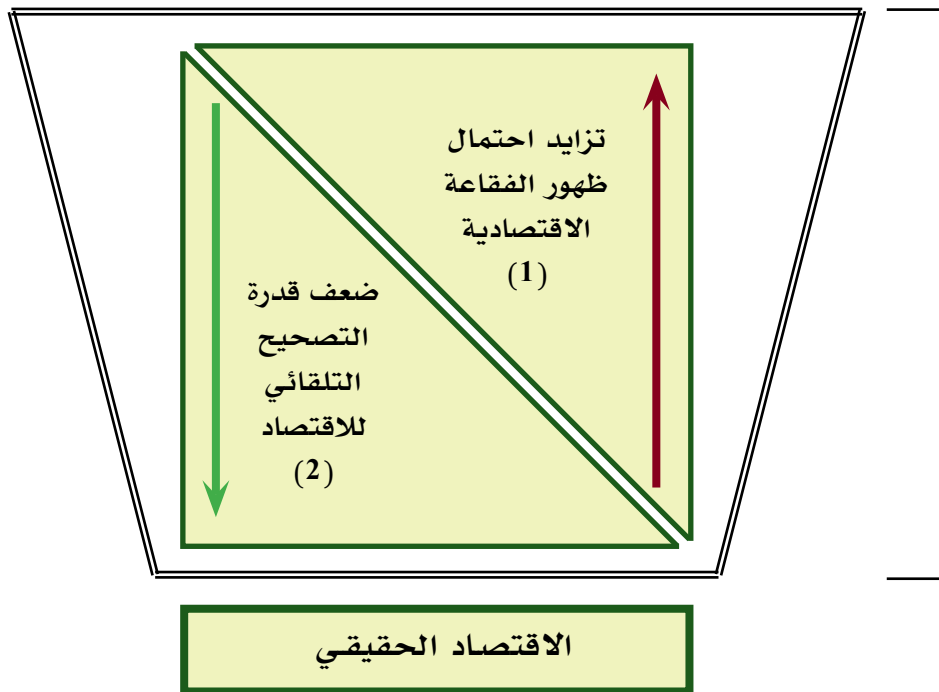
إن آليات التمويل التقليديّة من خلال البنوك والبورصات وأسواق المشتقات تسمح بنمو المديونيّة بمعدلات عالية تفوق بكثير معدلات نمو الثروة والأصول الحقيقيّة، فيختل بذلك البناء الاقتصادي؛ حيث تنشأ أهرامات هائلة من الديون والالتزامات لا يقابلها بالقدر نفسه الحجم المطلوب من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بـ«الهرم المقلوب» تكون قاعدته إلى أعلى ورأسه إلى أسفل! مما يعني أن الحجم الهائل من الديون قائم على قاعدة محدودة من الإنتاج الحقيقي.

في الوضع الطبيعي يجب أن تكون القاعدة أكبر حجماً من القمة فتكون الثروة أكبر من الديون، أما في الاقتصاد الربوي فإن قاعدة الهرم أقل من الديون المبنية عليها، فتأخذ شكل الهرم المقلوب. وهذا يعني أن أي منتج يسمح بنمو الديون دون ارتباط مباشر بنمو الثروة سيؤدي بالضرورة إلى انفلات نسبة المديونيّة إلى قيمة السلع أو الأصول الحقيقيّة التي تشكّل ثروة المجتمع.

بينما يُشير الوضع المعكوس للهرم إلى أن حجم الصفقات الماليّة يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي الذي نشأت عليه؛ حيث يتّضح من ملاحظة الهرم المقلوب أن قاعدته تقوم على مساحة الاقتصاد الحقيقي المتمثل

بإنتاج السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يرافق هذا النشاط تعاملات مالية تُعبّر عن هذا النشاط. ولكن عندما تبدأ هذه التعاملات بالتحرك بوتيرة مُنفلتة؛ فإن حجمها سيبدأ بتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي ولن تُعبّر القيمة التي يتم التبادل بها عن القيمة الحقيقية للصفحة! من هنا وفي داخل الهرم ستبدأ احتمالات ظهور «الفقاعة الاقتصادية» *Bubble*. ويمكن تصميم صورة الهرم القلوب على النحو التالي:

## شكل 2: الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي



المصدر: وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي»، ص: 11.

بحيث:

- القاعدة تمثل الاقتصاد الحقيقي؛
- الهرم يمثل التعاملات المالية وهو أكبر من حجم الاقتصاد الذي قام عليه؛
- المستطيل داخل الهرم يشمل مثلثين:

• **المثلث (1):** يتوسّع صعوداً وهو يمثل تزايد احتمالات ظهور الفقاعة الاقتصادية كلما توسّع حجم الهرم؛ حيث إن قيمة الصفقات تكون أبعد ما يمكن عن قيمة الأصول التي تُمثّلها، وهنا ستستمر الفقاعة بالتوسّع إلى أن تصل إلى الحدّ الذي يؤدي إلى انفجارها. وكلما كانت في أعلى الهرم؛ كان انفجارها أكثر تأثيراً؛

• **المثلث (2):** يضيق صعوداً وهو يمثل قدرة الاقتصاد على التصحيح؛ إذ يكون ذلك أسهل عند القاعدة عندما يكون حجم التعامل المالي قريباً من حجم الاقتصاد الحقيقي، بينما تقل كلما ارتفعت لقمة الهرم؛ حيث تتناقص القدرة الذاتية في معالجة آثار انفجار الفقاعة كلما ابتعدنا عن الاقتصاد الحقيقي.

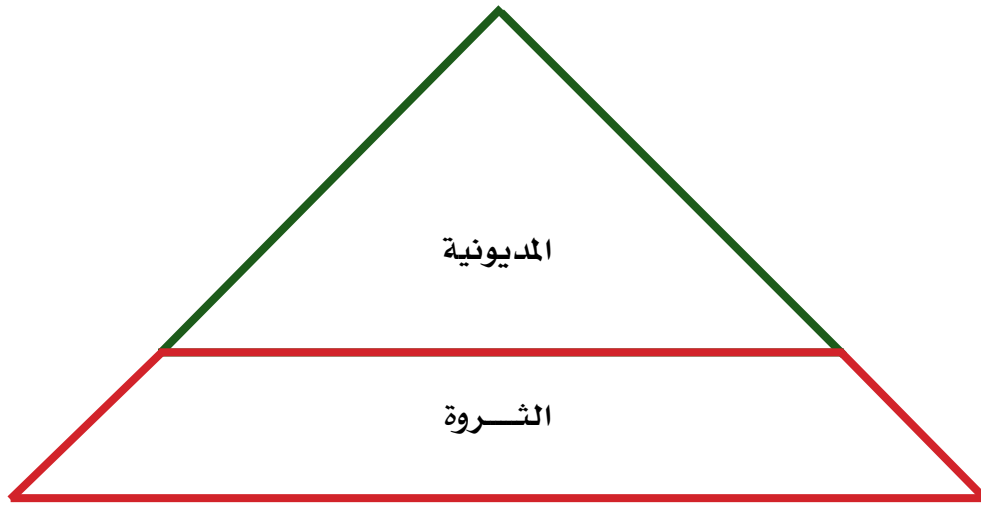
ويُمثّل النظام الاقتصادي بهذه الصورة عبئاً كبيراً على المجتمعات الإنسانية؛ الأمر الذي يستدعي إعادة بناء نظام اقتصادي مستقر وقابل للاستمرار والنمو، من خلال معالجة العلاقة بين المديونية والثروة معالجة جذرية لضمان تجنب هذه الأزمات مستقبلاً.

وقد طرحَت شدة هذه الأزمات وسرعة انتشارها العديد من التساؤلات حول النظام الاقتصادي العالمي وبنيته، ومدى قدرته على امتصاص الأزمات والتصحيح الذاتي.

وهذا ما يقوم به التمويل الإسلامي الذي يتميِّز عن التمويل التقليدي بأن نمو المديونية مقيّد بنمو الثروة؛ فالتمويل الإسلامي مرتبط بالقطاع الحقيقي بما لا يؤدي إلى نشوء الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار، ويُعدّ علامة فارقة للاقتصاد الربوي.

ففي ظل التمويل الإسلامي يكون الهرم طبيعياً، قاعدته الثروة الحقيقية وأصول فعلية مُنتجة، وفوقها طبقة من الديون، ولكن نسبتها أقل ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، فالقاعدة والأصل أقوى من الديون التي فوقها؛ لذلك فهذا النظام التمويلي مستقر وقابل للاستمرار.

### شكل 3: الهرم الطبيعي في ظل آليات التمويل الإسلامي



- 3. استقرار نظام التمويل الإسلامي:** يُعتبر النظام المصرفي والمالي الإسلامي أكثر استقراراً من النظم الأخرى؛ وذلك للاعتبارات التالية<sup>(1)</sup>:
- مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنب الانهيار وقت الأزمات؛
  - عدم تداول الديون في سوق ديون مُتكاملة يمنع من الاختلال والعدوى؛
  - ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض؛

(1) راجع: معبد علي الجارحي، «الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي»، مصرف الإمارات الإسلامي، 2008، ص: 6-10؛ 14-16.

- منع عقود الربا والغرر وبيع البائع ما لا يملكه من أصول يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.

وكان صندوق النقد الدولي قد أقرّ في وقت سابق بقدرة النظام المالي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدوليّة؛ حيث إنه نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج السلعي، وليس قائماً على المجازفات في الأسواق الماليّة بعيداً عن الإنتاج، وهذا ما يرتبط بمفهومين مختلفين: الاقتصاد الرمزي القائم على المجازفات الماليّة، والاقتصاد الإنتاجي القائم على العمل وما ينتجه من سلع مفيدة للمجتمع.

وهذا ما يتفق مع آراء عدد من الاقتصاديين<sup>(1)</sup> فقد توصّل «سيمونز» *H. Simons* بأن السبب الأساسي للكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي يرجع إلى تغييرات الثقة التجاريّة الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر، ويمكن تفادي خطر الاضطراب الاقتصادي إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض وكان تمويل الاستثمارات بالمشاركة.

كما أكد «مينسكي» *H. Minsky* على حقيقة أن قيام كل مؤسسة بالتمويل الذاتي أو بالمشاركة برأس مالها والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحها غير الموزعة، يُنتج نظاماً مالياً قوياً. ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض يُعرض النظام لعدم الاستقرار.

وإذا كانت البنوك الإسلاميّة قد أثبتت في الماضي أنها أكثر استقراراً من البنوك التقليديّة؛ فإن هذا الاستقرار في ظل التقلبات الاقتصاديّة يتطلب أمرين:

(1) راجع: عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفيّة بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994، ص: 17-22؛ سامر مظهر قنطقجي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004، ص: 32-29.

- الحرص على حسن الإدارة: وتأتي أهمية ذلك من أن البنوك الإسلامية تمرّ بحالة توسّع سريع، من حيث زيادة عددها وتزايد حجمها؛

- الحرص على الالتزام الشرعي: من خلال الابتعاد عن المنتجات سيئة السمعة، مثل: بيوع العينة والتورق المنظم.

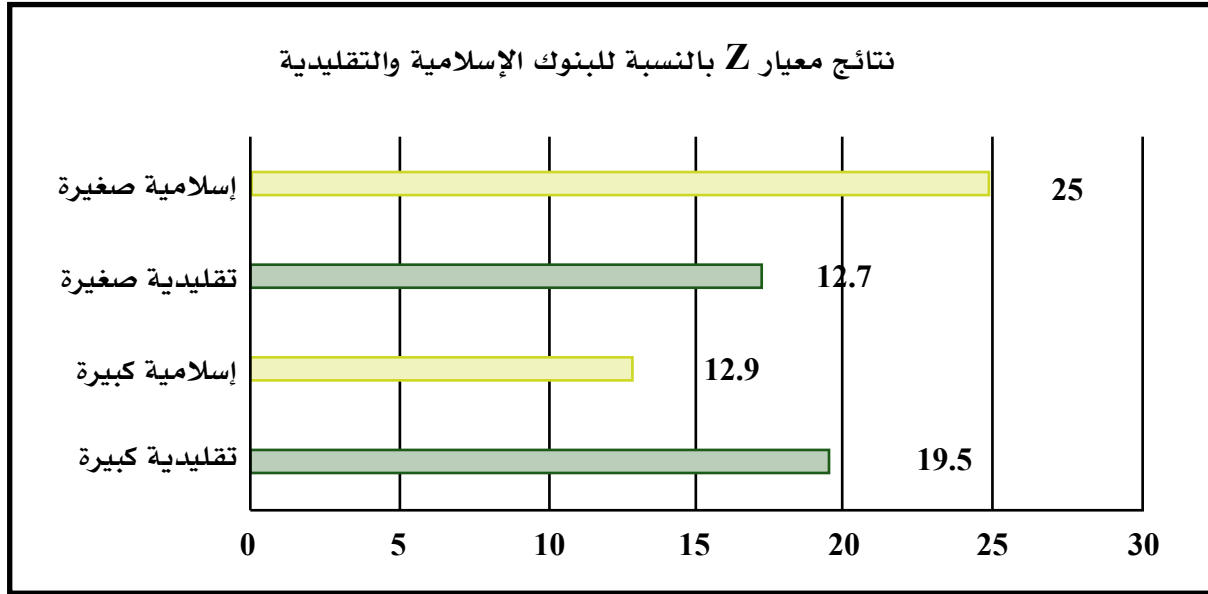
وتشير دراسة تجريبية أعدّها الباحثان «مارتن شيهاك» *Marten Čihàk* و«هيكو هيس» *Heiko Hesse* من صندوق النقد الدولي تتعلق بالبنوك الإسلامية (77 مصرفاً) والبنوك التقليدية (397 مصرفاً) في 20 دولة خلال فترة 12 سنة (1993-2004) إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة (ما كان مجموع أصولها مليار دولار فأقل) هي الأكثر استقراراً في العينة والبنوك الإسلامية الكبيرة (ما كان مجموع أصولها أكثر من مليار دولار) هي الأقل استقراراً في العينة؛ حيث:

- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك التقليدية الصغيرة؛

- البنوك التقليدية الكبيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة؛

- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة.

## شكل 4: مدى استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية



المصدر: أحمد مهدي بلواي، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة

عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج 21، ع 2، 2008، ص: 82.





## ثانياً: تداعيات الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية

1. درجة تأثير البنوك الإسلامية بالأزمة العالمية: لقد تفاوتت رؤى الخبراء والمراقبين<sup>(1)</sup> بخصوص انعكاسات وتداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية؛ وذلك على النحو التالي:

- الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البنوك الإسلامية سوف لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- الضوابط الشرعية للبنوك الإسلامية: عدم التعامل بأدوات ومشتقات مالية معقدة تتعلق ببيع الديون والمجازفات والربا، وتجنب كل صور توليد النقد دون معاملات حقيقية؛ حيث تميل البنوك الإسلامية إلى الاستثمار في أصول ملموسة ومضمونة؛
- المعايير الأخلاقية للبنوك الإسلامية: يتميز التمويل الإسلامي بأثر اقتصادي أخلاقي يتمثل في إنظار المدين المعسر والسمو به عن الجشع والاستغلال، وتطبيق صور التكافل الاجتماعي كصندوق القرض الحسن وسهم الغارمين في الزكاة؛ ومن ثمّ تضائل احتمالات حدوث مثل هذه الأزمات الحاصلة؛

- الممارسات المصرفية للبنوك الإسلامية: الاعتماد على ودائع العملاء أكثر من اعتمادها على أسواق المال والديون، والحذر من الدخول في المشروعات ذات التعثرات والمشكلات المالية؛ ومن ثمّ تجنب أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر، كما أن السيولة

(1) راجع: «تقرير شركة سبائك الشهري: ما تداعيات الأزمة العالمية على الصناعة المالية الإسلامية؟»، مجلة القبس، الكويت، 2008/10/14.

المتوافرة لديها ستُخفّف من مخاطر أزمة الثقة؛ فضلاً عن توسّعها داخل الدول العربيّة أكثر منه في الدول المأزومة.

– **الاتجاه الثاني:** يرى أصحاب هذا الاتجاه<sup>(1)</sup> أن البنوك الإسلاميّة سوف تتأثر بشكل محدود بالأزمة الماليّة العالميّة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

• تُعتبر البنوك الإسلاميّة جزءاً من المنظومة الاقتصاديّة العالميّة؛ ولذلك فمن الطبيعي أن تكون طرفاً فاعلاً ومُنفعلاً بالمتغيرات الاقتصاديّة المحيطة؛ وتأثير الكساد قد ينعكس في جانبين هما: تباطؤ نمو الودائع، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتأثير ذلك على سيولة المستثمرين؛

• إذا كان هناك تأثير لهذه الأزمة على البنوك الإسلاميّة فهو بطريقة غير مباشرة؛ لأنها ليست مستثمراً رئيساً في البنوك العالميّة، فهي قد ترتبط معها بتعاملات ماليّة بشكل غير مباشر؛ وهو ما يمكن أن يحمل بعض التأثيرات المحدودة فيها؛

• استطاعت البنوك الإسلاميّة تحقيق ربحيّة عالية في الأعوام الماضية؛ ومن ثمّ فإنها حققت قدراً كبيراً من رأس المال يُمكنها من امتصاص مثل هذا النوع من الصدمات والخروج منها بأقل الخسائر؛

• سيقصر تأثير الأزمة مؤقتاً على أداء ونمو أرباح البنوك الإسلاميّة مقارنةً بأعوام ماضية؛ نتيجة توابع هذه الأزمة كتراجع الطلب على الصكوك الإسلاميّة، وتراجع أسعار العقارات والسلع الأوليّة، وانخفاض في قيم الأصول والاستثمارات، وفقدان الملاءة لعدد من عملائها الذين عجزوا عن السداد؛

(1) راجع: معبد علي الجارحي، مرجع سابق، ص: 15؛ لاحم الناصر، «تأثير أزمة الرهن العقاري على الصيرفة الإسلاميّة»، جريدة الشرق الأوسط، ع913، 10، 2008/10/14، في الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=490612&issueno=10913>

• هناك تفاوت في مستويات التأثير فلا وجه للمقارنة بين الخسائر التي تحملتها البنوك الإسلامية جرّاء الأزمة الماليّة وحجم الخسائر التي تحملتها البنوك التقليديّة؛ حيث لم يُعلن أيّ بنك إسلامي إفلاسه؛ - الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه<sup>(1)</sup> أن البنوك الإسلاميّة سوف تتأثر بشكل كبير بالأزمة الماليّة العالميّة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

• تُركّز البنوك الإسلاميّة على قطاع العقار المتقلّب؛ ومن ثمّ فإن أيّ ركود عالمي سيؤثر حتماً في هذا القطاع تأثيراً سلبياً؛ مما سينعكس بدوره على نتائج هذه البنوك؛

• لن تختلف البنوك الإسلاميّة عن البنوك التقليديّة؛ لأنها تعمل في أسواق النقد التي تأثرت بأزمة السيولة؛ مما يحدّ من قدرة جميع هذه البنوك على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم؛

• يمكن انتقال عدوى الأزمة الماليّة العالميّة للبنوك الإسلاميّة عن طريق صناديقها الاستثماريّة التي استثمرت في السندات المرتبطة بالرهن العقاري؛

• يمكن حدوث أزمة ماليّة مماثلة في البنوك الإسلاميّة؛ إذا تم التساهل في الشروط الائتمانيّة؛ مما سيؤدي إلى إفلاس البنوك الإسلاميّة؛ لأن هدف هذه البنوك هو الربح، وتوسّعها يعني تنافسها الذي سيؤدي إلى تمويل أصحاب الملاءات الضعيفة؛

(1) راجع: أنس بن فيصل الحجري، «هل يمكن أن تصاب البنوك الإسلاميّة بأزمة ماليّة مُماثلة؟»، جريدة الاقتصادية الإلكترونيّة، 2008/11/04 في الموقع الإلكتروني: [http://www.aleqt.com/2008/11/04/article\\_14203.html](http://www.aleqt.com/2008/11/04/article_14203.html)؛ عبد العظيم أبو زيد، «الأزمة الماليّة العالميّة ومدى مناعة البنوك الإسلاميّة منها»، في الموقع الإلكتروني: [www.almultaka.net/ShowMaqal.php?id=600&cat=3](http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?id=600&cat=3)



**2. الآثار الإيجابية للأزمة على البنوك الإسلامية:** كشف تقرير عن البنوك الإسلامية أصدرته «خدمات البنوك الإسلامية في لندن» بالتعاون مع مجلة *The Banker* نُشر في فبراير 2009، أن تأثير الأزمة المالية كان أقل فيها من انعكاساته على البنوك التقليدية<sup>(1)</sup>.

- تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية: تطوّرت الصناعة المالية الإسلامية في العالم من 531 مليار دولار في نهاية 2006 إلى 729 مليار دولار في نهاية 2007؛ أي بنسبة 37%؛ لكنها واجهت مأزق عدم النمو في عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية. وتملك البنوك التجارية الإسلامية 74% من الأصول المالية الإسلامية والبنوك الاستثمارية تملك 12%، وأن نسبة 11% مستثمرة في الصكوك ونسبة 2% في الصناديق الاستثمارية ونسبة 1% في خدمات التأمين التكافلي.

### جدول 1: التوزيع النوعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية

مليار دولار

القطاع	2006	2007
بنوك تجارية	397	537
بنوك استثمارية	66	85
صكوك	42	80
صناديق استثمار	16	17
تكافل	10	10
المجموع	531	729

المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance* 2009, P.1

- المراكز المالية الإسلامية العالمية: أظهر الاستطلاع الذي شمل 500 مؤسسة مصرفية ومالية، من بينها 280 مؤسسة ومصرفاً إسلامياً،

(1) International Financial Services London, *Islamic Finance* 2009, [www.ifsl.org.uk](http://www.ifsl.org.uk)

أن إيران في مقدّمة الدول التي تملك بنوكها أصولاً إسلاميةً بنحو 235 مليار دولار، تليها السعودية بـ92 ملياراً، وماليزيا بنحو 67 مليار دولار، تليها الكويت بنحو 63 ملياراً، والإمارات بنحو 49 مليار دولار، والبحرين بنحو 37 ملياراً، وقطر بـ21 مليار دولار ثم بريطانيا في المركز الثامن بنحو 18 مليار دولار.

## جدول 2: التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية

مليار دولار

الدولة	البنوك	التكافل	شركات الاستثمار	المجموع 2007	المجموع 2006	عدد الشركات
إيران	233,0	2,3	-	235,3	154,6	25
السعودية	91,2	0,8	-	92,0	69,4	17
ماليزيا	65,7	1,3	0,1	67,1	65,1	38
الكويت	54,0	0,2	8,9	63,1	37,7	29
الإمارات	48,2	0,9	0,0	49,1	35,4	12
البحرين	37,1	0,3	-	37,4	26,3	27
قطر	19,3	0,4	1,3	21,0	9,5	14
المملكة المتحدة	18,1	-	-	18,1	10,4	6
تركيا	15,8	-	-	15,8	10,1	4
باكستان	6,3	-	-	6,3	15,9	20
بنغلاديش	5,7	-	-	5,7	14,3	14
مصر	5,7	-	-	5,7	3,9	3
السودان	5,2	0,1	-	5,3	4,5	23
أخرى	16,6	0,4	0,2	17,2	14,4	48
<b>المجموع</b>	<b>622,0</b>	<b>6,6</b>	<b>10,5</b>	<b>639,1</b>	<b>471,5</b>	<b>280</b>

المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance* 2009, P. 2

- أدوات الصناعة المالية الإسلامية: شعرت البنوك الإسلامية بمخاطر الأزمة المالية خلال 2008 أكثر من البنوك التقليدية، وهي ستخرج

بأقل الخسائر من أزمة الائتمان؛ لأنها لم تستثمر في ما يُعرف باسم «الأصول السامة»، كما لم تلجأ إلى تمويل عملياتها عبر الاستدانة بفوائد من الأسواق التقليدية. وسوف تشهد سوق الصكوك الإسلامية نشاطاً كبيراً في الأجل الطويل؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- التزام دول مجلس التعاون الخليجي ببرنامج تنمية واستثمار في البنية التحتية بقيمة 1.000 مليار دولار، وقد يتم تمويل جزء منها عبر إصدارات الصكوك الإسلامية؛
- زيادة قبول الأدوات المالية الموافقة للشريعة وارتفاع الطلب عليها من قبل المستثمرين؛
- زيادة انفتاح الحكومات على التمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم، وتصاعد حدة المنافسة بين العواصم المالية الرئيسية مثل: دبي، بريطانيا، البحرين، ماليزيا، باكستان، سنغافورة، اليابان... - خصوصية الصناعة المالية الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية بولاء العملاء والمودعين والاستثمار الحذر من الأصول الخطرة. ولا تقتصر منافسة البنوك الإسلامية على بعضها بعضاً؛ بل أصبحت منافسة لبنوك عالمية تبنت العمل المصرفي الإسلامي. وأصبح يُنظر إليها على أنها قاعدة مصرفية آمنة؛ حيث إن أعداد المنتسبين إليها من الأفراد والشركات في تزايد مستمر. وتسعى حالياً الحكومة البريطانية إلى تحويل لندن إلى المركز الغربي الأول للبنوك الإسلامية.

### جدول 3: توزيع البنوك الإسلامية في الدول الغربية

الدولة	2007
المملكة المتحدة	22
الولايات المتحدة	9
فرنسا	3
جنوب إفريقيا	3
سويسرا	3
أستراليا	2
كندا	1
جزر كايمان	1
ألمانيا	1

المصدر: *IFSL Research, Islamic Finance 2009, P. 3*

- المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي: ارتفع الطلب على الخدمات التعليمية والتدريبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وقد تم مؤخراً فتح قسم للصيرفة الإسلامية بكلية إدارة الأعمال بجامعة ستراسبورغ الفرنسية، يجتاز فيه الطالب تكويناً أكاديمياً لمدة 5 سنوات؛ بغرض إمداد السوق الفرنسية والأسواق المجاورة بالكفاءات البشرية المؤهلة استعداداً للتطبيقات المالية والمصرفية الإسلامية، وتتزامن هذه الخطوة مع خطوات سابقة اتخذتها هيئات ومؤسسات ومعاهد وجامعات تُقدم تكويناً وتدريباً في التأمين والتمويل والبنوك الإسلامية، وتتصدر بريطانيا ذلك بوجود 55 مؤسسة تليها ماليزيا بـ 24 مؤسسة ثم الإمارات والسعودية والبحرين ما بين 16 و 18 مؤسسة لكل منها، وفي الولايات المتحدة 9 مؤسسات مُهتمة بالتمويل الإسلامي.



## جدول 4: واقع المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي

الدولة	العدد
المملكة المتحدة	55
ماليزيا	24
الإمارات	18
السعودية	17
البحرين	16
الولايات المتحدة	9
قطر	6
الكويت	5
باكستان	5
تركيا	5
أخرى	45
المجموع	205

المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance* 2009, P. 6

**2. الآثار السلبية للأزمة على البنوك الإسلامية:** كشف التقرير الصادر عن «خدمات البنوك الإسلامية في لندن» أن الخسائر الرئيسية في البنوك الإسلامية كانت في إصدارات الصكوك والصناديق الاستثمارية.

- تراجع إصدار الصكوك الإسلامية: ارتفعت إصدارات الصكوك من 1 مليار دولار تقريباً عام 2002 إلى نحو 42 مليار دولار نهاية عام 2007؛ لكن قيمتها تراجعت بنسبة 50% تقريباً إلى نحو 20 مليار دولار نهاية 2008؛ حيث تأثرت الأوراق المالية التي تُصدرها البنوك الإسلامية بما يحدث في الأسواق المالية العالمية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- أزمة السيولة؛
- أزمة الثقة في الأسواق المالية؛
- قرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأن معظم الصكوك لم تكن متوافقة مع المتطلبات الشرعية.

### جدول 5: تطور قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2008

(الوحدة: مليار دولار)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
20,0	42,0	25,4	12,1	7,2	5,7	1,0	1,0

المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance* 2009, P. 4

- الصناديق الاستثمارية الإسلامية: ارتفع الطلب على الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة في الأعوام الأخيرة ويُنتظر أن يتنامى في الأعوام المقبلة. وقد نما عدد هذه الصناديق من 150 صندوقاً عام 2000 إلى 680 صندوقاً عام 2008. وتراجعت قيمة غالبية هذه الصناديق (حوالي 420 صندوقاً) من 17.3 مليار دولار نهاية 2007 إلى 12.5 مليار دولار نهاية 2008؛ ولعل ذلك يعود إلى استثمارات البنوك الإسلامية في قطاع العقارات.

### جدول 6:

### تطور قيمة الصناديق الاستثمارية الإسلامية خلال الفترة 1996-2008

(الوحدة: مليار دولار)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
3,2	3,8	5,0	3,0	2,0	1,2	0,8
	2008	2007	2006	2005	2004	2003
	12,5	17,3	16,5	15,8	8,8	5,1

المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance* 2009, P. 4

## ثالثاً: دروس مُستفادة من الأزمة الماليّة العالميّة

**1. فرص وتهديدات الأزمة الماليّة العالميّة:** لا شك أن استقراء الفرص والتحدّيات التي فرضتها الأزمة الماليّة العالميّة يُشير إلى إبراز مؤهلات الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة لريادة التحولات الماليّة القادمة وتقديم الحلول المأمونة للعالم المأزوم؛ حيث إن «هذه الأزمة قد تُبرز التمويل الإسلامي بديلاً اقتصادياً ناجحاً ونموذجاً يحتاجه العالم في الوقت الحالي. وتلك فرصة تطرح على القطاع المالي الإسلامي تحديّات كبيرة كما يتصدّى للمنصب القيادي الجديد والموقع الريادي الذي تتطلبه حقبة ما بعد خريف 2008. وإن المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة مدعوة للإبداع في التطبيقات الحصريّة لنماذج البنوك الاستثماريّة، والتميّز في صيغ التثمين الحقيقي الذي يترفع عن وحل الديون»<sup>(1)</sup>.

وتتطلب الظروف الحاليّة من هذه الصناعة «إعادة رصّ صفوفها وتنظيم نفسها - ليس فقط بما يستلزمه التصدي لأزمات ماليّة أقوى قد تجتاح أسواق العالم، ولكن لتعزيز الجدارة بالثقة الدوليّة في المنتجات الماليّة الإسلاميّة، وترسيخ مصداقيّة صناعة الأمانة والأمان»<sup>(2)</sup>.

كما أن الصناعة المصرفيّة الإسلاميّة «سوف تستجيب بعمل استراتيجي مخطط لتزويد السوق الدوليّة بأساليب بديلة عن المضاربات، وتوفير للمتعاملين ملاذاً آمناً من المشاكل التي ابتليت بها الأسواق التقليديّة. وفي

(1) أحمد محمد علي، كلمة في افتتاح الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الكومسيك، اسطنبول، 23 أكتوبر 2008، ص: 101، في الموقع الإلكتروني: [www.comcec.org/UserFiles/File/24IS-SP\(3\)-ARB%20IDB%20Ann%204.doc](http://www.comcec.org/UserFiles/File/24IS-SP(3)-ARB%20IDB%20Ann%204.doc)  
(2) المصدر نفسه.

ضوء دروس المرحلة، سوف تعيد الصناعة النظر في قيم العمل المصرفي وفي كثير من المسلمات مما يتعلق بالحوكمة والشفوف ومصداقية التصنيف والأمانة والنزاهة في عمل الوسطاء، وفي ظاهرة استئثار العقار والاستثمار قصير الأجل بالسوق لتكون التنمية والازدهار قبلة جامعة لكل مساقات الاستثمار»<sup>(1)</sup>.

لقد كان للصناعة المالية الإسلامية قبل حدوث الأزمة المالية العالمية رسالتان مهمتان<sup>(2)</sup>:

- **الأولى توضيحية:** يتم من خلالها توضيح عدم كفاءة المنظومة المالية التقليدية من الناحية الاقتصادية؛

- **الثانية تقويمية:** ترشيد الفتوى في المعاملات المالية الإسلامية التي شابها الكثير من التناقضات والبعد عن مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد.

ويبدو أن هذه الأزمة فرصة لتحسين فهم هذين الرسالتين؛ على خلاف أزمة الكساد الكبير التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي؛ حيث لم يكن الرصيد التنظيري للاقتصاد الإسلامي آنذاك يكفي للاستفادة منه في التدليل على كفاءة النظام المالي الإسلامي؛ لا سيما في ظل الدعوات الغربية للأخذ بمبادئ الاقتصاد الإسلامي وقراءة التعاليم القرآنية في الاقتصاد<sup>(3)</sup>!

(1) المصدر نفسه.

(2) راجع: أحمد محمد محمود نصار، «الأزمة المالية مدخل لفهم الصناعة المالية الإسلامية: قراءة في الدروس المستفادة»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 2008/11/02، في الموقع الإلكتروني:  
[http://www.aleqt.com/2008/11/02/article\\_161579.html](http://www.aleqt.com/2008/11/02/article_161579.html)

(3) راجع: مقالة لبوفيس فانسون، في:  
[http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le\\_pape\\_ou\\_le\\_coran.html](http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html)

وبعد حدوث الأزمة المالية الراهنة أصبحت هناك فرصة لتعديل المسيرة العلمية والتدريبية في مجال التمويل الإسلامي، استعداداً للمرحلة الاقتصادية الجديدة؛ وذلك من خلال تجنب الترف الفكري والعموميات والاهتمام أكثر بدراسة الجدوى الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية مع قياس الأثر الاقتصادي؛ الأمر الذي سيسهم في كشف الأثر الحقيقي للمنتجات المالية الإسلامية قبل إصدار الفتاوى الاقتصادية، وتحسين قبول المنتج المالي من قبل السلطات الرقابية والإشرافية على البنوك الإسلامية.

وتبدو الفرصة سانحة لتقديم النموذج الحضاري العربي والإسلامي في الاقتصاد، وتسويق نموذج الصيرفة الإسلامية عالمياً؛ حيث من المتوقع أن تتغير خصائصها الكمية والنوعية؛ وذلك على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

– **الجانب الكمي:** سيزداد الطلب السوقي على المنتجات المالية

الإسلامية؛ مما سيزيد الحافز لدى البنوك التقليدية للتحوّل إلى بنوك إسلامية، ويزيد أيضاً عدد المستثمرين الذين يبحثون عن بديل آمن، وينعكس ذلك في النهاية على انتشار المصرفية الإسلامية عالمياً؛

– **الجانب النوعي:** ستحدث تغييرات مهمة للخطاب المالي الإسلامي

الذي سيشتميز بالقوة استناداً إلى الانهيار المالي العالمي، إضافة إلى زيادة كفاءة تطوير المنتجات المالية الإسلامية من خلال تبنيها مفهوم المنتج المالي الذي يجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

وعلى النقيض من ذلك، يرى عدد من المصرفيين والخبراء<sup>(2)</sup> بأن البنوك

(1) راجع: معاوية كنه وعثمان ظهير، «ماذا ينتظر المصرفية الإسلامية في 2009؟»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية،

2008/01/04، في الموقع الإلكتروني: [http://www.aleqt.com/2009/01/04/article\\_180497.html](http://www.aleqt.com/2009/01/04/article_180497.html)

(2) راجع: قطب العربي، «أنانية المصارف الإسلامية تحرمها الاستفادة من فرص الأزمة العالمية»، في الموقع الإلكتروني: <http://www.alaswaq.net/articles/2009/03/07/21769.html>

الإسلامية لم تُحسّن الاستفادة من الفرص التي أتاحتها أمامها الأزمة المالية العالمية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- وجود نوع من الأنانية لدى هذه البنوك ورغبتها في العمل بشكل منفرد دون تنسيق جماعي كاف؛

- حالة الخوف والحذر التي شملت هذه البنوك كما هو عليه الحال في البنوك التقليدية؛

- عدم وجود رؤية واضحة لهذه البنوك للتعامل مع الأزمة.

ولا شك أن ندرة الموارد البشرية المؤهلة في الصناعة المالية الإسلامية ستؤثر في فرص نجاحها؛ لأن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على إعداد عناصر بشرية قادرة على إدارة البنوك الإسلامية التي أصبح لها رواج عالمي كبير؛ ذلك أن إيداع أموال الأفراد لدى بنوك يكون القائمون عليها غير أكفاء يُعرضها للخسارة حتى لو كانت إسلامية.

**2. الاستفادة من دروس الأزمة العالمية:** ينبغي الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية والتأكيد على ضرورة تقييد الصناعة المالية الإسلامية بما يلي:

- الالتزام بأن تكون المنتجات المالية الإسلامية قائمة على التداول السلعي الحقيقي بدلاً عن تلك المنتجات القائمة على صور المدائنة؛ لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات؛

- التوسع في التمويل بالمشاركات والمضاربات والتقليل ما أمكن من التمويل على أساس العائد الثابت كالمُرابحة والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها؛

- الالتزام بالإدارة الجيدة للسيولة والحوكمة وتنويع الاستثمارات وتوزيع المخاطر وعدم تركيزها على قطاع واحد؛

- الالتزام الحقيقي بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية؛ سواء من حيث مقصد المنتج المالي الإسلامي أو آليته أو طرق تنفيذه ومآلاته؛

- إحياء القيم الأخلاقية في التعاملات المالية كالعدل والصدق وتجنب الغش والتدليس وإنظار المعسر وتطبيق التكافل الاجتماعي؛ لتقديم

معايير أخلاقية في التمويل إلى جانب معايير الربحية.

والحقيقة أن هناك مجموعة من الدروس التي تُستخلص من الأزمة المالية العالمية وهي ذات أهمية قصوى للصناعة المالية الإسلامية، نستعرضها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- ضرورة إعادة النظر بمحاولات محاكاة الممارسات والابتكارات التمويلية في البنوك التقليدية؛ وبخاصة تلك العقود التي لا تنتج أي قيمة مضافة بل إن نتيجتها هي فقط تحويل الثروة؛ لأنها من العقود ذات المبادلة الصفرية؛

- ضرورة إعادة النظر في بعض المعاملات المالية التي درجت عليها بعض البنوك الإسلامية؛ الأمر الذي يؤدي إلى البعد بالتمويل عن السوق الحقيقية وتراكم معاملات وهمية في السوق المالية عن طريق عقود متراكبة لا تكشف هوية التمويل ولا غرضه؛ مما لا يمكن التمويل الإسلامي من المحافظة على نقائه الأخلاقي أو تطبيق المعيار الأخلاقي في إجراءاته؛ ولا سيما معاملات التورق والعينة والسلع الدولية والمحلية؛

(1) راجع: منذر قحف، «الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل»، في الأزمة المالية بعين إسلامية، في الموقع الإلكتروني: <http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=147222>

- ضرورة إعادة النظر بنظم الأسواق المالية في الدول العربية والإسلامية؛ بحيث تعمل على الحد من المجازفات المالية من خلال فرض قيود على أنواع معاملاتها، ومنع المعاملات التي لا تتضمن استثماراً حقيقياً؛

- ضرورة مراجعة الكثير من الآراء الصادرة المتعلقة ببعض الممارسات التي توصف بالإسلامية فيما يُسمى بالبيع القصير والمشتقات والمتاجرات في ذات اليوم وأسواق التحوط والمداولات عبر الإنترنت...؛ مما يؤدي إلى شيوع عقلية الكسب السريع ويُشجّع على المجازفات المالية التي لا تقوم على زيادة في الإنتاج ولا توليد قيمة مُضافة؛

- ضرورة أن يُقدّم التمويل الإسلامي ومبادئه للعالم بشكله الحقيقي الذي هو للبشرية كلها، ولا يقتصر على المسلمين فقط؛

- إعادة النظر بنظم إصدارات الصكوك الإسلامية من أجل إحكام قواعدها الشرعية؛ ومن ثمّ عدم انزلاقها إلى أشكال التوريق التي سادت في الأسواق المالية المأزومة؛

- الوقوف بالتمويل الإسلامي وقفة حازمة ضدّ بيع الديون.

### 3. البنوك الإسلامية وسيناريوهات المستقبل: لقد أدت الأزمة المالية العالمية

إلى قيام السلطات النقدية والبنوك بإعادة النظر في الأدوات والمنتجات المالية والمصرفية السائدة.

والواقع أن الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية؛ تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسّع بالتورق المصرفي والمرابحة للأمر بالشراء؛ بدلاً من المشاركة



والمُضاربة والسَّلْم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد؛  
وذلك للاعتبارات التالية:

- سهولة الهندسة الماليّة التقليديّة؛

- حاجة الهندسة الماليّة الإسلاميّة إلى عمق في علوم الشريعة؛

- التركيز على صيغ المدائيات بحثاً عن الربح في الأجل القصير.

وإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية من الأزمة الماليّة؛ فإن الأمر يستدعي أن تكون لدى البنوك الإسلاميّة استراتيجيات واضحة تضبط عملية الابتكار المالي وتُجنّبها التناقض بين الأهداف النظرية والتطبيق العملي!

ويمكن التأكيد بأنه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجات تقليديّة؛ فإن مستوى المنتجات الماليّة الإسلاميّة سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليديّة. وستكون الصناعة الماليّة الإسلاميّة أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة في المستقبل المنظور:

- **السيناريو الأول (المأمول):** يتمثل في الاستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة الماليّة الإسلاميّة لتحقيق استدامتها؛ فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهيّة الشرعية للمنتجات الإسلاميّة الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار؛ حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبّي احتياجات السوق وتُسهم في تحقيق التنمية الاقتصاديّة المحليّة؛

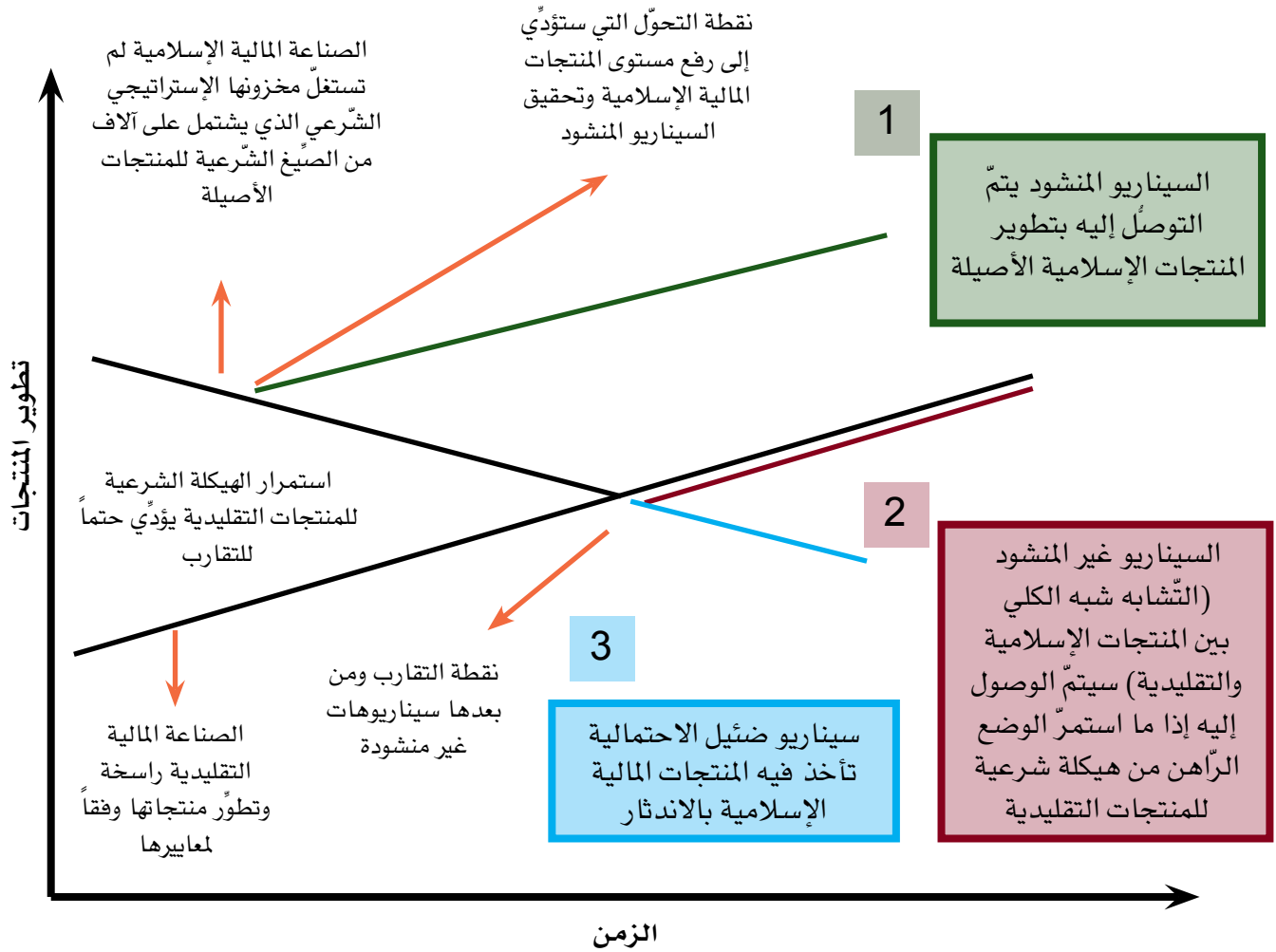
- **السيناريو الثاني (المحتمل):** يتمثل في أن تتشابه المنتجات الماليّة الإسلاميّة تشابهاً كبيراً مع المنتجات الماليّة التقليديّة، وهو أمر سيعمل

حتماً على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

- السيناريو الثالث (الأقل احتمالاً): يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجاتها؛ فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

شكل 6:

### سيناريوهات التقارب بين المنتجات المالية الإسلامية ومثيلاتها التقليدية



المصدر: ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة القبس، الكويت، 20/01/2008، ص: 46.

وسوف يعمل «مركز المنتجات المالية الإسلامية» الذي أُسس مؤخراً من قبل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على تحقيق ما يلي:

- تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية، وتنميطها وتسجيلها وإيجاد البيئة المناسبة لتحفيز البحوث والإبداع والتطوير للمؤسسات المالية الإسلامية والأفراد العاملين فيها؛

- إيجاد جوّ تنافسي بين الباحثين في هذا المجال، وتوجيههم نحو البحوث التي تهتم بابتكار وتطوير المنتجات المالية وتبتعد عن التقليد والإفراط في البحوث النظرية؛ وذلك من خلال نظام تسجيل وحماية يحفظ لهم حقوقهم؛

- نشر ثقافة التطوير داخل قطاع هذه الصناعة، وتحسين القدرات الابتكارية وتسهيل تبادل الخبرات ودعم الجهود الفردية في هذا المجال، بالإضافة إلى المبادرة باستكشاف فرص التطوير وتصميم منتجات جديدة؛

- دراسة المنتجات القائمة، وتقويم نتائج وآثار تطبيقها واستخدامها على المستوى الفردي والكلّي، ووضع معايير وآليات محدّدة لتصنيف هذه المنتجات وتسجيلها؛

- تنميط عقود المنتجات المالية وتقنينها بما يُحقّق المعيارية والشفافية والقبول العام لها إقليمياً ودولياً.

بناءً على ما سبق؛ يتبيّن لنا بأن البنوك الإسلامية قد تتأثر بالأزمة المالية العالمية لكنها ستكون أقلّ تأثراً إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية،

ولكي يتحقّق ذلك ينبغي أن تحرص البنوك الإسلاميّة على حسن الإدارة المؤسّسية، وأن تلتزم فعلياً بالمبادئ الشرعيّة وتبتعد عن محاكاة المنتجات التقليديّة.



## خاتمة

إذا كانت الأزمة الماليّة العالميّة نشأت نتيجة تراكمات في اقتصادات الدول التي تعتمد على الرأسماليّة الربويّة بعيداً عن الأخلاق والقيم الإنسانيّة؛ فإن الأمر يقتضي العمل بآليات الاقتصاد الأخلاقي والصيرفة الأخلاقيّة التي تقوم على مبدأ الربح والخسارة ومشاركة الممول والمستثمر في العمليّة الإنتاجيّة، والتركيز على مجال اقتصاد الأصول الحقيقيّة.

وإذا كان النظام المالي الإسلامي يجمع بين مبدأ «تحريم الربا» و«إنظار المعسر» كحاجز أخلاقي يحمي التعاملات الاقتصاديّة ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات؛ فإن النظام المالي التقليدي يتصف بالماديّة البحتة المنفصلة عن الجوانب الأخلاقيّة؛ مما أدى إلى ظهور خطر انعدام الثقة التي ولّدتها الأزمة؛ حيث إن كل طرف يسعى لإنقاذ نفسه بأيّ وسيلة حتى لو كانت على حساب مصير الآخرين؛ ومن ثمّ ليست هناك ضوابط تحمي طرفاً في مقابل طمع طرف آخر يريد أن يُنقذ نفسه من الكارثة بأقل الخسائر!

وإذا كانت الانهيارات الماليّة نشأت من المبالغة في الأصول الماليّة القائمة على المديونيّة والمجازفة والطمع والجشع الذي يدفع الفرد ليكسب أرباحاً دون أيّ اعتبار للقواعد الأخلاقيّة؛ فإنه لا بدّ من اتباع الاستراتيجيات التالية:

- وضع حدود لمبدأ تعظيم الربح وتقييده بمصلحة المجتمع؛
- وضع قيود على الإفراط في التمويل الاستهلاكي بما يتوافق مع شعارنا الإسلامي: «أو كلما اشتهيتم اشترتيم»؛

- وضع قيود على الإفراط في المداينة بما يتوافق مع شعارنا «الدين هم بالليل ومذلة بالنهار»؛

- إيقاف أيّ تعاملات فيها أكل أموال الناس بالباطل عن طريق الغش والخداع والاحتكار وغيرها من التصرفات المؤذية للمجتمع؛

- الامتناع عن عقود الفائدة الربويّة التي تعطي أصحابها زيادة دون تحمّل أيّ مخاطرة مع المدين؛ أي التعامل بالمخاطرة الصفرية؛

- الامتناع عن عقود الغرر التي تضع أصحابها أمام حالة ثنائية إما تحقيق المكسب كاملاً أو تحمّل الخسارة كاملة؛ أي التعامل بالمخاطرة الكلية؛

- تعميق أسس وجذور المصرفية الإسلامية لخدمة الاقتصاد الحقيقي، لا أن تستمر في محاكاة وتقليد المنتجات المالية والمصرفية التقليدية؛ حتى لا تتعرّض لأزمة ثقة في مصداقيتها الشرعية وارتفاع تكلفتها بشكل لا يعكس كفاءتها الاقتصادية.

وإذا كان الإسلام قد انتشر بحسن أخلاق تجّاره؛ فإنه قد يعاود انتشاره بحسن أخلاق مصرفيّه. فهل أصحاب النظام المصرفي الإسلامي في مستوى الحدث والجاهزية؟!



## ملخص الورقة البحثية

### ملخص:

لا يمكن لأحد إنكار النجاح الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية منذ نشأتها في سبعينيات القرن الماضي. وتُشير التقارير إلى أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 مقارنة بالبنوك التقليدية؛ لأنها لم تستثمر في الأصول الرديئة. ولكن بعد حدوث هذه الأزمة، ما الدروس التي يمكن استخلاصها حتى لا تتعرض البنوك الإسلامية لأزمات مماثلة؟ تحاول هذه الورقة استقراء الفرص والتحديات التي تفرضها الأزمات المالية على البنوك الإسلامية.

### Abstract :

No one can deny the success of the Islamic financial industry from its beginning in seventies up to nowadays.

The reports indicate that Islamic banks have been less affected from Global Financial Crisis 2008 than many conventional banks because they are not exposed to losses from investment in bad assets.

However, after the occurrence of this crisis, what are the lessons can be learned, so that Islamic banks won't expose to similar crises?

Finally, the paper intends to provide guidelines of Islamic banks to cope with the challenges imposed by financial crisis.

## مصادر الفصل السابع

**1.** أحمد محمد علي، كلمة في افتتاح الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الكومسيك، اسطنبول، 23 أكتوبر 2008، في الموقع الإلكتروني:

[www.comcec.org/UserFiles/File/24IS-SP\(3\)-ARB%20IDB%20Ann%204.doc](http://www.comcec.org/UserFiles/File/24IS-SP(3)-ARB%20IDB%20Ann%204.doc)

**2.** أحمد محمد محمود نصار، «الأزمة المالية مدخل لفهم الصناعة المالية الإسلامية: قراءة في الدروس المستفادة»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 02/11/2008، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2008/11/02/article\\_161579.html](http://www.aleqt.com/2008/11/02/article_161579.html)

**3.** أحمد مهدي بلوايف، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج21، ع2، 2008.

**4.** أنس بن فيصل الحجري، «هل يمكن أن تصاب البنوك الإسلامية بأزمة مالية مماثلة؟»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 04/11/2008 في الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2008/11/04/article\\_14203.html](http://www.aleqt.com/2008/11/04/article_14203.html)

**5.** بوفيس فانسون، في:

[http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le\\_pape\\_ou\\_le\\_coran.html](http://www.challenges.fr/magazine/0135-016203/le_pape_ou_le_coran.html)

**6.** جريدة القبس، «تقرير شركة سبائك الشهري: ما تداعيات الأزمة



- العالمية على الصناعة المالية الإسلامية؟»، الكويت، 2008/10/14.
- 7.** سامر مظهر قنطقجي، «المصارف الإسلامية وآليات عملها»، في الموقع الإلكتروني: <http://www.kantakji.com>
- 8.** سامر مظهر قنطقجي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004.
- 9.** عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994.
- 10.** عبد العظيم أبو زيد، «الأزمة المالية العالمية ومدى مناعة البنوك الإسلامية منها»، في الموقع الإلكتروني: [www.almultaka.net/ShowMaqal.php?id=600&cat=3](http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?id=600&cat=3)
- 11.** قطب العربي، «أنانية المصارف الإسلامية تحرمها الاستفادة من فرص الأزمة العالمية»، في الموقع الإلكتروني: <http://www.alaswaq.net/articles/2009/03/07/21769.html>
- 12.** لاهم الناصر، «تأثير أزمة الرهن العقاري على الصيرفة الإسلامية»، جريدة الشرق الأوسط، ع913، 10، 2008/10/14، في الموقع الإلكتروني: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=490612&issueno=10913>
- 13.** معاوية كنه وعثمان ظهير، «ماذا ينتظر المصرفية الإسلامية في 2009؟»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 2008/01/04، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2009/01/04/article\\_180497.html](http://www.aleqt.com/2009/01/04/article_180497.html)

**14.** معبد علي الجارحي، «الأزمة الماليّة العالميّة والتمويل الإسلامي»،  
مصرف الإمارات الإسلامي، 2008.

**15.** منذر قحف، «الأزمة الماليّة: أفكار لحلول طويلة الأجل»، في الأزمة الماليّة  
بعين إسلاميّة، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=147222>

**16.** الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي، الكويت، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.isegs.com>

**17.** ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة  
القبس، الكويت، 20/01/2008.

**18.** وزارة الماليّة العراقيّة، الدائرة الاقتصاديّة، «الأزمة الماليّة العالميّة وأثرها  
على الاقتصاد العراقي».

**19.** يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة الماليّة والاقتصاديّات الخليجيّة»، مجلة  
المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ع358، ديسمبر 2008.

**20.** *International Financial Services London, Islamic Finance*  
2009, [www.ifsl.org.uk](http://www.ifsl.org.uk)



## الفصل الثامن

دور المنتجات الماليّة الإسلاميّة  
في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

## تمهيد

شهدت الأسواق الماليّة والصناعة المصرفيّة تطورات عديدة في شكل مبتكرات ومنتجات ماليّة تحت مسمى «الهندسة الماليّة» التي كان من أبرز نتائجها «المشتقات الماليّة» والتوريق، بشكل صعب مهمّة السلطات النقدية والماليّة في مراقبتها ومتابعتها؛ الأمر الذي أدى إلى توالي الأزمات الماليّة التي أخلّت بالاستقرار الاقتصادي.

ولذلك تبذل الدول ومصارفها المركزيّة جهوداً كبيرة لاحتواء أسباب وعوامل حصول الأزمات الماليّة؛ حيث تعمل على إعادة التوازن المطلوب لضمان الاستقرار الاقتصادي، من خلال الاعتماد على سياسات تهدف إلى الحد من الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط بالاقتصاد الحقيقي. وتعدّ المنتجات الماليّة والمصرفيّة الإسلاميّة من أهم البدائل التي تؤدي إلى تحقيق الترابط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي الذي يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وسوف نتعرّض في هذه الورقة البحثيّة للمحاور الأساسيّة التالية:

- أولاً: هرم الاستقرار الاقتصادي في إطار المنتجات الماليّة الإسلاميّة؛
- ثانياً: دور المنتجات الماليّة التقليديّة في حدوث الأزمات الاقتصاديّة؛
- ثالثاً: استراتيجيات تطوير المنتجات الماليّة الإسلاميّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.



## أولاً: هرم الاستقرار الاقتصادي في إطار المنتجات المالية الإسلامية

1. طبيعة المنتجات المالية الإسلامية: يقوم التمويل الإسلامي على منتجات متنوعة أهمها<sup>(1)</sup>:

- أسلوب التمويل التشاركي: هو نوع من التمويل يشمل المشاركة والمضاربة:

• المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج «العمل ورأس المال» في عملية استثمارية تُحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين؛ وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيّدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة؛

• المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة؛ بحيث يُسهم كل طرف بحصة في رأس المال؛ والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً؛ ومن ثمّ يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتعدد المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...

- أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المربحة وبيع السلم:

(1) راجع: صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ٤٠٢-٤٠٨.

• بيع المُرَابحة: هي عقد من عقود الاستثمار التجاريّة، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري؛

• بيع السَّلَم: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري؛

- أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري: هو نوع من التمويل يشمل الاستصناع والتأجير:

• الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد؛

• التأجير: يركز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

- أسلوب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعيّة ومنها:

• المزارعة: هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما؛

• المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛

• المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما .

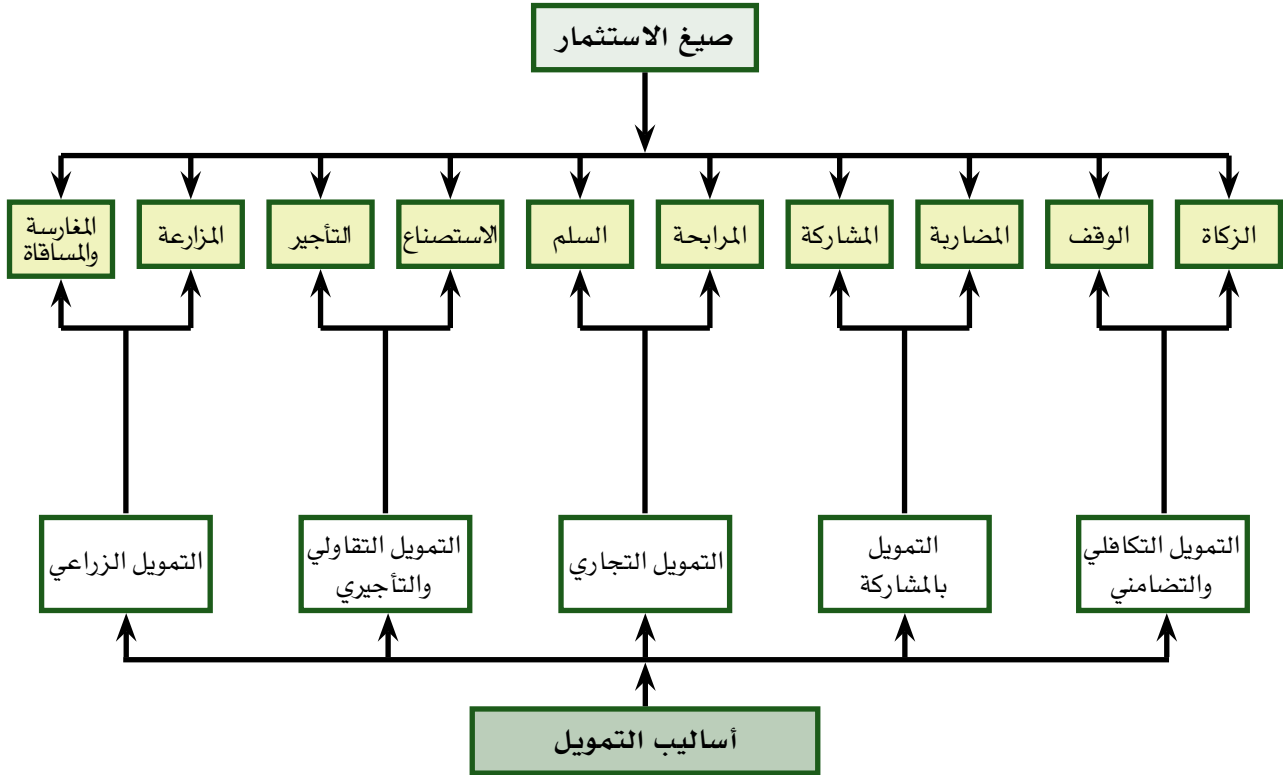
- أسلوب التمويل التكافلي والتضامني: هو نوع من التمويل يشمل:

• التمويل التكافلي الوقفي: هو تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تُخصَّص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛

• التمويل التضامني الزكوي: هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية .

وفيما يلي نوجز صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها في هذا الشكل التخطيطي:

## شكل 1: صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها



## 2. هرم التوازن الاقتصادي لنظام التمويل الإسلامي: تنشأ الأزمات

الاقتصادية من الإفراط في الالتزامات والمديونيات مقابل الأصول الحقيقية،

وهو ما يُطلق عليه الرفع الائتماني *Leveraging*.

ويلاحظ من خلال مظاهر الأزمات الاقتصادية الحاصلة تكرار مصطلحات

(تسليفات، بنوك، أسهم، ديون...) التي تُشير إلى «المعاملات المالية» وأدواتها

«الأصول المالية»؛ ولذلك يمكن تحديد إحداثيات موقع النشوء الأولي

للأزمات؛ حيث لا تكون نشأتها في الاقتصاد الحقيقي وإنما في التعاملات

المالية.

إن آليات التمويل التقليدية من خلال البنوك والبورصات وأسواق المشتقات

تسمح بنمو المديونية بمعدلات عالية تفوق بكثير معدلات نمو الثروة

والأصول الحقيقية، فيختل بذلك البناء الاقتصادي؛ حيث تنشأ أهرامات

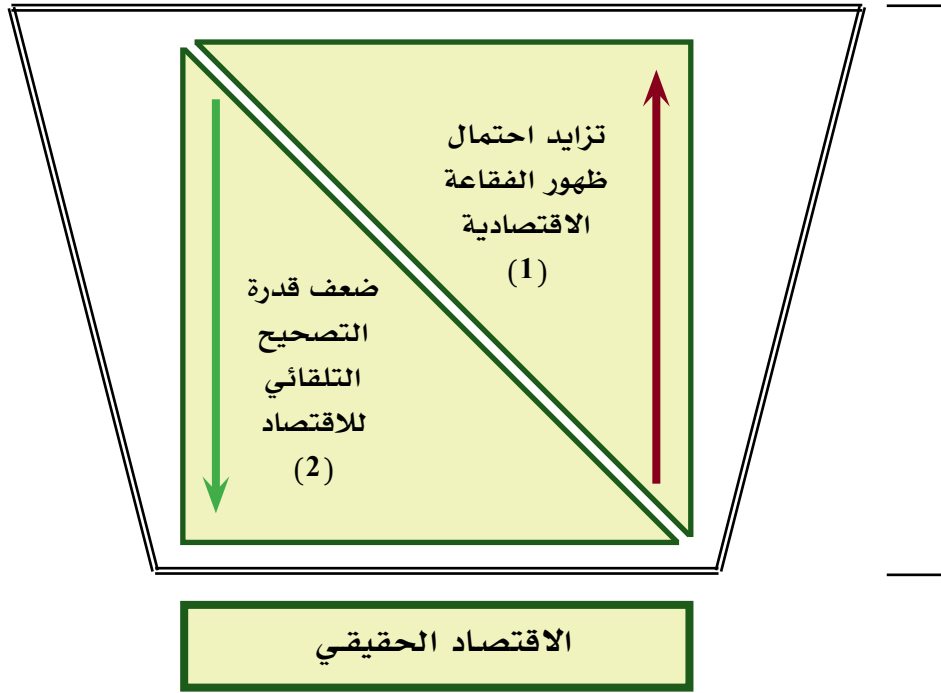


هائلة من الديون والالتزامات لا يقابلها بالقدر نفسه الحجم المطلوب من السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بـ«الهرم المقلوب» تكون قاعدته إلى أعلى ورأسه إلى أسفل! مما يعني أن الحجم الهائل من الديون قائم على قاعدة محدودة من الإنتاج الحقيقي.

في الوضع الطبيعي يجب أن تكون القاعدة أكبر حجماً من القمة فتكون الثروة أكبر من الديون، أما في الاقتصاد الربوي فإن قاعدة الهرم أقل من الديون المبنية عليها، فتأخذ شكل الهرم المقلوب. وهذا يعني أن أي منتج يسمح بنمو الديون دون ارتباط مباشر بنمو الثروة سيؤدي بالضرورة إلى انفلات نسبة المديونية إلى قيمة السلع أو الأصول الحقيقية التي تشكل ثروة المجتمع.

بينما يُشير الوضع المعكوس للهرم إلى أن حجم الصفقات المالية يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي الذي نشأت عليه؛ حيث يتضح من ملاحظة الهرم المقلوب أن قاعدته تقوم على مساحة الاقتصاد الحقيقي المتمثل في إنتاج السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يرافق هذا النشاط تعاملات مالية تُعبر عن هذا النشاط. ولكن عندما تبدأ هذه التعاملات بالتحرك بوتيرة منفلة؛ فإن حجمها سيبدأ بتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي ولن تُعبر القيمة التي يتم التبادل بها عن القيمة الحقيقية للصفقة! من هنا وفي داخل الهرم ستبدأ احتمالات ظهور «الفقاعة الاقتصادية» *Bubble*. ويمكن تصميم صورة الهرم المقلوب على النحو التالي:

## شكل 2: الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي



المصدر: وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي»، 2009، ص: 11.

بحيث:

- القاعدة تمثل الاقتصاد الحقيقي؛
- الهرم يمثل التعاملات المالية وهو أكبر من حجم الاقتصاد الذي قام عليه؛
- المستطيل داخل الهرم يشمل مثلثين:
  - **المثلث (1):** يتوسّع صعوداً وهو يمثل تزايد احتمالات ظهور الفقاعة الاقتصادية كلما توسّع حجم الهرم؛ حيث إن قيمة الصفقات تكون أبعد ما يمكن عن قيمة الأصول التي تُمثّلها، وهنا ستستمر الفقاعة بالتوسّع إلى أن تصل إلى الحد الذي يؤدي إلى انفجارها. وكلما كانت في أعلى الهرم؛ كان انفجارها أكثر تأثيراً؛

• **المثلث (2):** يضيق صعوداً وهو يمثل قدرة الاقتصاد على التصحيح؛

إذ يكون ذلك أسهل عند القاعدة عندما يكون حجم التعامل المالي قريباً من حجم الاقتصاد الحقيقي، بينما تقل كلما ارتفعت لقمة الهرم؛ حيث تتناقص القدرة الذاتية في معالجة آثار انفجار الفقاعة كلما ابتعدنا عن الاقتصاد الحقيقي.

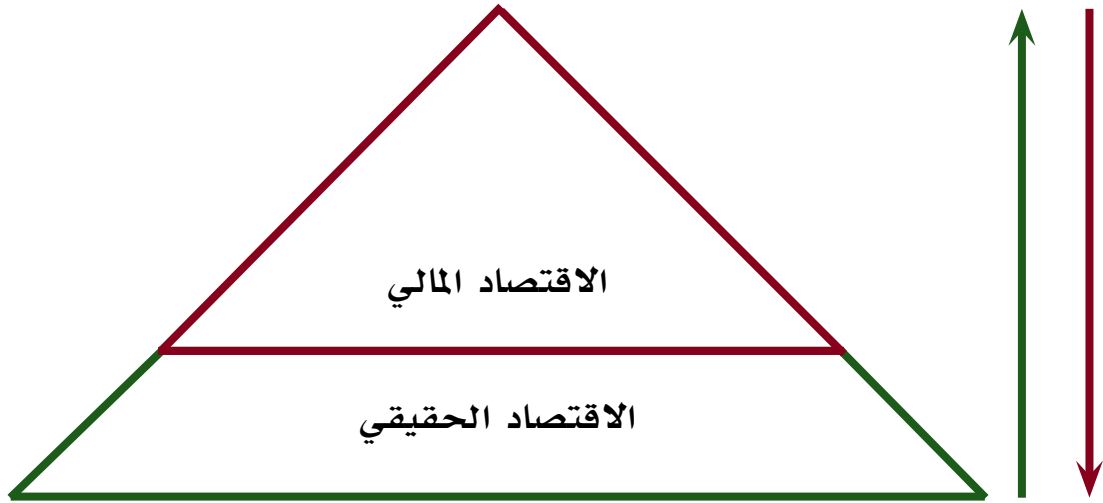
ويُمثل النظام الاقتصادي بهذه الصورة عبئاً كبيراً على المجتمعات الإنسانية؛ الأمر الذي يستدعي إعادة بناء نظام اقتصادي مستقر وقابل للاستمرار والنمو، من خلال معالجة العلاقة بين المديونية والثروة معالجة جذرية لضمان تجنب هذه الأزمات مستقبلاً.

وقد طرحت شدة هذه الأزمات وسرعة انتشارها العديد من التساؤلات حول النظام الاقتصادي العالمي وبنيته، ومدى قدرته على امتصاص الأزمات والتصحيح الذاتي.

وهذا ما يقوم به التمويل الإسلامي الذي يتميز عن التمويل التقليدي بأن نمو المديونية مقيّد بنمو الثروة؛ فالتمويل الإسلامي مرتبط بالقطاع الحقيقي بما لا يؤدي إلى نشوء الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار، ويُعدّ علامة فارقة للاقتصاد الربوي.

ففي ظل التمويل الإسلامي يكون الهرم عادياً متوازناً، قاعدته الاقتصاد الحقيقي متمثلاً في الثروة الحقيقية والأصول الفعلية المنتجة، ثم يكمله الاقتصاد المالي الذي يرتبط بالاقتصاد الحقيقي؛ ولذلك فهذا النظام التمويلي مستقرّ وقابل للاستمرار ويضمن التوازن بين الاقتصاد الحقيقي والمالي.

### شكل 3: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي



**3. استقرار النظام المصرفي الإسلامي:** يُعتبر النظام المصرفي والمالي الإسلامي أكثر استقراراً بالمقارنة مع النظم الأخرى؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنب الانهيار وقت الأزمات؛
  - عدم تداول الديون في سوق ديون متكاملة يمنع من الاختلال والعدوى؛
  - ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض؛
  - منع عقود الربا والغرر وبيع البائع ما لا يملكه من أصول يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.
- وكان صندوق النقد الدولي قد أقرّ في وقت سابق بقدرة النظام المالي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدولية؛ لأنه نظام قائم على الاستثمار

في الإنتاج السلعي، وليس قائماً على المجازفات في الأسواق المالية غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وهذا ما يُميّز بين مفهومين مختلفين: الاقتصاد الرمزي القائم على المجازفات المالية، والاقتصاد الإنتاجي القائم على المشاركات المتنوعة في دائرة الأولويات.

وهذا ما يتفق مع آراء عدد من الاقتصاديين<sup>(1)</sup> فقد توصل «سيمونز» *H. Simons* إلى أن السبب الأساسي للكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي يرجع إلى تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر، ويمكن تفادي خطر الاضطراب الاقتصادي إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض وكان تمويل الاستثمارات بالمشاركة.

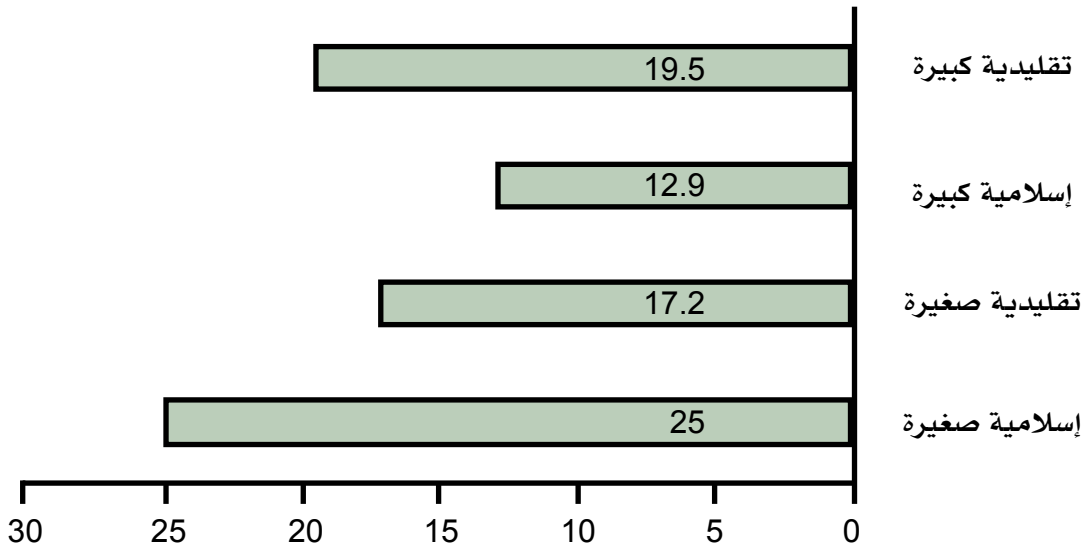
كما أكد «مينسكي» *H. Minsky* على حقيقة أن قيام كل مؤسسة بالتمويل الذاتي أو بالمشاركة برأسمالها والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحها غير الموزعة، يُنتج نظاماً مالياً قوياً. ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض يُعرض النظام لعدم الاستقرار.

وتشير دراسة تجريبية أعدها الباحثان «مارتن شيهاك» *Marten Čihák* و«هيكو هيس» *Heiko Hesse* من صندوق النقد الدولي تتعلق بالبنوك الإسلامية (77 مصرفاً) والبنوك التقليدية (397 مصرفاً) في 20 دولة خلال فترة 12 سنة (1993-2004) إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة (ما كان مجموع أصولها مليار دولار فأقل) هي الأكثر استقراراً في العينة والبنوك الإسلامية الكبيرة (ما كان مجموع أصولها أكثر من مليار دولار) هي الأقل

(1) راجع: عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994، ص: 17-22؛ سامر مظهر قنطقجي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج 1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004، ص: 32-29.

استقراراً في العينة؛ حيث:

- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك التقليدية الصغيرة؛
  - البنوك التقليدية الكبيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة؛
  - البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة.
- شكل 4: مدى استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية**



نتائج قيم معيار Z بالنسبة للمصارف قيد الدراسة

المصدر: أحمد مهدي بلواي، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج21، ع2، 2008، ص: 82.

ودلت الأزمة المالية الحالية على خلاف نتائج الدراسة المقارنة؛ حيث تبين بأن البنوك الإسلامية الكبيرة هي كذلك أكثر استقراراً وأقل تأثراً من البنوك التقليدية الكبيرة.

وإذا كانت البنوك الإسلامية قد أثبتت في الماضي أنها أكثر استقراراً من البنوك التقليدية؛ فإن هذا الاستقرار في ظل التقلبات الاقتصادية يتطلب أمرين<sup>(1)</sup>:

(1) راجع: معبد علي الجارحي، «الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي»، مصرف الإمارات الإسلامي، 2008، ص: 15-14.

- حسن الإدارة: وتأتي أهمية ذلك من أن البنوك الإسلامية تمرّ بحالة توسّع سريع، من حيث زيادة عددها وتزايد حجمها؛
- الالتزام بالضوابط الشرعية: من خلال الابتعاد عن المنتجات غير المباحة، مثل: بيع العينة والتورق المنظم.

**4. معايير شرعية المنتجات المالية الإسلامية:** هناك خمسة معايير ومؤشرات موضوعية تُبين مدى سلامة المنتج المالي في البنوك الإسلامية من الربا، نستعرضها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- معيار المديونية: يُؤكّد هذا المعيار أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة هي أن ينمو الاقتصاد المالي بمتتالية هندسية بينما ينمو الاقتصاد الحقيقي بمتتالية حسابية، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الانهيار أو الإفلاس. والتمويل الإسلامي مقيّد دائماً بالاقتصاد الحقيقي؛ ولذلك فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة؛ وبذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي؛

- معيار ارتباط التمويل بالحركة التجارية الحقيقية: يُؤكّد هذا المعيار أن التمويل يكون تابعاً للحركة التجارية وليس العكس؛ حيث إن التمويل أياً كان شكله وصيغته فهو وسيلة لتحقيق الحركة التجارية؛ ومن ثمّ المنافع التي تنتج عنها، وعائد التمويل سواء كان

(1) راجع: سامي السويلم، «5 معايير أساسية للتأكد من خلوّ المنتجات الإسلامية من الربا»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، 5458ع، 2008/09/20، في الموقع الإلكتروني: [http://www.aleqt.com/2008/09/20/article\\_155583.html](http://www.aleqt.com/2008/09/20/article_155583.html)

الفائدة الربويّة أو هامش الربح في البيع المؤجل لا يمكن سداه إلا من خلال التبادل الحقيقي للسلع والخدمات. وهناك فرق بين الزيادة مقابل الأجل في البيع والزيادة في القرض؛ حيث إن الأولى مشروعة لأنها مرتبطة بالبيع والمتاجرة في السلع والخدمات كمخرجات للنشاط الاقتصادي الحقيقي؛

- معيار المصالح الحقيقيّة: يتطلب هذا المعيار ارتباط حركة التمويل بحركة النشاط الاقتصادي الحقيقي في دائرة الأولويات المجتمعيّة الاقتصاديّة التي تضمن تحقيق المصلحة بدءاً من الضروريات فالحاجيات فالتحسينات، في حين أن التمويل في الاقتصاد الوضعي لا يرتبط بالأولويات، وقد يكون هرم ترتيب الأولويات مقلوباً أو مضطرباً؛ بحيث هناك مجالات مهمة لا تتوسّع المؤسسات المصرفيّة والماليّة في تمويلها؛ بينما تُموّل نشاطات ترفيّة كمالية أو مضاربيّة تُسهم في تطور المديونيّة ونمو الاقتصاد المالي المضاربي؛

- معيار القيمة المضافة: يقتضي هذا المعيار أن يكون حاصل القيمة المضافة للتداول موجباً وتنعكس في مجموع الأرباح التي يحققها البائعون. فقد شرع البيع لمصلحة المتبايعين؛ حيث ينتفع البائع بالربح والمشتري بالسلعة؛ ويسعى الأخير إلى بيع السلعة بثمن أعلى من ثمن الشراء وبذلك يصبح تداول السلعة محققاً لمصالح الأطراف. أما إذا كان المشتري يهدف إلى بيع السلعة بثمن أقل من الثمن المؤجل الذي اشتراها به؛ فإن البيع في هذه الحالة يولّد قيمة سالبة وليس موجبة؛

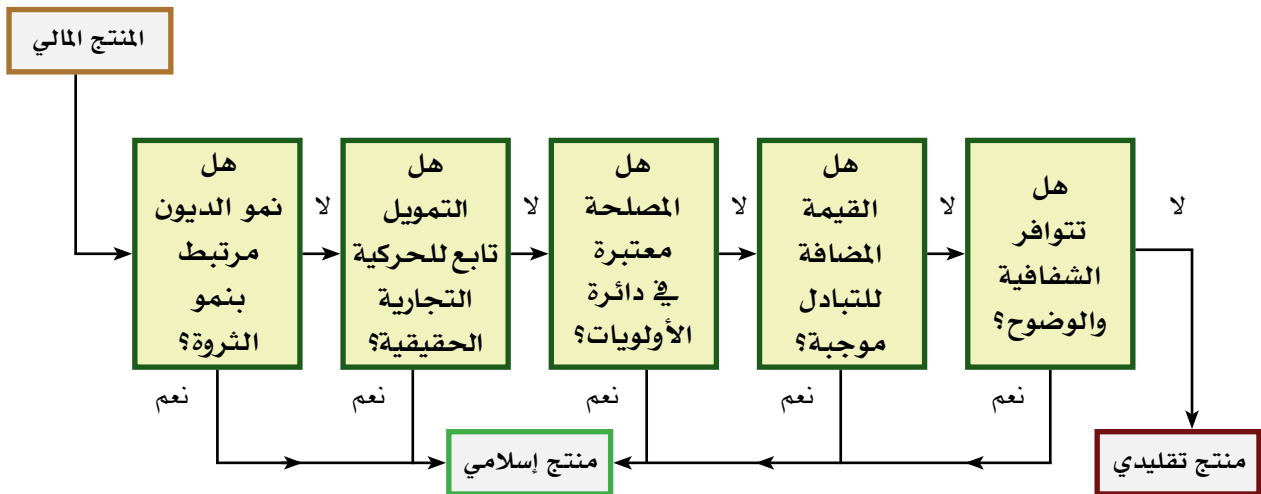
- معيار الوضوح والشفافيّة: يؤكّد هذا المعيار أهمية الشفافيّة



والوضوح التي تُحدّد الهدف من التعاقد والمقصود منه، فالأصل في الأموال الوضوح والشفافية مقصد شرعي بينما الحيل الربويّة تنافي هذا المقصد؛ لأنها تهدف في النهاية إلى نقد حاضر بأكثر منه في الذمة، ولو صرّحت العقود بذلك لكانت باطلة، كما إن معظم الحيل تلجأ إلى تغييب الشفافية والوضوح في العقود تجنّباً لهذه النتيجة، فيصبح الكتمان ضرورياً لصحة العقد؛ لكنه يحق بركة المعاملة. وفي ظل الأزمة الماليّة الحاليّة فإن شركات التصنيف العالميّة مثل: *Moody's, Fitch, S&P* العقاريّة تصنيفاً استثمارياً عالياً (AAA) أصبحت محلّ شكّ كبير بخصوص مصداقيّة التصنيفات الصادرة عنها!

إن المنتجات الماليّة التي لا تتوافر فيها هذه المعايير تتميز بمحدودية كفاءتها الاقتصاديّة، ويوضّح الشكل التالي الخطوات اللازمة لفحص المنتجات الماليّة:

### شكل 5: المعايير الموضوعيّة للتمييز بين المنتجات الماليّة الإسلاميّة والتقليديّة



## ثانياً: دور المنتجات المالية التقليدية في حدوث الأزمات الاقتصادية

1. آثار الابتكارات المالية على الاستقرار الاقتصادي: يرى الاقتصادي الأمريكي «منسكي هيمان» *Minsky Hyman* الذي اشتهر بتفسير الأزمات المالية، بأن عدم استقرار النظام المالي أمر طبيعي في النظام الرأسمالي، ومما يزيد في ذلك الابتكارات المالية<sup>(1)</sup>، وهو يُعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين درسوا أثر الابتكار المالي في فعالية السياسة النقدية؛ حيث يمكن أن تؤدي الابتكارات المالية إلى ضعف أثرها الاقتصادي؛ وذلك للاعتبارات التالية<sup>(2)</sup>:

- إن أدوات السياسة النقدية مثل: نسبة الاحتياطي الإلزامي أو معدل الفائدة، تصبح عديمة الجدوى نظراً لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تُمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية؛ فقد استخدمت المؤسسات المالية عمليات «إعادة الشراء» لحل مشكلة الاحتياطي الإلزامي؛ حيث يبيع البنك سندات حكومية بثمن محدد على أن يشتريها من البائع نفسه بثمن أعلى؛ ومن ثم لا يحتاج عند ممارستها إلى حجز احتياطي إلزامي مقابل السيولة التي يحصل عليها؛

- يمكن للبنوك الاقتراض من سوق العملات الأجنبية *Eurodollar* أو اللجوء إلى غيرها من الأدوات التي تُمكنها من الحصول على السيولة

(1) عبد الكريم قندوز، «الهندسة المالية الإسلامية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج20، ع2، جدة، 2007، ص: 14.

(2) راجع: سامي السويلم، «صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي»، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000، ص: 6-7؛ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 14-16.

دون حجز احتياطي إلزامي؛ والنتيجة هي نقص فعالية السياسة النقدية ومن ثمّ ضعف أثرها الاقتصادي؛

- أدى التطور المستمر في الأدوات والآليات التمويلية إلى تراجع الدور التقليدي للبنوك، وهو قبول الودائع تحت الطلب ثم إقراضها لآجال مختلفة، وكذلك تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية المختلفة؛

- صعوبة مراقبة كل ما يحيط بالابتكار المالي وتوقع نتائجه من الناحية العملية؛ لأنه عملية مستمرة تُضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك المركزية؛ الأمر الذي يُحتم عليها الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تُحدثها الابتكارات المالية؛

- إن بعض التطورات التي تحدث في الإبداعات والابتكارات المالية يمكن أن تُغيّر من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما أنه يُحتمل أن تؤدي إلى التأثير في محتوى ومدلولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة أو لاتخاذ قراراته بخصوص سياسته النقدية؛

- يمكن اعتبار أن الابتكار المالي من أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ ذلك أن الأنظمة والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار، بينما الابتكار (أساس الهندسة المالية) بحسب تعريفه أصلاً، هو خروج عن السائد المستقر؛ ومن ثمّ سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار؛

- الابتكار المالي سلاح ذو حدين: فهو نافع ومفيد عندما يُحقّق المصالح المشروعة؛ إذ يرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية؛ ومن ثمّ يزيد

من مستوى الرفاهية، وهذه الزيادة في الرفاهية تعادل ما قد يحدث من عدم استقرار بسبب طبيعة الابتكار. لكن إذا خلا الابتكار المالي من هذه الايجابيات، وكان المقصود منه هو مجرد تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية؛ فسوف يؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المالية دون مقابل من الرفاه الاقتصادي؛

- يزداد الأمر سوءاً حينما تتبنى البنوك المركزية سياسات تدعم هذا النوع من التعاملات، على غرار موقف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي من صندوق التحوط (LCTM) الذي تعثر عام 1998؛ حيث قرّر التدخل لإنقاذه بالتعاون مع 14 من المؤسسات المالية بتسهيل تمويلي يُقدّر بنحو 3.6 مليار دولار لمنعه من الإفلاس. في هذه الحالة تصبح المؤسسات المسؤولة عن الاستقرار الاقتصادي هي نفسها التي تُقدم الدعم لهذه التعاملات والمنتجات المالية التي تُعرقل أهدافها وتُعيق تحقيق مقاصدها الأساسية.

وكانت مجلة *Economist* قد نشرت عام 1999 مقالاً لبيتر دركر تحت عنوان «الابتكار أو الموت» *Innovate or Die*؛ أشار فيه إلى أن الصناعة المالية تعاني اليوم من التدهور والتراجع نظراً لأن المؤسسات المالية المهيمنة على الخدمات المالية لم تُقدم أي ابتكار ذي أهمية؛ حيث إن أهم الابتكارات المالية خلال العقود الثلاثة الماضية كانت في الغالب مشتقات مالية زعموا أنها «علمية»؛ لكنها في حقيقة الأمر لن تكون أكثر علمية من أدوات القمار<sup>(1)</sup>.

ولقد كان للأزمة المالية الحالية بيئة تنظيمية وتشريعية تناسبها؛ حيث إن

(1) راجع: سامي السويلم، «صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي»، مرجع سابق، ص: 9.

سوق مشتقات الائتمان كان شبه معدوم في أواخر تسعينيات القرن الماضي؛ لكنه نما بدرجة غير عادية في مطلع القرن بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعاً عام 2000 (*Commodity Futures Modernization Act*) يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات؛ ولهذا السبب لا توصف مشتقات الائتمان في العقود والوثائق القانونية بالتأمين (*insurance*) مع أنها كذلك في الحقيقة؛ لأنها في هذه الحالة ستخضع لقوانين التأمين؛ بل توصف بأنها مقايضة (*swaps*) لتتمتع بحماية هذا التشريع<sup>(1)</sup>.

وقد تضاعف حجم هذه المشتقات بأكثر من 6 مرات؛ فانتقل من 100.000 مليار دولار سنة 1998 إلى أكثر من 330.000 مليار دولار سنة 2005 إلى حوالي 600.000 مليار دولار سنة 2008؛ وهو نمو غير متوافر في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الحقيقي<sup>(2)</sup>.

ولذلك يرى أحد الباحثين ضرورة الارتقاء بوعي المستثمرين من خلال تأسيس مؤسسات «أمن مالي»، تقيم الأدوات الاستثمارية المعروضة، وتشرح نتائجها السابقة، والآثار التي ترتبت على شرائها، والأزمات التي نتجت منها، وتوفير معلومات واضحة عنها، تماماً كما يستخدم مستهلك المواد الغذائية المعلومات المنشورة على المعلبات الغذائية لمعرفة صلاحيتها ومكوناتها وغيرها من المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الصحيحة<sup>(3)</sup>.

(1) سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، 2008/10/16، في الموقع الإلكتروني: <http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=26&pg=5&aid=4876>

(2) راجع: أحمد مهدي بلواي، «أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 2008/10/22، ص: 7.

(3) راجع: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع358، ديسمبر 2008، ص: 25-26.

**2. المشتقات المالية ودورها في الأزمات المالية:** المشتقات *Derivatives* هي عقود البورصة: المستقبلية (العقود المستقبلية) *Futures* والخيارات *Options* والمبادلات *Swaps*، وهي الأدوات المالية المشتقة من الأسهم والسندات والقروض والعملات والسلع، وسُميت مشتقات لأن قيمتها مشتقة من غيرها. فهي «عبارة عن عقود فرعية تُبنى على أو تُشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع...)» لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة؛ بغرض تبادل المخاطر المالية كخطر عدم السداد أو الائتمان وإدارتها؛ وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية<sup>(1)</sup>.

وتُعتبر المشتقات أهم أدوات المجازفة في الأسواق المالية. فهي «أدوات مالية تتوقف قيمتها على قيمة أصل آخر، أو بعبارة أدق أدوات يتوقف العائد المتولد عنها على اتجاه سعر أصل آخر، ومن أول أنواع المشتقات صكوك الأوراق المالية التي يتم إصدارها ويُعطى حائزها الحق في شراء أسهم الشركة بسعر معين في تاريخ لاحق، والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، وأشهر صورها الحديثة: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية وعقود الاختيار وعقود المبادلة»<sup>(2)</sup>.

وبظهور المشتقات لم يعد المجازفون في حاجة إلى التعامل في الأصول التقليدية؛ حيث تُوفّر المشتقات في أسواق العقود المختلفة وسيلة بديلة للمجازفة بما يُغني عن شراء الأسهم والسندات؛ حيث أصبح بإمكان المستثمر شراء عقد اختيار أو عقد مستقبلي.

(1) أحمد مهدي بلواي، «أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟»، مرجع سابق، ص: 5.  
(2) سلطان بن عايض البقمي، «الحاسبة المالية وتحديات الهندسة المالية»، في الندوة العلمية الأولى لقسم الحاسبة حول: السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، 13-14/11/2007، ص: 10.

والمشتقات الائتمانية أو أدوات مقايضة مخاطر الائتمان هي في جوهرها عقد تأمين: طرف يدفع رسوماً مقابل أن يتعهد الطرف الآخر بأن يدفع له قيمة الدين المؤمن عليه حال عجز المدين عن السداد؛ حيث تفصل المشتقات المالية الخطر عن الأصل ذي العلاقة؛ ومن ثمّ تصبح المخاطرة سلعة يتم المتاجرة بها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسواق المالية وإحداث فقاعات وانهيارات وأزمات<sup>(1)</sup>.

فوفقاً لما جاء في تقرير مجموعة الاقتصاد الحقيقي 2008 (G.D.P)، يبلغ إجمالي حجم الاقتصاد الحقيقي على مستوى العالم 55.000 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي حجم اقتصاد المشتقات الورقية 516.000 مليار دولار، به أوراق مالية بيعت 300 مرة لمستثمرين مختلفين؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار هرم المجازفات والديون<sup>(2)</sup>.

**3. أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية:** يذكر عدد من الخبراء بأن الأسباب البنيوية التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة هي<sup>(3)</sup>:

- التوسّع الكبير في معاملات المجازفات في الأسواق المالية بما فيها ما يتم عبر الإنترنت حتى طغت على المعاملات الحقيقية التي تُعتبر مبرراً قيام السوق المالية؛ لما تُوفّره من سيولة وسهولة في الانتقال من استثمار إلى آخر وطبيعة المجازفات تجعلها غير منتجة في مآلاتها؛  
- نشوء معاملات كثيرة لا يُقصد منها إلا المجازفة على الأسعار وهي

(1) راجع: رفيق يونس المصري، «الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، نوفمبر 2008، في الموقع الإلكتروني:  
[http://wailah.110mb.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=598:2008-11-21-07-24-32&catid=55:2008-09-23-10-40-11&Itemid=139](http://wailah.110mb.com/index.php?option=com_content&view=article&id=598:2008-11-21-07-24-32&catid=55:2008-09-23-10-40-11&Itemid=139)

(2) راجع: محمد القطان، في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، مجلة المجتمع، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InSectionID=76&InNewsItemID=298430>

(3) راجع: منذر قحف، «الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل»، في الأزمة المالية بعين إسلامية، في الموقع الإلكتروني:  
<http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=147222>

في مآلها صفقات لا تُنتج أيّ قيمة مضافة في السوق؛ في حين تُستثمر في هذه المعاملات أموال وطاقات طائلة؛

- انتشار ثقافة الربح السريع دون النظر إلى النتائج البعيدة للصفقة؛ وبخاصة مع قصور القوانين والضوابط والتعليمات الإدارية عن متابعة الأساليب المتجددة في ابتكار أشكال جديدة للمعاملات والعقود؛

- انتقال الرأسمالية من مراحلها الإنتاجية والخدمية إلى مرحلة الرأسمالية المالية وتضخم أرباح القطاع المالي؛ مما أدى إلى الاعتقاد بأنه هو السبيل للاغتناء السريع وتزايد تراكم طبقات من الصفقات المالية البحتة التي تبعد أكثر فأكثر عن القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد واتساع أحجامها؛ بحيث أدت إلى ما يُسمى بنظرية الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار؛

- الاعتماد في التمويل وتراكماته على الإقراض بالفائدة الذي يُعتبر عملية لا تُؤدُّ بحدّ ذاتها قيمة مضافة؛

- انتشار التوريق وقبول المؤسسات المالية للتوريق بقيود قليلة وغير متطورة مع تطور الابتكارات الجديدة. وقد أدى التوريق إلى ارتباط المؤسسات المالية بعضها ببعض؛ مما أدى إلى انهيار الجميع نتيجة ذلك الارتباط؛

- نظام تداول الديون وتجاريتها والتوسع في صفقات بيع الديون اجتذب استثمارات ضخمة فيها، وهي بطبيعتها لا تُنتج زيادة حقيقية في الإنتاج المجتمعي. كما أنها كثيرة وسريعة التأثير بالأحداث السياسية والإعلامية، وهو أمر ما كان ليحصل لولا اعتماد الفائدة نظاماً للتمويل وإعادة التمويل؛



- نزعة الاستثمارات الماليّة بطبيعتها نحو الإكثار من التحوّط؛ مما أدى إلى تزايد عمليات المشتقات وزاد من ثمّ ارتباط المؤسسات بعضها ببعض مما سرّع في انتقال التأثير التراجعي من مؤسسة إلى أخرى؛

- الاعتماد الكبير على الدين العام بدلاً من الضرائب وما يولّده ذلك من تضخيم في عمليّات التداولات الماليّة المحليّة والعالميّة؛

- التزايد الكبير في الإنفاق الحربي الأمريكي مما أدى إلى تراجع القوة التنافسيّة للصناعة الأمريكيّة في الأسواق الخارجيّة وتراكم العجز في الميزان التجاري؛ الأمر الذي أضعف الثقة بالاقتصاد الأمريكي.

#### 4. الانتقادات المتعلقة بالمشتقات الماليّة: لقد تعرّضت المشتقات الماليّة إلى

انتقادات كبيرة من قبل العديد من الاقتصاديين، نوجز أهمها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- إن الأسواق الماليّة قد تحوّلت إلى نادي عملاق للقمار تُستخلص من خلاله الثروة من بين أيدي الآخرين، وأصبح يُروّج لهذه المعاملات بأنها علم إدارة المخاطر، ابتكرت أدواته التي قام بتصميمها المهندسون الماليون. وقد فضّل المحترفون المجازفة في المشتقات الماليّة عن المجازفة في الأدوات التقليديّة بحثاً عن مكاسب فوريّة؛ وبذلك نما القطاع غير المنتج؛

- إن سوق المشتقات الماليّة تُشبه إلى حدّ كبير نادي للقمار، وتشارك معه هذه المشتقات في غياب القيمة المضافة؛ لكن المشتقات هي الأسوأ من خلال غياب التنظيم وترابط المقامر فيها، إضافة إلى استخدام أموال الآخرين في نشاطها، وهو ما تنتج عنه خسائر مضاعفة على الاقتصاد بشكل عام؛

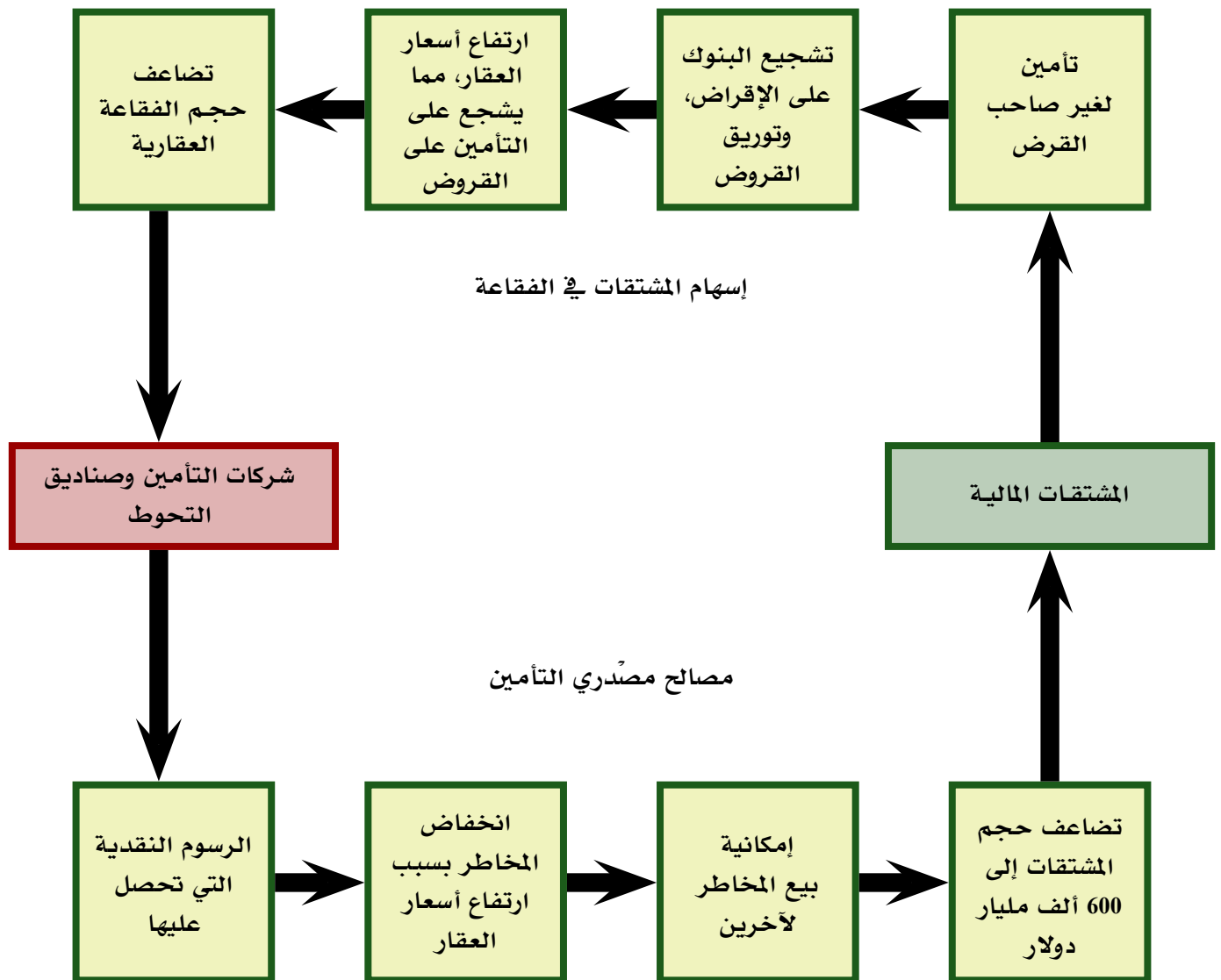
(1) راجع: سلطان بن عايض البقمي، مرجع سابق، ص: 11-12، 18-19؛ سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، مرجع سابق.

- يرى «بيتر دراكر» أن المشتقات المالية من أدوات القمار التي يجري التعامل عليها في لاس فيغاس ومونتي كارلو؛
- وصف عدد من الأكاديميين أن هذه المشتقات ليست سوى بدعة أو أكذوبة كبرى مدفوعة من قبل المؤسسات الاستثمارية، وأنها قد اقترنت بتوقعات غير واقعية لعوائد أعظم ومخاطر أقل؛
- وصف «ستيفن ليين» عام 1993 المشتقات المالية في السوق الأمريكية بقوله: «لم أر موضوع المعرفة فيه محدودة، قدر موضوع المشتقات». ويؤكد ذلك على الحاجة إلى مزيد من المعرفة عن تلك الأدوات التي اقتحمت أسواق المال وعن استخداماتها؛
- أعلن «جورج سوروس» في لجنة البنوك الأمريكية عام 1994 بأن بعض أدوات المشتقات قد تم تصميمها خصيصاً لتمكين المؤسسات الاستثمارية من المقامرة، ولم يكن بوسع هذه المؤسسات ممارستها قبل السماح لها بذلك؛
- وصف *Alfred Steinherr* المشتقات المالية بأنها وحش المالية المفترس؛
- ألقى «وارن بافيت» أحد أغنى أغنياء العالم ومن أنجح المستثمرين ورجال الأعمال في فبراير 2003، خطابه السنوي أمام الجمعية العامة لشركته بيركشاير هاثاوي *Berkshire Hathaway*. في هذا الخطاب وصف «بافيت» المشتقات المالية بأنها «قنابل موقوتة للمتعاملين بها وللنظام الاقتصادي». وأضاف: «إنها مثل جهنم: يسهل الدخول إليها ويكاد يستحيل الخروج منها». ويقول: «إن الصورة الكلية خطيرة وتتجه نحو الأسوأ». ثم ختم تعليقه بقوله: «إننا نعتقد أن المشتقات أسلحة مالية للدمار الشامل».

وهكذا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح المجال مفتوحاً لأهم المؤسسات المالية وهي البنوك، لتغامر بأخطر الأدوات المالية وهي المشتقات، وفي أهم الأصول الاقتصادية وهي العقار؛ الأمر الذي كان أحد أهم أسباب الأزمة الرأهنة.

ونبيّن في شكل تخطيطي كيف كانت المشتقات المالية سبباً في أزمة الائتمان العالمي:

شكل 6: دور المشتقات المالية في إحداث الأزمة المالية الرأهنة



**5. آثار محاكاة المنتجات المالية التقليدية:** إن هذا المنهج قائم على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية، وإذا كان من أبرز مزاياه السهولة والسرعة في تطوير المنتجات؛ حيث لا يتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير؛ بل مجرد متابعة المنتجات الرائدة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع؛ فإن سلبيّاته كثيرة منها<sup>(1)</sup>:

- تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يُضعف قناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية، ويجعلها محل شك وريبة؛ بل ستصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام البنوك الإسلامية، إذ هي لا تُحقّق أيّ قيمة مضافة؛ بل مجرد تكلفة إضافية. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تُحمّل البنوك الإسلامية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات المالية الإسلامية المقلّدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تُحقّق النتيجة نفسها؛

- لما كانت المنتجات التقليدية تناسب الصناعة المالية التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأزماتها؛ فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض للمشكلات نفسها، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من ذات المشكلات والأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية؛

- المنتج التقليدي هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محدّدة، ومحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة

(1) راجع: سامي السويلم، «المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، 2006/9/4.

وأساسها، يقود الصناعة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعلها مهددة بأن تفقد خصوصيتها وضوابطها وتصبح تابعة للآليات المالية للصناعة التقليدية. وبذلك فإن كل المشكلات والأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية ستنتقل بدورها إلى الصناعة الإسلامية. وبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للأزمات المالية التي يعاني منها العالم اليوم، سوف يصبح مجرد صدى وانعكاس لهذه الأزمات!

- لا يعني ما سبق أن جميع المنتجات التي تُقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي؛ ولكن ينبغي التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، ومحاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

بناءً على ما سبق؛ تتضح لنا أهمية تقويم المنتجات المالية الإسلامية القائمة من قبل مؤسسات مالية متخصصة في عملية التصنيف الائتماني في إطار المعايير الشرعية والموضوعية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- تصنيف المنتجات المالية الإسلامية من أجل حماية المستثمرين وحماية المؤسسات المالية الإسلامية المنضبطة من منافستها بمنتجات رديئة تُسيء إلى الصيرفة الإسلامية؛

- معرفة مدى تحقيق تلك المنتجات للأولويات التنموية، ومدى تلبيتها لاحتياجات المتعاملين؛

- معرفة مدى سلامة تطبيق تلك المنتجات بالسوق المصرفية، ومدى تميزها عن المنتجات المالية التقليدية.

## ثالثاً: استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية لتحقيق

### الاستقرار الاقتصادي

1. واقع تطوير المنتجات المالية الإسلامية: قام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بتكليف فريق علمي متخصص تمكّن من استخراج 1.357 منتجاً مالياً من 14 مرجعاً فقهياً أصيلاً من المذاهب الأربعة<sup>(1)</sup>.

وبالرغم من أهمية المنتجات المالية الإسلامية في الحياة الاقتصادية؛ إلا أن مقدار الاهتمام بدراساتها والعناية بتطويرها وتحقيق أهدافها لا يتناسب مطلقاً مع تلك الأهمية؛ وذلك للاعتبارات التالية<sup>(2)</sup>:

- مُخصّصات التطوير: حجم الإنفاق المخصص للبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك الإسلامية يكاد يكون معدوماً مقارنة بربحية هذه المؤسسات وأدائها المالي؛
- التنظيم الإداري: عدد قليل من البنوك الإسلامية يُنشئ إدارات متخصصة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتتوزع هذه المهمة في الغالب بين الهيئات الشرعية وإدارة التسويق والإدارات المختلفة للبنك؛
- الأهمية الاستراتيجية: هناك غياب واضح لتطوير المنتجات في الخطط الاستراتيجية والرؤية التي تحكم مسيرة البنوك الإسلامية؛
- الواقع العملي: تُقدّم البنوك الإسلامية الكثير من المنتجات باستمرار؛ لأن بعض المنتجات المالية الإسلامية أصبحت مجرد محاكاة للمنتجات

(1) راجع: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي: المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2008، ص: 16-18.

(2) راجع سامي السويلم، «المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد»، مرجع سابق.

التقليديّة؛ مما يؤدي إلى ما يلي:

- افتقاد للمصداقيّة بين العاملين والمتعاملين؛
- قيام بعض البنوك الغربيّة بتقديم المنتجات الإسلاميّة بغرض استقطاب الموارد الماليّة للمتعاملين؛
- عدم اقتناع العديد من البنوك المركزيّة بأهمية وجود تشريعات خاصة بالبنوك الإسلاميّة.

**2. تحديات تطوير المنتجات الماليّة الإسلاميّة:** على الرغم من تزايد الطلب محلياً وإقليمياً ودولياً على المنتجات الماليّة الإسلاميّة؛ فإنه لم يرافق ذلك تطور متكافئ على مستوى العرض، وهذا ما أحدث خللاً بين الطلب وعرض المنتجات التمويليّة والاستثماريّة التي بقيت محصورة في منتجات شبه تقليديّة لا تلبّي الاحتياجات الحقيقيّة للعملاء، إن لم تُشكّل أحياناً عوائق أمام المتعاملين من حيث تعقيدها وكثرة إجراءاتها وارتفاع تكلفتها. تعاني الصناعة الماليّة الإسلاميّة من الاعتماد المبالغ فيه على هيكله المنتجات الماليّة التقليديّة هيكله شرعيّة من أجل تطبيقها في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة. وإذا أُعتبرت هذه الممارسات مقبولة في بداية انطلاق الصناعة التي كانت تسعى إلى إثبات ذاتها كجزء من المنظومة الماليّة العالميّة؛ فمن غير المقبول الآن أن نجد البنوك الإسلاميّة تبالغ في الهيكله الشرعيّة للمنتجات الماليّة التقليديّة.

إن التطور الذي تشهده الصناعة الماليّة من شأنه أن يضاعف من متطلبات الابتكار المالي حتى وإن تميّز المحيط العام بنوع من الاستقرار النسبي من حين لآخر. ولذلك فإن الصناعة الماليّة الإسلاميّة مطالبة بإيجاد بدائل

شرعيةً للمنتجات المالية التي لا تتسجم مع الضوابط الشرعية، كالمشتقات وعمليات التوريق *securitization*، إلى جانب ضرورة توحيد المعايير المحاسبية والعقود المالية التي تتعامل بها معظم المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا ما يُمثّل أبرز الآثار للعولة المالية على البنوك الإسلامية<sup>(1)</sup>. ولعل من أبرز التحديات القائمة على مستوى الخدمات والمنتجات في البنوك الإسلامية ما يلي<sup>(2)</sup>:

- توجيه معظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيع والإجارات)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية؛

- الاختلاف بين البنوك الإسلامية في استخدام المنتج الواحد (العقود، النماذج، الإجراءات، آليات التنفيذ، الضوابط، الشفافية والتوثيق الكامل لهذه المنتجات)؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم المتعاملين للصناعة المالية الإسلامية؛

- عدم توافر بيئة مناسبة لاستحداث منتجات جديدة مشتقة أو مبتكرة، والاقتصار على عدد محدود من المنتجات أو ابتكار منتجات شاذة تخالف الإجماع؛ الأمر الذي يؤدي إلى التسرع في طرح المنتجات دون وجود مرجعية للصناعة تقوم بضبط عملية التطوير وحمايتها وتوجيهها وإدارتها بالشكل الذي يبتعد بها عن الانفرادية؛

(1) راجع: محمد بوجلال، «تقييم الجهود التطويرية للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولة على الصناعة المصرفية»، في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1-3/04/2008، ص: 348-349.

(2) راجع: عز الدين خوجة، المصرفية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 2007، ص: 66-68؛ أحمد نصار، «المصارف الإسلامية: الواقع والمأمول»، جريدة الغد، 14/07/2008، في الموقع الإلكتروني: <http://www.alghad.jol?news=32307>



- محاكاة البنوك التقليدية في تحديد تكلفة عمليات التمويل وذلك بالاسترشاد بمؤشر سعر الفائدة؛ الأمر الذي يؤدي إلى تنامي عدم ثقة العملاء وفقدان البنوك الإسلامية لأيّ تميّز أو استقلاليّة، وي طرح أهمية إيجاد مؤشر ربحية بديل عن سعر الفائدة لقياس عائد عمليات التمويل؛

- البنوك الإسلامية مطالبة أكثر من أيّ وقت مضى على رفع التحدي والاستجابة لرغبات العملاء بتطوير منتجات مصرفية ومالية بديلة لحزمة المشتقات التي أفرزتها العولمة المالية. ولما كان التطور لا يعرف التوقف وحاجات الإنسان تتجدد؛ فإن البحث عن البدائل يُشكّل لبّ التحدي الذي تواجهه الصناعة المالية الإسلامية؛

- إن مشكلات تقويم المنتجات المالية الإسلامية وسبل التغلب عليها يتركز في ثلاثة جوانب هي:

- عدم وجود هيئة مختصة بتقويم المنتجات المالية الإسلامية؛
- عدم وجود معايير لتقويم المنتجات المالية الإسلامية؛
- عدم توافر البيانات المالية عن المنتجات المالية الإسلامية.

**3. مستقبل تطوير المنتجات المالية الإسلامية:** لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى قيام السلطات النقدية والبنوك بإعادة النظر في الأدوات والمنتجات المالية والمصرفية السائدة.

والواقع أن الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية؛ تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسّع بالتورق المصرفي والمرابحة للأمر بالشراء؛ بدلاً من المشاركة

والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد؛  
وذلك للاعتبارات التالية:

- سهولة الهندسة المالية التقليدية؛

- حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة؛

- التركيز على صيغ المدائيات بحثاً عن الربح في الأجل القصير.

وإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية من الأزمة المالية؛ فإن الأمر يستدعي أن تكون لدى البنوك الإسلامية استراتيجيات واضحة تضبط عملية الابتكار المالي وتجنبها التناقض بين الأهداف النظرية والتطبيق العملي!

ويمكن التأكيد بأنه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجات تقليدية؛ فإن مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية. وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور:

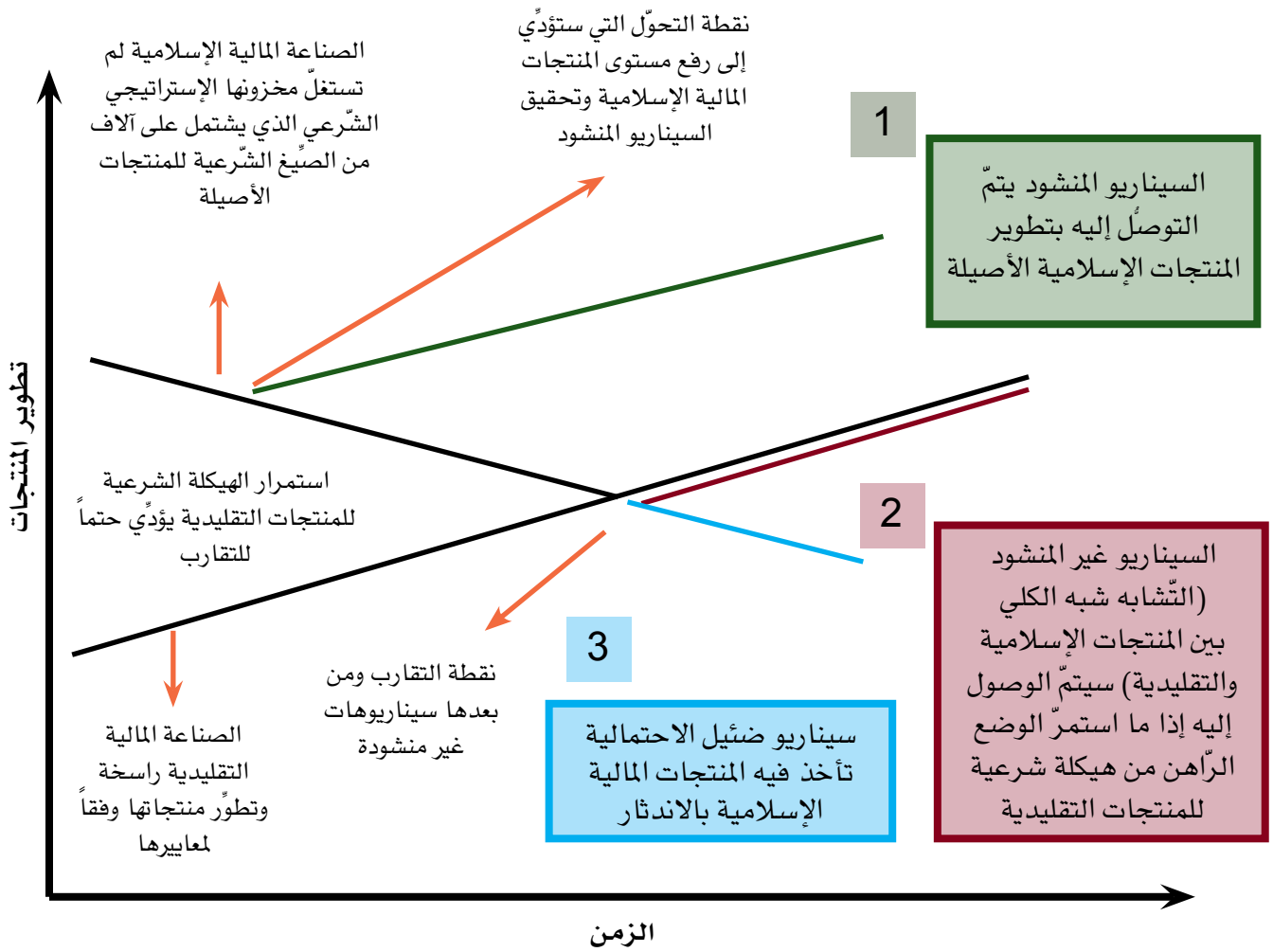
- **المشهد الأول (المأمول):** يتمثل في الاستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها؛ فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار؛ حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛

- **المشهد الثاني (المحتمل):** يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابهاً كبيراً مع المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل

حتماً على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

- **المشهد الثالث (الأقل احتمالاً):** يتمثل في اندثار المنتجات المالية الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجاتها؛ فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

### شكل 7: سيناريوهات التقارب بين المنتجات المالية الإسلامية ومثيلاتها التقليدية



المصدر: ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة القبس، الكويت، 20/01/2008، ص: 46.

**4. مركز تطوير المنتجات المالية الإسلامية:** كان المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية قد وضع خطة مستقبلية لإنشاء «مركز التسجيل وتطوير المنتجات»، ورسالة هذا المركز هي: «إيجاد البيئة المناسبة لدعم عمليات البحوث والتطوير، وتحفيز جوانب الإبداع والابتكار للمنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية واحتياجات العملاء، وإيجاد آلية مناسبة لحماية تلك المنتجات»<sup>(1)</sup>.

وتتحدّد الأهداف الأساسية لهذا المركز في خمسة مجالات رئيسة تلخصها كلمة «ثبات» وهي: ثقة، بحوث، تطوير، اعتماد، تسجيل؛ حيث:

- (ث) ثقة: العمل على بناء ودعم الثقة لدى المؤسسات المالية والأفراد؛ بحيث تبادر البنوك الإسلامية وتكثف جهودها الابتكارية في بيئة محفّزة وحامية لحقوق أصحابها، كما يتأكد العملاء من مهنية الخدمات المالية الإسلامية التي تُقدّم إليهم وسلامتها الفنيّة والشرعية؛

- (ب) بحوث: إيجاد جوّ تنافسي بين الباحثين وتوجيههم نحو البحوث التي تهتم بابتكار وتطوير المنتجات المالية وتبتعد عن التقليد والإفراط في البحوث النظرية، وذلك من خلال نظام تسجيل وحماية يحفظ لهم حقوقهم؛

- (ت) تطوير: نشر ثقافة التطوير داخل صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتحسين القدرات الابتكارية، وتسهيل تبادل الخبرات، ودعم الجهود الفردية في هذا المجال، بالإضافة إلى المبادرة باستكشاف فرص التطوير وتصميم منتجات جديدة؛

(1) عز الدين خوجة، مرجع سابق، ص: 63.

- (أ) اعتماد: وضع آليات محدّدة لاعتماد وتسجيل وترخيص المنتجات الجديدة، ويشمل ذلك توفير الإمكانيات الماديّة والبشريّة، وصياغة نظام إجراءات الإيداع، والفحص، والنشر، والاعتراض، والترخيص؛

- (ت) تسجيل: القيام بإدارة حقوق الملكية المعتمدة بدءاً من عمليات التسجيل إلى متابعة دعاوى الإلغاء ودعاوى التعدي، وكذلك تقصي التجاوزات وكشف المخالفات ومساءلة المعتدين ومتابعتهم بالطرق المناسبة.



## خاتمة

لقد استطاعت البنوك الإسلامية منذ تأسيسها في سبعينيات القرن الماضي، أن تُوفّر بديلاً للبنوك التقليدية من خلال منتجات مالية في مجالات التمويل والاستثمار التي تشمل المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والاستصناع والتأجير والمزارعة والمساواة والمغارسة، والحسابات الجارية والادخارية والاستثمارية، وصكوك التمويل والمحافظ الاستثمارية... ويمكن تطوير المنتجات المالية الإسلامية بأسلوبين هما:

- المحاكاة التطويرية للمنتجات المالية الحديثة: وهو الأسلوب الأكثر

ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية اليوم؛

- البحث عن الاحتياجات الفعلية لتنمية الاقتصاد الحقيقي وتصميم

المنتجات المناسبة لرغبات المتعاملين: وهو منهج أكثر كلفة من التقليد

والمحاكاة؛ ولكنه أكثر جدوى وأكثر إنتاجية.

وإذا كان تأثير الأزمة الراهنة في الصناعة المالية الإسلامية يأتي في إطار

تأثر المنظومة الاقتصادية العالمية، فإن الفارق سيكون بحجم التوسع في

المدىونية ومحاكاة المنتجات التقليدية.

لا شك في أن الأزمة المالية العالمية تُعتبر فرصة لتقديم صيغ وأساليب

ومنتجات التمويل الإسلامي عالمياً؛ ولكي يتم استغلال هذه الفرصة يجب

أن تحرص الصناعة المالية الإسلامية على ابتكار منتجات وأدوات مالية

تُجسّد مذهبية وخصوصية الاقتصاد الإسلامي، وتتفاعل مع المستجدات

المصرفية والمالية في إطار الضوابط الشرعية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد

الحقيقي بما يسمح بتطور هرم التوازن الاقتصادي للتمويل الإسلامي.  
أما إذا كانت منتجات الصناعة المالية الإسلامية مجرد إعادة صياغة  
للمنتجات المالية التقليدية؛ فستكون النتيجة في النهاية هي ذات الهرم  
المقلوب الذي يُهدد التوازن والاستقرار الاقتصادي!



## مصادر الفصل الثامن

1. أحمد مهدي بلوافي، «أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 22/10/2008.

2. أحمد مهدي بلوافي، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج21، ع2، 2008.

3. أحمد نصار، «المصارف الإسلامية: الواقع والمأمول»، جريدة الغد، 14/07/2008، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.alghad.jo/?news=32307>

4. رفيق يونس المصري، «الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، نوفمبر 2008، في الموقع الإلكتروني:

[http://wailah.110mb.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=598:2008-11-21-07-24-32&catid=55:2008-09-23-10-40-11&Itemid=139](http://wailah.110mb.com/index.php?option=com_content&view=article&id=598:2008-11-21-07-24-32&catid=55:2008-09-23-10-40-11&Itemid=139)

5. سامر مظهر قنطقجي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004.

6. سامي السويلم، «5 معايير أساسية للتأكد من خلو المنتجات الإسلامية من الربا»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، ع5458، 20/09/2008، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2008/09/20/article\\_155583.html](http://www.aleqt.com/2008/09/20/article_155583.html)



**7.** سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، 2008/10/16، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=26&pg=5&aid=4876>

**8.** سامي السويلم، «المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، 2006/9/4.

**9.** سامي السويلم، «صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي»، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000.

**10.** سلطان بن عايض البقمي، «المحاسبة المالية وتحديات الهندسة المالية»، في الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة حول: السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، 2007/11/14-13.

**11.** صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

**12.** عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994.

**13.** عبد الكريم قندوز، «الهندسة المالية الإسلامية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج20، ع2، جدة، 2007.

**14.** عز الدين خوجة، المصرفية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، 2007.

**15.** محمد القطان، في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور الاقتصاد

الإسلامي، مجلة المجتمع، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.](http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InSectionID=76&InNewsItemID=298430)

[asp?InSectionID=76&InNewsItemID=298430](http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InSectionID=76&InNewsItemID=298430)

**16.** محمد بوجلال، «تقييم الجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة

إلى مقارنة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة

على الصناعة المصرفية»، في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي،

جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 3-1/04/2008.

**17.** معبد علي الجارحي، «الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي»،

مصرف الإمارات الإسلامي، 2008.

**18.** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية

في الفقه الإسلامي: المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2008.

**19.** منذر قحف، «الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل»، في الأزمة

المالية بعين إسلامية، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.](http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=147222)

[php?lang=A&id=147222](http://www.islamweb.net/ver2/archive/readArt.php?lang=A&id=147222)

**20.** ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة

القبس، الكويت، 20/01/2008.

**21.** وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، «الأزمة المالية العالمية

وأثرها على الاقتصاد العراقي»، 2009.

**22.** يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، مجلة

المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع358، ديسمبر 2008.



## الفصل التاسع

كفاءة هيغ وأساليب التمويل الإسلامي  
في احتواء الأزمات والتقلبات الدورية

## تمهيد

يعتمد التمويل الإسلامي على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركة الاقتصادية الحقيقية، في حين يعتمد التمويل التقليدي على آلية الفوائد الربوية المسبقة التي تُتمّي الاقتصاد الرمزى المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي؛ ومن ثمّ فهو يُعدّ من بين العوامل الأساسية للأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية.

لقد شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية تطورات عديدة في شكل مبتكرات ومنتجات مالية تحت مسمى «الهندسة المالية» التي كان من أبرز نتائجها «المشتقات المالية» والتوريق، بشكل صعب مهمّة السلطات النقدية والمالية في مراقبتها ومتابعتها؛ الأمر الذي أدى إلى توالي الأزمات المالية التي أخلت بالاستقرار الاقتصادي.

وبيّنت الأزمة المالية الحالية للنظام المالي والمصرفي التقليدي حجم الخسائر في الأصول المالية والتي تُقدّر بأكثر من 50 ألف مليار دولار، وتحوّلت إلى أزمة اقتصادية بدأت بحالة من الركود والكساد.

وقد ظهرت أهمية التمويل الإسلامي الذي يربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي في احتواء الأزمات الاقتصادية والمالية والدورات المرتبطة بها.

وسوف نبرز الكفاءة الاستخدامية للتمويل الإسلامي في التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية؛ حيث سنعرّض في هذه المداخلة للمحاور التالية:

**أولاً: إشكالية ضعف الكفاءة الاقتصادية لنظام التمويل التقليدي**

**وآثارها السلبية؛**

ثانياً: الكفاءة التمويليّة المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدّد أساليب التمويل الإسلامي؛

ثالثاً: كفاءة التمويل الإسلامي المتعلّقة باحتواء التقلبات الاقتصاديّة الدوريّة؛

رابعاً: الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال وصيغ التمويل الإسلامي؛  
خامساً: تقدير الكفاءة التطبيقية المتوقّعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي.



## أولاً: إشكالية ضعف الكفاءة الاقتصادية لنظام التمويل التقليدي وأثارها السلبية

1. الآثار السلبية الخطيرة للوساطة المالية والمصرفية التقليدية: تقوم الوساطة المالية المصرفية التقليدية على أساس آلية الفوائد المسبقة المضمونة، فالبنك يقترض بفائدة من وحدات الفائض ويقترض بفائدة أعلى منها لوحدات العجز، ومن الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة يُحقّق البنك فائدة تُشكّل تكلفة يتحمّلها المُستثمر والمودع. إن لهذه الوساطة والتمويل المقدم من خلالها، جملة من الآثار السلبية البالغة الخطورة، ومن بينها نذكر<sup>(1)</sup>:

- إن التمويل التقليدي يؤدي إلى تركّز الثروة؛ فالأموال في ظل هذه العلاقة العقدية، تسير باتجاه الوحدات التي تكسب دائماً؛ أي الوحدات التي تُقرض بفائدة، وتتحوّل في المحصلة عن وحدات العجز التي تلتزم بردّ القروض مع الفوائد سواء كانت هذه القروض استهلاكية أم إنتاجية، وسواء ربحت هي من استغلال هذه الأموال أم خسرت، فالتمويل التقليدي يؤدي إلى تمركز الملكية على خلاف التمويل الإسلامي الذي يسعى لتوسيع قاعدة الملكية؛

- إن التمويل التقليدي يسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي التكاليف التي يدفعها المُستثمر للممول الوسيط وينتقل عبؤها للمستهلكين عبر الأسعار، وإذا عرفنا بأن التمويل وظيفة أساسية؛ فهذا يعني أن آلية التمويل التقليدي مصدر رئيس من مصادر التضخم الذي يُعرف

(1) راجع: عبد الجبار السبهاني، «آثار التمويل الربوي»، في الموقع الإلكتروني:

<http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY/default.aspx?pg=7490a7ab-b127-4408-817f-1a8e6dd0b408>

بتضخم دفع التكلفة، ولن تستطيع السلطات النقدية الحد من هذا التضخم حتى وإن استخدمت سعر الفائدة كأداة لتحقيق الاستقرار السعري؛

- إن التمويل التقليدي يُرحّل كل مخاطر النشاط الاقتصادي إلى فئة من المستثمرين، بعد أن يحتاط لمخاطرة الإقراض بالضمانات الكافية، ولأجل ذلك فالنشاط الاقتصادي يكون رهين حالة التفاؤل أو التشاؤم التي تسيطر على المنظمين، وهو أمر تسبّب في الدورات الاقتصادية في أحيان كثيرة. ولو اشترك جميع الأطراف في تحمّل مخاطرة النشاط الاقتصادي كما في المشاركة والمضاربة؛ فإن ذلك يؤدي إلى تحقّق الحوافز الملائمة للاستثمار، وهذا ما جعل المدرسة الألمانية تميّز بين رأس المال الخامل (الريوي) ورأس المال النشط. إن الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية تستدعي وجود هذا النوع من رأس المال *Venture Capital* الذي يتحمّل المخاطرة؛

- إن التمويل التقليدي يمثّل عقبة أمام الاستثمار الحقيقي، والمنظم كما أكد على ذلك «كينز» *Keynes* الذي يفاضل بين تكلفة التمويل ممثلة في سعر الفائدة والكفاءة الحديثة للاستثمار أو الربح الذي يتوقّع الحصول عليه من العملية الاستثمارية، وعندما لا يكون الفرق بين الكفاءة الحديثة للاستثمار وسعر الفائدة كافياً لإقناع المنظم؛ فإنه لن يستثمر في المشروع، وهذا يعني أن الفائدة أصبحت قيلاً مؤسسياً مسبقاً على الاستثمار الحقيقي والطاقة الإنتاجية التي ترتفع به؛

- إن التمويل التقليدي ينتقل باتجاه الوحدات المليئة التي تستطيع

تقديم الضمانات الماليّة الكافية، أما المستثمر الذي لا يستطيع تقديم هذه الضمانات فلن يحصل على التمويل المطلوب ولو كان كفوّاً، وهذا يعني أن التمويل التقليدي سيء تخصيص السيولة؛

- إن التمويل التقليدي يميل إلى التمويل قصير الأجل، وهذا يعني أن فرص الاستثمار الحقيقي طويل الأجل لا تنافس التوظيفات والتمويلات التجاريّة القصيرة؛

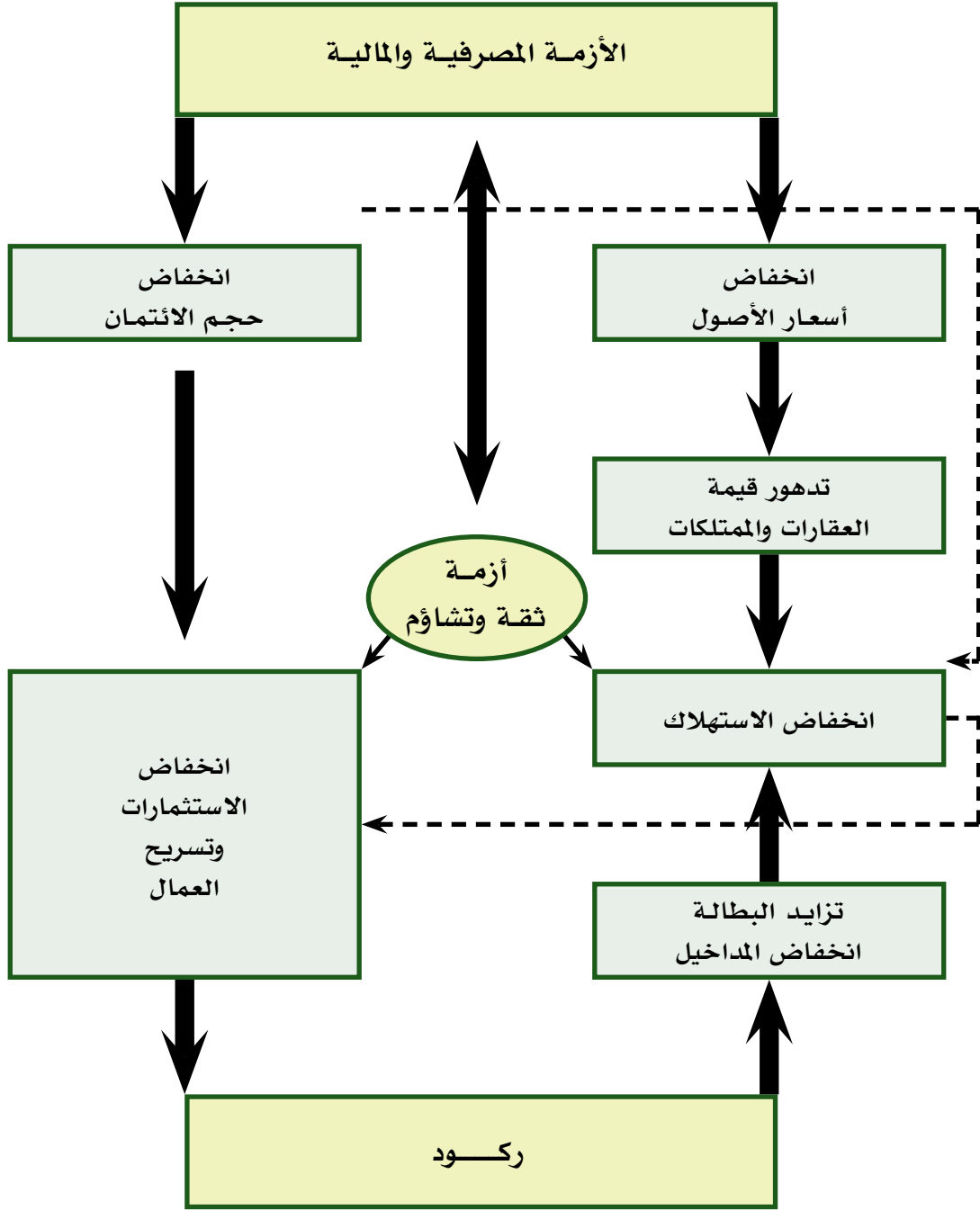
- إن التمويل التقليدي يفتقر إلى الكفاءة الاقتصاديّة؛ لأنه لا يتضمن آلية لإعادة توجيه الموارد الماليّة إلى الاستخدامات الأكثر جدوى اقتصاديًّا واجتماعيًّا؛

- إن التمويل التقليدي يتسبّب في الدورات التي تُؤثّر في النشاط الاقتصادي، فقد أشار «ويكسل» *Wicksell* إلى الاختلاف بين معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة النقدي ودوره في إحداث الدورات الاقتصاديّة، كما أشار «فريدمان» *Friedman* إلى المتغير النقدي ودور الاضطراب في تدفقه في تفسير الأزمات الاقتصاديّة، وما يعنيه ذلك من تراجع لفرص النمو.

ولقد أسهمت آليات وأساليب التمويل التقليدي في تطور وتفاقم الأزمة المصرفيّة والماليّة الحاليّة وتحولها إلى أزمة اقتصاديّة، ونقلت النُظم الرأسماليّة تكاليفها على جميع الشعوب، وتحولت إلى حالة ركود كما هو مبين في الشكل التالي:



شكل 1: تحوُّل الأزمة المصرفية والمالية إلى أزمة ركود



المصدر:

Nicolas Couderc et Olivia Montel-Dumont, *Des subprimes à la récession : Comprendre la crise*, La documentation Française, Paris, 2009, P. 34.

## 2. آثار الابتكارات الماليّة في الاستقرار الاقتصادي: يرى الاقتصادي الأمريكي

«مينسكي هيمان» *Minsky Hyman* الذي اشتهر بتفسير الأزمات الماليّة،

بأن عدم استقرار النظام المالي أمر طبيعي في النظام الرأسمالي، ومما

يزيد في ذلك الابتكارات الماليّة<sup>(1)</sup>، وهو يُعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين

درسوا أثر الابتكار المالي في فعاليّة السياسة النقديّة؛ حيث يمكن أن تؤدي

الابتكارات الماليّة إلى ضعف أثرها الاقتصادي؛ وذلك للاعتبارات التالية<sup>(2)</sup>:

- إن أدوات السياسة النقديّة مثل: نسبة الاحتياطي الإلزامي أو معدل

الفائدة، تصبح عديمة الجدوى نظراً لقدرة المؤسسات الماليّة على

ابتكار أدوات ماليّة تُمكنها من تجاوز قيود السياسة النقديّة؛ فقد

استخدمت المؤسسات الماليّة عمليّات «إعادة الشراء» لحل مشكلة

الاحتياطي الإلزامي؛ حيث يبيع البنك سندات حكوميّة بثمن محدد

على أن يشتريها من البائع نفسه بثمن أعلى؛ ومن ثمّ لا يحتاج عند

ممارستها إلى حجز احتياطي إلزامي مقابل السيولة التي يحصل

عليها؛

- يمكن للبنوك الاقتراض من سوق العملات الأجنبيّة *Eurodollar* أو

اللجوء إلى غيرها من الأدوات التي تُمكنها من الحصول على السيولة

دون حجز احتياطي إلزامي؛ والنتيجة هي نقص فعاليّة السياسة

النقديّة ومن ثمّ ضعف أثرها الاقتصادي؛

- أدى التطور المستمر في الأدوات والآليات التمويليّة إلى تراجع الدور

(1) عبد الكريم قندوز، «الهندسة الماليّة الإسلاميّة»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج20، ع2، جدة، 2007، ص: 14.

(2) راجع: سامي السويلم، «صناعة الهندسة الماليّة: نظرات في المنهج الإسلامي»، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفيّة للاستثمار، ديسمبر 2000، ص: 6-7؛ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص: 14-16.

التقليدي للبنوك، وهو قبول الودائع تحت الطلب ثم إقراضها لآجال مختلفة، وكذلك تراجع الفوارق بين المؤسسات المالية المختلفة؛

- صعوبة مراقبة كل ما يحيط بالابتكار المالي وتوقع نتائجه من الناحية العملية؛ لأنه عملية مستمرة تُضيف عنصر عدم اليقين إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها البنوك المركزية؛ الأمر الذي يُحتم عليها الأخذ في الاعتبار التغييرات التي تُحدثها الابتكارات المالية؛

- إن بعض التطورات التي تحدث في الإبداعات والابتكارات المالية يمكن أن تُغيّر من الطريقة التي يتأثر بها الاقتصاد نتيجة عمل السياسة النقدية، كما أنه يُحتمل أن تؤدي إلى التأثير في محتوى ومدلولات المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة أو لاتخاذ قراراته بخصوص سياسته النقدية؛

- يمكن اعتبار أن الابتكار المالي من أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ ذلك أن الأنظمة والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات وتحقيق الاستقرار، بينما الابتكار (أساس الهندسة المالية) بحسب تعريفه أصلاً، هو خروج عن السائد المستقر؛ ومن ثمّ سبب لحدوث قدر من عدم الاستقرار؛

- الابتكار المالي سلاح ذو حدين: فهو نافع ومفيد عندما يُحقق المصالح المشروعة؛ إذ يرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية؛ ومن ثمّ يزيد من مستوى الرفاهية، وهذه الزيادة في الرفاهية تعادل ما قد يحدث من عدم استقرار بسبب طبيعة الابتكار. لكن إذا خلا الابتكار المالي من هذه الايجابيات، وكان المقصود منه هو مجرد تجاوز الأنظمة

وتخطي السياسات لزيادة الربحية؛ فسوف يؤدي إلى عدم استقرار الأسواق المالية دون مقابل من الرفاه الاقتصادي؛ - يزداد الأمر سوءاً حينما تتبنى البنوك المركزية سياسات تُدعم هذا النوع من التعاملات، على غرار موقف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي من صندوق التحوط (LCTM) الذي تعثر عام 1998؛ حيث قرّر التدخل لإنقاذه بالتعاون مع 14 من المؤسسات المالية بتسهيل تمويلي يُقدّر بنحو 3.6 مليار دولار لمنعه من الإفلاس. في هذه الحالة تصبح المؤسسات المسؤولة عن الاستقرار الاقتصادي هي نفسها التي تُقدم الدعم لهذه التعاملات والمنتجات المالية التي تُعرقل أهدافها وتُعيق تحقيق مقاصدها الأساسية.

وكانت مجلة *Economist* قد نُشرت عام 1999 مقالاً لبيتر دركر تحت عنوان «الابتكار أو الموت» *Innovate or Die*؛ أشار فيه إلى أن الصناعة المالية تعاني اليوم من التدهور والتراجع نظراً لأن المؤسسات المالية المهيمنة على الخدمات المالية لم تُقدم أيّ ابتكار ذي أهمية؛ حيث إن أهم الابتكارات المالية خلال العقود الثلاثة الماضية كانت في الغالب مشتقات مالية زعموا أنها «علمية»؛ لكنها في حقيقة الأمر لن تكون أكثر علمية من أدوات القمار<sup>(1)</sup>. ولقد كان للأزمة المالية الحالية بيئة تنظيمية وتشريعية تناسبها؛ حيث إن سوق مشتقات الائتمان كان شبه معدوم في أواخر تسعينيات القرن الماضي؛ لكنه نما بدرجة غير عادية في مطلع القرن بعدما أقر الكونغرس الأمريكي تشريعاً عام 2000 (*Commodity Futures Modernization Act*) يمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات؛ ولهذا السبب لا توصف مشتقات الائتمان

(1) راجع: سامي السويلم، «صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي»، مرجع سابق، ص: 9.

في العقود والوثائق القانونية بالتأمين (*insurance*) مع أنها كذلك في الحقيقة؛ لأنها في هذه الحالة ستخضع لقوانين التأمين؛ بل توصف بأنها مقايضة (*swaps*) لتتمتع بحماية هذا التشريع<sup>(1)</sup>.

وقد تضاعف حجم هذه المشتقات بأكثر من 6 مرات؛ فانتقل من 100.000 مليار دولار سنة 1998 إلى أكثر من 330.000 مليار دولار سنة 2005 إلى حوالي 600.000 مليار دولار سنة 2008؛ وهو نمو غير متوافر في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الحقيقي<sup>(2)</sup>.

ولذلك يرى أحد الباحثين ضرورة الارتقاء بوعي المستثمرين من خلال تأسيس مؤسسات «أمن مالي»، تقيم الأدوات الاستثمارية المعروضة، وتشرح نتائجها السابقة، والآثار التي ترتبت على شرائها، والأزمات التي نتجت منها، وتوفير معلومات واضحة عنها، تماماً كما يستخدم مستهلك المواد الغذائية المعلومات المنشورة على المعلبات الغذائية لمعرفة صلاحيتها ومكوناتها وغيرها من المعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الصحيحة<sup>(3)</sup>.

**3. الانتقادات المتعلقة بالمشتقات المالية:** لقد تعرّضت المشتقات المالية إلى انتقادات كبيرة من قبل العديد من الاقتصاديين<sup>(4)</sup>، نوجز أهمها في الجدول التالي:

(1) سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، في الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص: 45-46.

(2) راجع: أحمد مهدي بلواي، «أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 2008/10/22، ص: 7.

(3) راجع: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 358، ديسمبر 2008، ص: 25-26.

(4) راجع: سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، مرجع سابق.

## جدول 1: الانتقادات المرتبطة بالمشتقات المالية

المصدر	وصف المشتقات المالية
عدد من الأكاديميين	«سوق المشتقات المالية = نادي عملاق للقمار» «الترويج لعلم إدارة المخاطر = أكذوبة كبرى»
«بيتر دراكر»	«المشتقات المالية من أدوات القمار التي يجري التعامل عليها في لاس فيغاس ومونتي كارلو»
«جورج سوروس»	«إن بعض أدوات المشتقات قد تم تصميمها خصيصاً لتمكين المؤسسات الاستثمارية من المقامرة»
«ستيفن ليين»	«لم أر موضوعاً المعرفة فيه محدودة، قدر موضوع المشتقات»
«Alfred Steinherr»	«المشتقات المالية = وحش المالية المفترس»
«Warren Buffett»	«المشتقات المالية = أسلحة مالية للدمار الشامل»

وهكذا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح المجال مفتوحاً لأهم المؤسسات المالية وهي البنوك، لتغامر بأخطر الأدوات المالية وهي المشتقات، وفي أهم الأصول الاقتصادية وهي العقار؛ الأمر الذي كان أحد أهم أسباب الأزمة الراهنة.

**4- آثار محاكاة المنتجات المالية التقليدية:** إن هذا المنهج قائم على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية، وإذا كان من أبرز مزاياه السهولة والسرعة في تطوير المنتجات؛ حيث لا يتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير؛ بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع؛ فإن سلبياتها كثيرة منها<sup>(1)</sup>:

- تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية من ورائها، وهذا ما يُضعف قناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية، ويجعلها محل شك وريبة؛ بل ستصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام البنوك الإسلامية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة؛ بل

(1) راجع: سامي السويلم، «المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، 2006/9/4.

مجرد تكلفة إضافية. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تُحمل البنوك الإسلامية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات المالية الإسلامية المُقلّدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تُحقّق النتيجة نفسها؛

- لما كانت المنتجات التقليدية تناسب الصناعة المالية التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأزماتها؛ فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض للمشكلات نفسها، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من ذات المشكلات والأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية؛

- المنتج التقليدي هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محدّدة، ومحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يقود الصناعة المالية الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعلها مهدّدة بأن تفقد خصوصيّتها وضوابطها وتصبح تابعة للآليات المالية للصناعة التقليدية. وبذلك فإن كل المشكلات والأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية ستنتقل بدورها إلى الصناعة الإسلامية. وبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحلّ للأزمات المالية التي يعاني منها العالم اليوم، سوف يصبح مجرد صدى وانعكاس لهذه الأزمات!

- لا يعني ما سبق أن جميع المنتجات التي تُقدّمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي؛ ولكن ينبغي التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، ومحاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

بناءً على ما سبق؛ تتضح لنا أهمية تقويم المنتجات المالية الإسلامية القائمة من قبل مؤسسات مالية متخصصة في عملية التصنيف الائتماني في إطار المعايير الشرعية والموضوعية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- تصنيف المنتجات المالية الإسلامية من أجل حماية المستثمرين وحماية المؤسسات المالية الإسلامية المنضبطة من منافستها بمنتجات رديئة تُسيء إلى الصيرفة الإسلامية؛
- معرفة مدى تحقيق تلك المنتجات للأولويات التنموية، ومدى تلبيتها لاحتياجات المتعاملين؛
- معرفة مدى سلامة تطبيق تلك المنتجات بالسوق المصرفية، ومدى تميزها عن المنتجات المالية التقليدية.





## ثانياً: الكفاءة التمويلية المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد أساليب التمويل الإسلامي

1. التعريف بصيغ وأساليب التمويل الإسلامي: يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة أهمها<sup>(1)</sup>:

- أسلوب التمويل التشاركي: هو نوع من التمويل يشمل المشاركة والمضاربة:

• **المضاربة:** هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج «العمل ورأس المال» في عملية استثمارية تُحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين؛ وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيّدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة؛

• **المشاركة:** هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها وتقليبها في النشاطات المختلفة؛ بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال؛ والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معاً؛ ومن ثمّ يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتعدد المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...

(1) راجع: صالح صالح، المنهج الترموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 402-408.

- أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المُرَابِحَة وبيع السَّلَم:

• **بيع المُرَابِحَة:** هي عقد من عقود الاستثمار التجاريّة، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عمليّة بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح؛ أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري؛

• **بيع السَّلَم:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل؛ فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدّد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري؛

- أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري: هو نوع من التمويل يشمل الاستصناع والتأجير:

• **الاستصناع:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيَّناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد؛

• **التأجير:** يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدّات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محدّدة مقابل إيجار دوري، ويتّخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

- أسلوب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:

● **المُزارعة:** هي تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما؛

● **المُساقاة:** هي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتتميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛

● **المُغارسة:** هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المُبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

- أسلوب التمويل التكافلي والتضامني: هو نوع من التمويل يشمل:

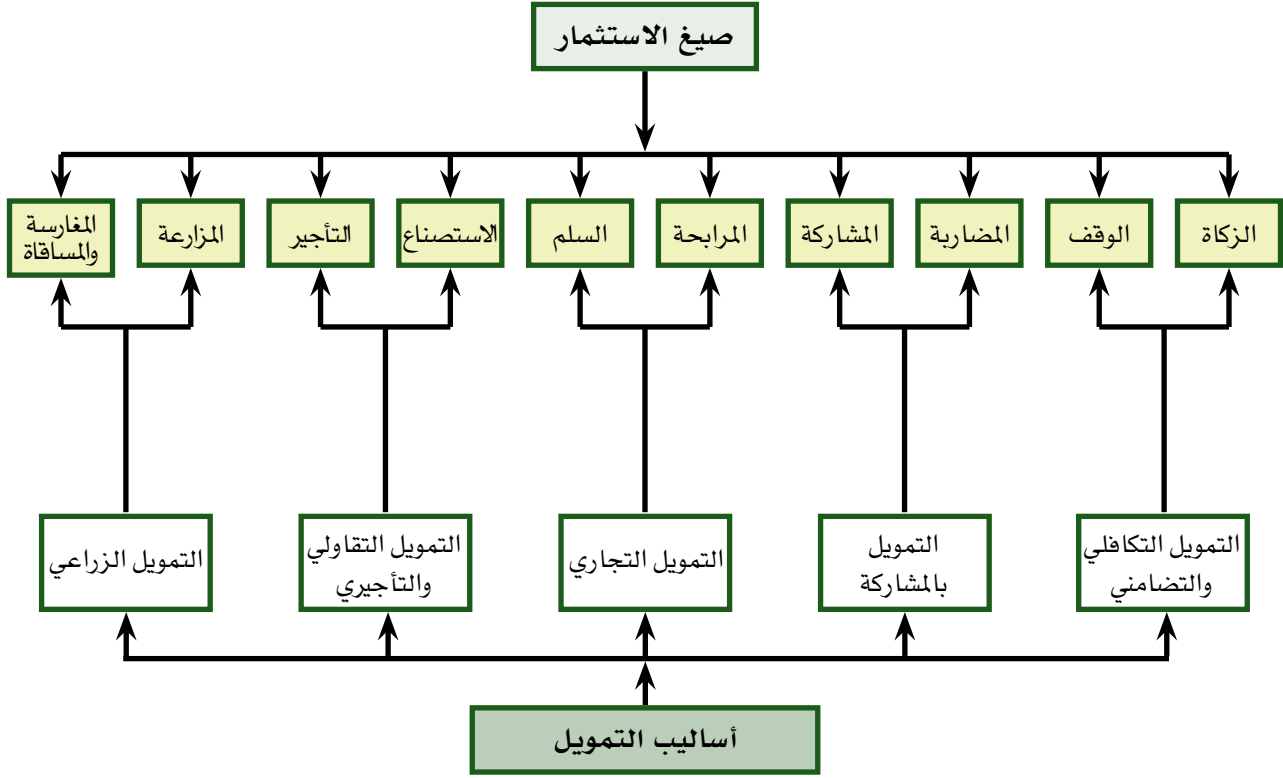
● **التمويل التكافلي الوقفي:** هو تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تُخصَّص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة؛

● **التمويل التضامني الزكوي:** هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية.

إن هذا التنوع الصيغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها

وحجمها ومجال نشاطها. وفيما يلي نوجز صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها في هذا الشكل التخطيطي:

شكل 2: صيغ الاستثمار وأساليب التمويل المرتبطة بها



**2. خصائص الكفاءة التمويلية لأساليب التمويل الإسلامي:** تتميز صيغ التمويل الإسلامي بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية، نبرزها في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

- **الخاصية الأولى:** ارتباط ربح الممول في جميع صيغ التمويل الإسلامي بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال؛
- **الخاصية الثانية:** ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب

(1) المرجع السابق، ص: 408.

يقلُّ من الطرق الربويَّة التي تُحوِّل الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي؛ بحيث كل عمليَّة انتقال للملكيَّة أو السلع أو الخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات الماليَّة والنقديَّة.

ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات، ومع انتشار الأساليب الربويَّة لم يُعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطاً أحدهما بالآخر ارتباطاً عضويّاً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي، وهذا يدل على أن تلك الاقتصادات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها؛ بينما يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً في ظل نظام المشاركة، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار الاستثمار الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي.

ولقد انتشر التمويل الإسلامي بدرجة جعلت منه بديلاً للتمويل التقليدي؛ لكن الديون التي تهدف للربح في التمويل الإسلامي لا تنشأ إلا مقابل نشاط حقيقي، من سلع ومنافع وخدمات. ولما كانت الفائدة الربويَّة في جوهرها دين في الذمة دون مقابل حقيقي؛ فإن استبدالها بعقود التمويل الإسلامي كالبيع الآجل والسلم، يحقق هدفين هما:

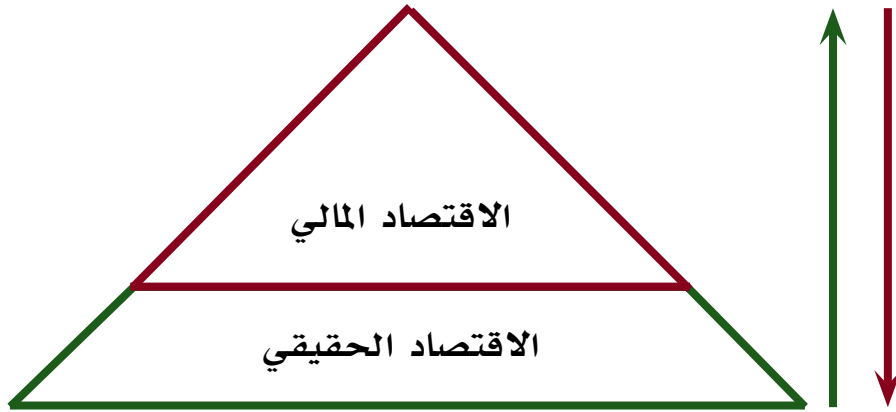
- تحجيم المديونيَّة ومنع نموها دون ضوابط؛
  - توجيه التمويل لتوليد القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي؛
- وهذا ما يسمح بتحقيق عائد للتمويل من خلال القيمة المضافة التي أسهم في إيجادها.

وهذا ما يُبيِّن الفرق بين كفاءة التمويل الإسلامي الذي يستحق عوائد المشاركة؛ لأنه يتم في إطار حركية اقتصادية حقيقية. بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة.

**3. المعايير والمؤشرات الموضوعية لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي:**  
هناك خمسة معايير ومؤشرات موضوعية تُبيِّن مدى سلامة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي ومنتجاتها، نستعرضها فيما يلي:

- معيار ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي: يُؤكِّد هذا المعيار أن النتيجة الطبيعية لآلية الفوائد المسبقة هي أن ينمو الاقتصاد المالي بمتتالية هندسية بينما ينمو الاقتصاد الحقيقي بمتتالية حسابية، وهو ما يؤدي إلى حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية سواء من خلال الانهيار أو الإفلاس. والتمويل الإسلامي مقيّد دائماً بمعدلات المشاركة المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي؛ ولذلك فإن نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية تكون محدودة ولا يمكن أن تصبح أضعاف الثروة؛ وبذلك فإن صيغ المشاركات المتنوعة تضمن النمو المستدام لهم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي، كما هو مبين في الشكل التالي:

### شكل 3: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي



بينما تؤدي آليات الفوائد المسبقة إلى اختلال هرم التوازن الاقتصادي لصالح التفاقم المتوالي للمديونيّات، فيصبح الهرم مقلوباً في غير صالح النمو الاقتصادي الحقيقي؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم الاقتصاد الحقيقي بلغ على مستوى العالم حوالي 50.000 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي حجم الاقتصاد المالي والنقدي حوالي 500.000 مليار دولار! ونوضّح ذلك في الشكل التالي:

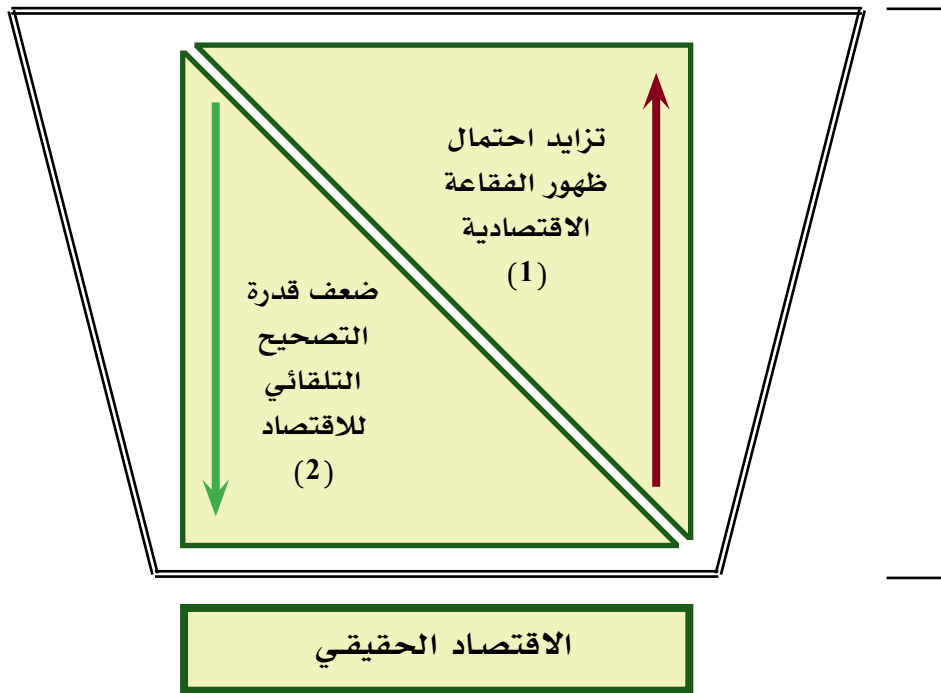
### شكل 4: الهرم المقلوب في ظل آليات التمويل التقليدي



ويُشير الوضع المعكوس للهرم إلى أن حجم الصفقات الماليّة يتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي الذي نشأت عليه؛ حيث يتّضح من ملاحظة الهرم المقلوب أن قاعدته تقوم على مساحة الاقتصاد الحقيقي المتمثل في إنتاج السلع والخدمات، ومن الطبيعي أن يرافق هذا النشاط تعاملات ماليّة تُعبّر عن هذا النشاط. ولكن عندما تبدأ هذه التعاملات بالتحرك بوتيرة منفلّته؛ فإن حجمها سيبدأ بتجاوز حجم الاقتصاد الحقيقي ولن تُعبّر القيمة التي يتم التبادل بها عن القيمة الحقيقيّة للصفقة! من هنا وفي داخل الهرم ستبدأ احتمالات ظهور «الفقاعة الاقتصاديّة» *Bubble*.

ويمكن تصميم صورة الهرم المقلوب على النحو التالي:

#### شكل 5: الفقاعة الاقتصاديّة في ظل آليات التمويل التقليدي



المصدر: وزارة الماليّة العراقيّة، الدائرة الاقتصاديّة،  
«الأزمة الماليّة العالميّة وأثرها على الاقتصاد العراقي»، 2009، ص: 11.



بـحيث:

- القاعدة تمثّل الاقتصاد الحقيقي؛  
- الهرم يمثّل التعاملات الماليّة وهو أكبر من حجم الاقتصاد الذي قام عليه؛

- المستطيل داخل الهرم يشمل مثلثين:

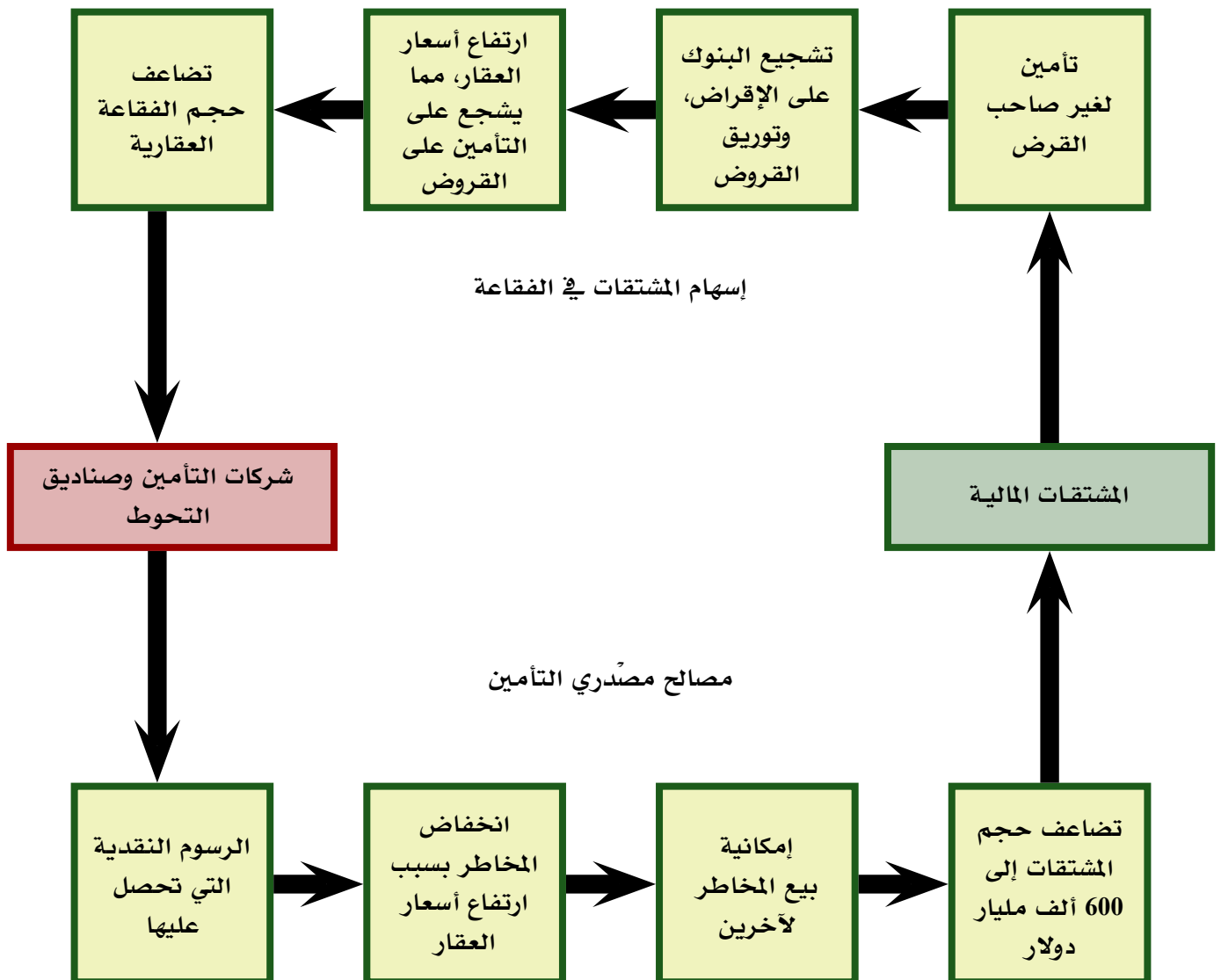
● **المثلث (1):** يتوسّع صعوداً وهو يمثّل تزايد احتمالات ظهور الفقاعة الاقتصاديّة كلما توسّع حجم الهرم؛ حيث إن قيمة الصفقات تكون أبعد ما يمكن عن قيمة الأصول التي تمثّلها، وهنا ستستمر الفقاعة بالتوسّع إلى أن تصل إلى الحدّ الذي يؤدي إلى انفجارها. وكلما كانت في أعلى الهرم؛ كان انفجارها أكثر تأثيراً؛

● **المثلث (2):** يضيق صعوداً وهو يمثّل قدرة الاقتصاد على التصحيح؛ إذ يكون ذلك أسهل عند القاعدة عندما يكون حجم التعامل المالي قريباً من حجم الاقتصاد الحقيقي، بينما تقل كلما ارتفعت لقمة الهرم؛ حيث تتناقص القدرة الذاتية في معالجة آثار انفجار الفقاعة كلما ابتعدنا عن الاقتصاد الحقيقي.

- معيار ارتباط التمويل بالحركيّة التجاريّة الحقيقيّة: يؤكّد هذا المعيار أن التمويل يكون تابعاً للحركيّة التجاريّة وليس العكس؛ حيث إن التمويل أياً كان شكله وصيغته فهو وسيلة لتحقيق الحركيّة التجاريّة؛ ومن ثمّ المنافع التي تنتج عنها، وعائد التمويل سواء كان معدل ربح أو هامش الربح في البيع المؤجّل لا يمكن سداه إلا من خلال التبادل الحقيقي للسلع والخدمات. وهناك فرق بين الزيادة مقابل الأجل في البيع والزيادة في القرض؛ حيث إن الأولى مشروعة لأنها مرتبطة بالبيع والمتاجرة في السلع والخدمات كمخرجات للنشاط الاقتصادي الحقيقي.

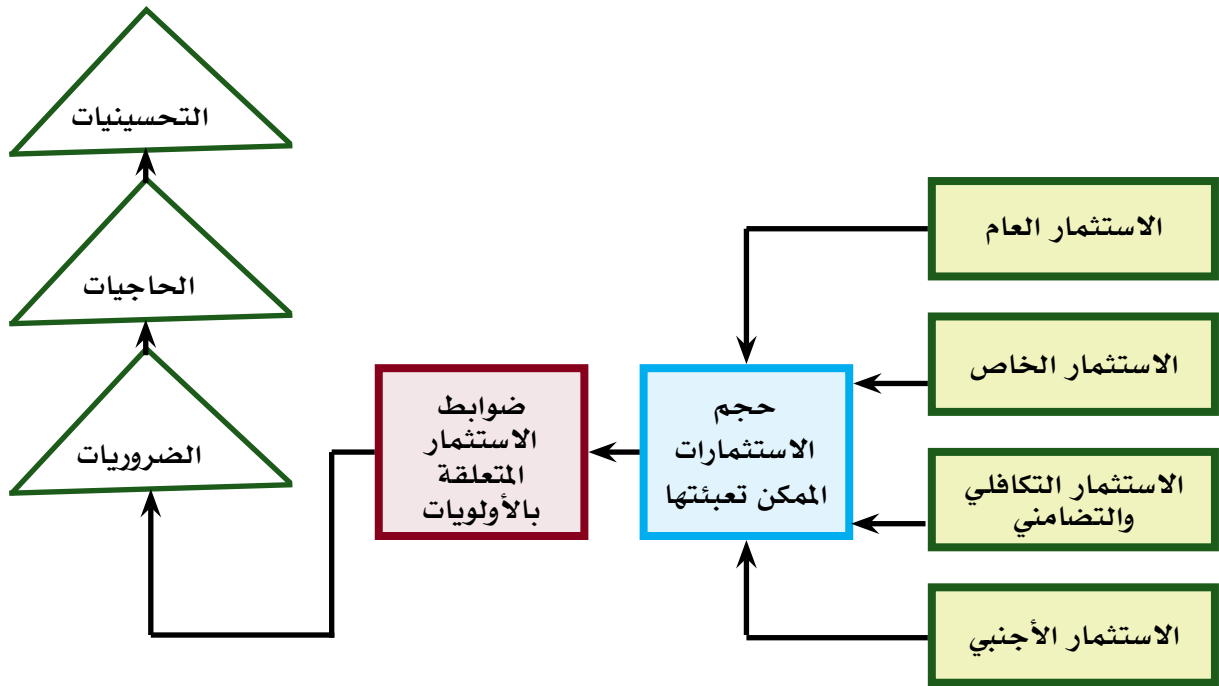
فالتمويل في الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالحركية التجارية بتبادل السلع والخدمات في دائرة الأولويات المجتمعية؛ على خلاف التمويل للنشاط التجاري الصوري والآجل الذي لا يرتبط بالتملك الحقيقي كما هو الوضع في الاقتصادات الحديثة وعقودها الآجلة والمشتقات والتوريق المرتبطة بها، والتي أدت إلى حدوث الأزمة المالية الحالية. ونبين في شكل تخطيطي كيف كانت المشتقات المالية سبباً في أزمة الائتمان العالمي.

### شكل 6: دور المشتقات المالية في إحداث الأزمة المالية الراهنة



- معيار المصالح الحقيقية: يتطلب هذا المعيار ارتباط حركة التمويل بحركة النشاط الاقتصادي الحقيقي في دائرة الأولويات المجتمعية الاقتصادية التي تضمن تحقيق المصلحة بدءاً من الضروريات فالحاجيات فالتحسينيات، في حين أن التمويل في الاقتصاد الوضعي لا يرتبط بالأولويات، وقد يكون هرم ترتيب الأولويات مقلوباً أو مضطرباً؛ بحيث هناك مجالات مهمة لا تتوسع المؤسسات المصرفية والمالية في تمويلها؛ بينما تُمول نشاطات ترفيئة كمالية أو مضاربية تُسهم في تطور المديونية ونمو الاقتصاد المالي المضاربي.

شكل 7: أنواع الاستثمار المحققة للمصلحة المتعلقة بالأولويات



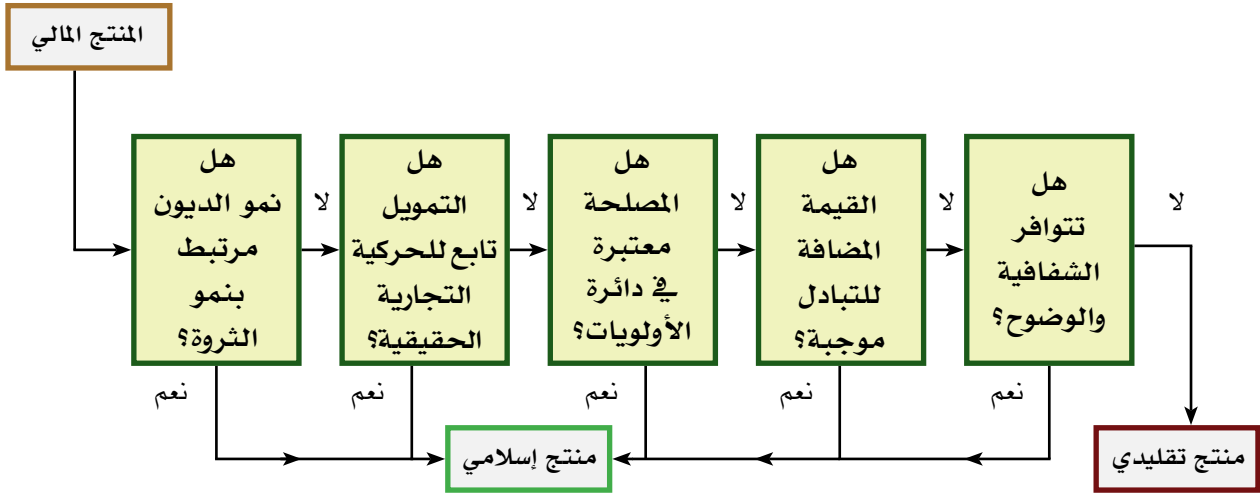
- معيار المشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية: يقتضي هذا المعيار تشارك الأطراف المختلفة للعملية التمويلية في نتائج تليب الأموال وتوظيفها في النشاطات الاقتصادية الحقيقية، فلا يوجد كما هو

الوضع في التمويل التقليدي من يربح دائماً بغض النظر عن نتائج العملية الاستثمارية؛ ومن ثم تُعد الأطراف المشاركة كلها ذات مصلحة؛ فتشارك في الأرباح وتتكافل في تحمل المغارم؛

- معيار الوضوح والشفافية: يؤكد هذا المعيار أهمية الشفافية والوضوح التي تُحدد الهدف من التعاقد والمقصود منه، فالأصل في الأموال الوضوح والشفافية مقصد شرعي بينما الحيل الربوية تنافي هذا المقصد؛ لأنها تهدف في النهاية إلى نقد حاضر بأكثر منه في الذمة، ولو صرحت العقود بذلك لكانت باطلة، كما إن معظم الحيل تلجأ إلى تغييب الشفافية والوضوح في العقود تجنباً لهذه النتيجة. وفي ظل الأزمة المالية الحالية فإن مؤسسات التصنيف العالمية مثل: *S&P, Fitch, Moody's* التي أعطت للمؤسسات المرتبطة بالرهونات العقارية تصنيفاً استثمارياً عالياً (*AAA*) أصبحت محل نقد كبير بخصوص مصداقية التصنيفات الصادرة عنها! إن المنتجات المالية التي لا تتوافر فيها هذه المعايير تتميز بمحدودية كفاءتها التمويلية، ويوضح الشكل التالي الخطوات اللازمة لفحص الصيغ والمنتجات المالية.

## شكل 8:

### المعايير الموضوعية للتمييز بين الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية والتقليدية



## ثالثاً: كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية الدورية

1. **التعريف بالتقلبات الاقتصادية الدورية:** يُطلق تعبير الدورة الاقتصادية على تلك التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي مثل: مستويات الإنتاج والدخل والعمالة والأسعار<sup>(1)</sup>...

ويمكن اعتبار التقلبات الاقتصادية الدورية العادية إحدى الظواهر الملازمة للنشاط الاقتصادي؛ حيث يرتبط عدم الاستقرار الاقتصادي بفترات ركود أو كساد أو حالات تضخم وبطالة.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل، مع وجود اختلاف في مسمياتها<sup>(2)</sup> وهي:

- **مرحلة الانتعاش *Recovery*:** ويُطلق عليها أيضاً الاستعادة *Expansion*، وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد تدريجياً، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي نتيجة تزايد الطلبات على السلع، ويحصل توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات؛

- **مرحلة الراج *Boom*:** ويُطلق عليها أيضاً التوسع أو الازدهار

(1) راجع: حسين عمر، الاقتصاد لكل قارئ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1997، ص: 288-294؛

Alain Beitone et al, *Dictionnaire des Sciences économiques*, Armand colin, Paris, 2001, P. 222-226.

(2) راجع: محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية: فعلها ووظائفها في لبلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تر: أحمد شفير، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، منظمة العمل العربية، الجزائر، 1995، ص: 20؛ أوتو راينهولد، الأزمات الاقتصادية، تر: بوعلي ياسين، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1980، ص: 26-35؛ محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مج3، التوظيف وعلاج التقلبات الاقتصادية، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ط1، 1988، ص: 366-369.

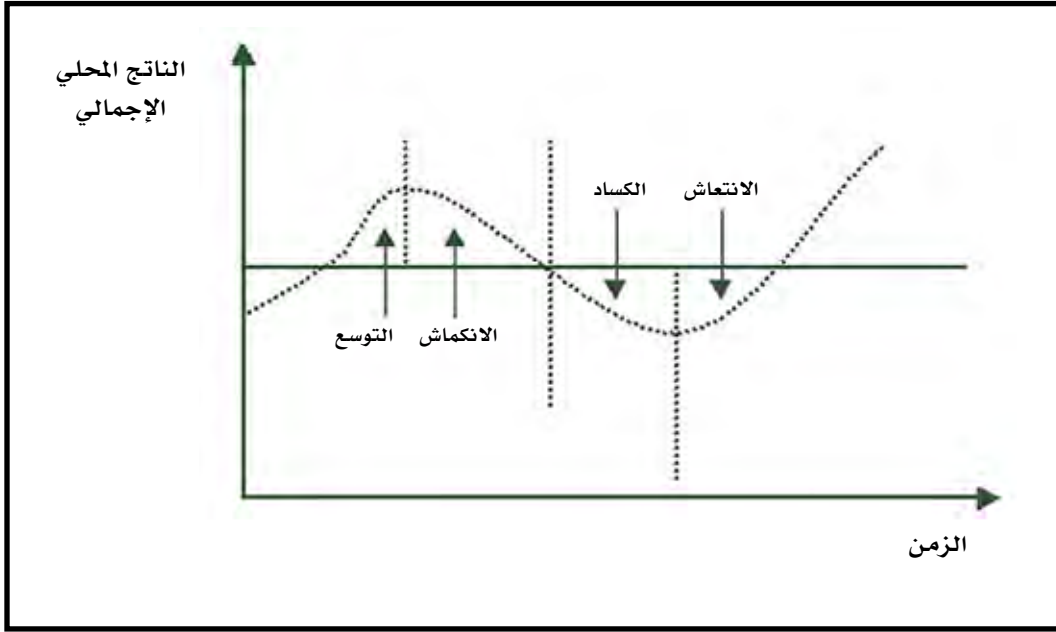
*Prosperity* أو القمة (الذروة) *Peak* لأنها تمثل النقطة المرتفعة في الدورة الاقتصادية، وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف وتصبح الطاقة الإنتاجية مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمالة وفي بعض المواد الخام الأساسية؛

- مرحلة الركود *Recession*: ويطلق عليها أيضاً الانكماش أو الأزمة *Crisis*، وفيها يحصل هبوط تدريجي في مستوى الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، وتستعيد البنوك قروضها من العملاء وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة وحجم المخزون السلعي، وتخفض التسهيلات المصرفية مقابل ارتفاع في حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك وضعف التسويات والإيداعات المصرفية؛

- مرحلة الكساد *Depression*: الكساد هو الركود الشديد جداً الذي تطول فترته، وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مستوى الأسعار، وانتشار البطالة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومها، وتعتبر أسوأ حالة في النشاط الاقتصادي، وتمثل النقطة المنخفضة في الدورة الاقتصادية *Trough*.

ويبين الشكل اللاحق تصوراً لمراحل الدورة الأربع المذكورة.

## شكل 9: الدورة الاقتصادية ومراحلها



ولا يمكن استبعاد نشوء التقلبات الاقتصادية عن دائرة الأزمات الدورية التي يتكرر حدوثها في الاقتصاد الرأسمالي<sup>(1)</sup>؛ فمن أهم عوامل التقلبات الاقتصادية هو الصعود غير المنضبط الذي يصاحبه الإفراط في تسهيل الائتمان؛ مما يؤدي إلى مبالغة في قيم الأصول. هذا بدوره يُشجّع على الاستدانة برهن هذه الأصول، ما يزيد من ارتفاع أسعارها ومن ثمّ تصبح السوق في حالة فقاعة *Bubble* غير قابلة للاستمرار والنمو التلقائي.

ومشكلة النظام الرأسمالي أنه لم يحترم آلية السوق بما يكفي، فالتقلبات والدورات صعوداً وهبوطاً، جزء من آلية السوق الطبيعية؛ لذلك فإن معارضة هذه الآلية لن تعود إلا بالإخفاق.

فعندما تكون الأسواق في حالة نمو وازدهار، يمنع أنصار السوق الحرة أيّ محاولة لإصدار قوانين أو تشريعات تقيّد ممارسات المجازفين؛ ولكن

(1) راجع: فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، جدارا للكتاب العالمي، عمّان، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2008، ص: 125.



عندما تظهر ملامح الأزمة يُصبح التدخل الحكومي مطلباً ضرورياً لإنقاذ الاقتصاد. بمعنى أن احترام آلية السوق يتحقق فقط في حالة الارتفاع والانتعاش؛ لكنه يختفي في حالة الكساد والانكماش!

## 2. كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية

المرتبطة بالمدىونية: لقد جمعت آية المداينة بين تحريم الربا وإنظار المعسر، ولعل الحكمة في الربط بين هذين المبدأين يتجلى جانب منها في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية.

ويُعتبر مبدأ إنظار المعسر فريضة واجبة لا تقتصر أهميته على القيمة الأخلاقية والإنسانية التي يجسدها؛ بل يؤدي وظيفة اقتصادية مهمة في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية؛ وذلك للاعتبارات التالية<sup>(1)</sup>:

- إذا كانت الأزمات الاقتصادية تنشأ من تعثر السداد؛ فإن من أهم

السياسات الاحتوائية لتداعياتها هو الدعم التمويلي التضامني الزكوي

للفارمين وإمهال المدينين غير القادرين على السداد؛

- يؤكد الفقه الإسلامي على ضرورة ضمان السكن للمدين، وأن عجزه

عن السداد لا يحرمه هذا الحق، لذلك فهو يدخل في وصف المعسر

الذي يستحق الإنظار؛ حيث يمكن التمييز بين اتجاهين<sup>(2)</sup>:

● الاتجاه الأول: يرى بأن الدار التي لا غنى عنها للمعسر يُحتفظ

بها ولا تباع؛

● الاتجاه الثاني: يرى بأن دار المعسر تُباع ويُوجر له بدلها.

(1) راجع: سامي السويلم، «التقلبات الاقتصادية في النظام الإسلامي»، في الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2009، ص: 54-56.

(2) راجع: عبد الله حسن حميد الحديثي، أحكام المعسر في الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ص: 154.

- إذا كان المدين الذي ثبت عجزه عن السداد لا يبيع مسكنه الذي لا يَسْتغني عنه؛ فإن إنظاره في هذه الحالة من شأنه أن يستوعب تداعيات الأزمات؛ لأنه يحفظ أسعار العقار من الانهيار أو على الأقل يُقلل من سرعة انخفاضها. وهذا يُحقّق مصلحة الدائن والمدين معاً؛ فالمدين ينتفع بالإمهال، في حين يحتفظ الدائن بقيمة أصوله متماسكة؛ الأمر الذي يُقلل احتمالات الإفلاس والانهيار؛

- إذا عَلِم الدائن مسبقاً أنه لن يستطيع الاسترياح من المعسر أو بيع ماله الذي لا يَسْتغني عنه؛ فإنه سيكون أكثر حرصاً وحذراً في منح التمويل؛

- إذا كانت الأزمات الدورية تنشأ من التساهل في إقراض ذوي الملاءة المنخفضة الذين يُتوقّع إعسارهم أكثر من غيرهم؛ فإن تطبيق مبدأ إنظار المعسر يمكن أن يحوّل دون التوسّع في إقراض هذه الفئة، ومن ثمّ يُقلل من احتمالات الانهيار منذ البداية.

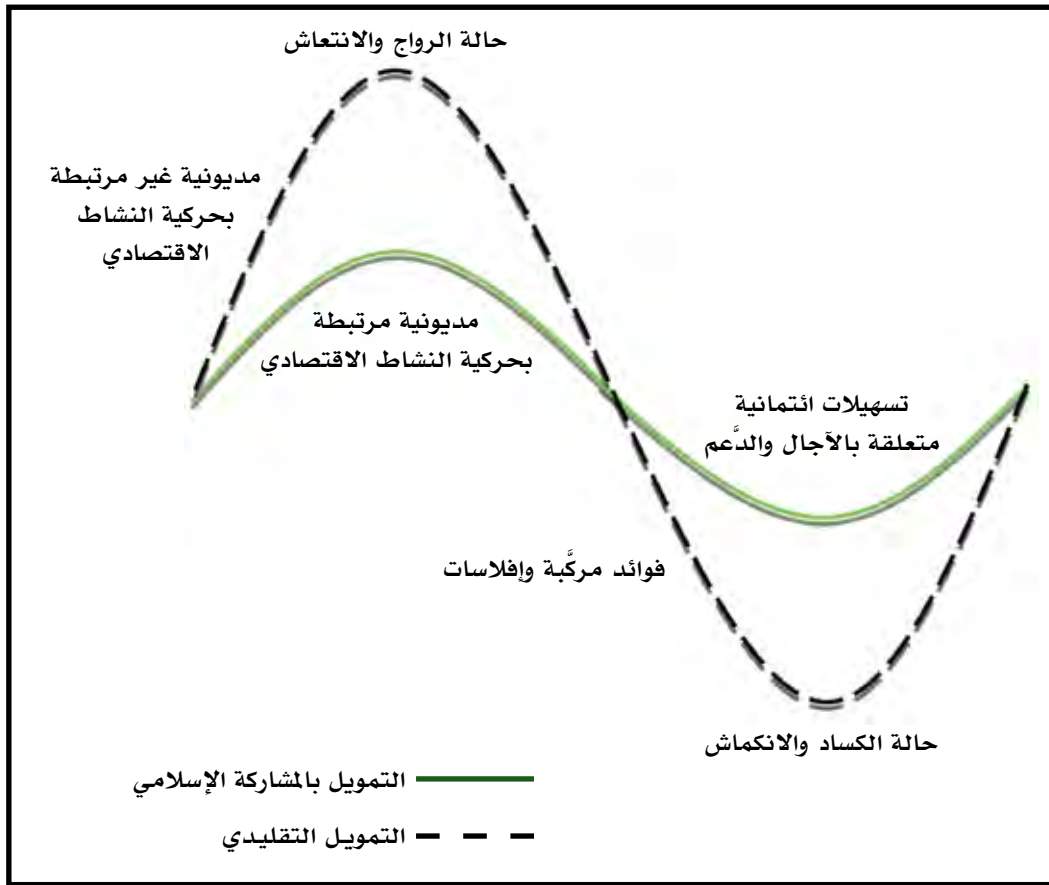
إن إلغاء الفائدة الربويّة من شأنه أن يضبط التوسّع في الائتمان؛ بحيث لا تتحوّل السوق في مرحلة الرواج إلى حالة الفقاعة التي تُهدّد الاقتصاد. أما في حالة الكساد فإن إنظار المعسر من شأنه أن يُقلل من معدل تراجع أسعار الأصول؛ ومن ثمّ يُجنّب السوق من الانزلاق إلى حالة الانهيار. فالجمع بين هذين المبدئين من شأنه أن يحتوي تقلبات الأسواق ويسيطر على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

وإذا اعتبرنا بأن الدورات الاقتصادية تمرّ إجمالاً بمرحلتين هما: مرحلة الرواج والانتعاش، ومرحلة الكساد والانكماش؛ فإنه يمكن توضيح مدى

كفاءة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر التقلبات الحادة للدورات الاقتصادية *Counter-Cyclical* حتى لا تتحوّل إلى كوارث مدمرة لثروات المجتمع الإنساني<sup>(1)</sup>؛ وذلك في الشكل التالي:

**شكل 10: حدة التقلبات الاقتصادية بين آليات التمويل الإسلامي**

### والتقليدي



**3. كفاءة التمويل الخيري في احتواء التقلبات الاقتصادية:** تحدث التقلبات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات التي تتراكم أثناء مرحلة الازدهار، لكي تعود السوق بعد ذلك مجدداً نحو الازدهار؛ وعليه فإن محاولة تأخير التصحيح أو منعه من الوقوع ستؤدي إلى استفحال المشكلة؛ لأنها تسمح

(1) راجع: سامي بن إبراهيم السويلم، «الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية»، في الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، جامعة الشلف، 25-26/11/2008، ص: 19.

بتراكم مزيد من الاختلالات، فيكون التصحيح حينئذ أكثر ضرراً وأشدّ تكلفة على الاقتصاد.

ولا شك أن الأزمات الدورية المعاصرة هي نتيجة سياسات تأخير التصحيح الذي كان يتطلبه الاقتصاد، فالأنظمة التي تزعم أنها تحترم الأسواق لم تكن في حقيقة الأمر تحترمها بما يكفي لتجعلها تُصحح نفسها بنفسها؛ بل بقيت تحفز الأسواق بضخ كميات هائلة من السيولة؛ غير أن التوجّه نحو القطاع الخيري هو أفضل السياسات لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

وفي دراسة حديثة قام بها الاقتصادي «روبرت شابيرو» *Robert Shapiro* حول القيمة التي تضيفها المؤسسات الخيرية الاجتماعية *Community Foundations* في الولايات المتحدة، وجد أن كل دولار تنفقه هذه المؤسسات يولّد أكثر من 8 دولارات من العائد المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وتبعاً لذلك؛ فإن الضرائب التي تُحقّقها الحكومة الأمريكية من هذه العوائد تتجاوز حجم الإعفاءات الضريبية التي تمنحها لهذه المؤسسات ابتداءً<sup>(1)</sup>! وقد تطوّر القطاع الخيري بشكل كبير في الدول الغربية؛ فمع بداية عام 2005 تم إدراج العمل التطوعي في مسودة الدستور الأوروبي ثم في الميثاق الأوروبي، كأحد النشاطات الاجتماعية الاستراتيجية لدول المجموعة الأوروبية<sup>(2)</sup>.

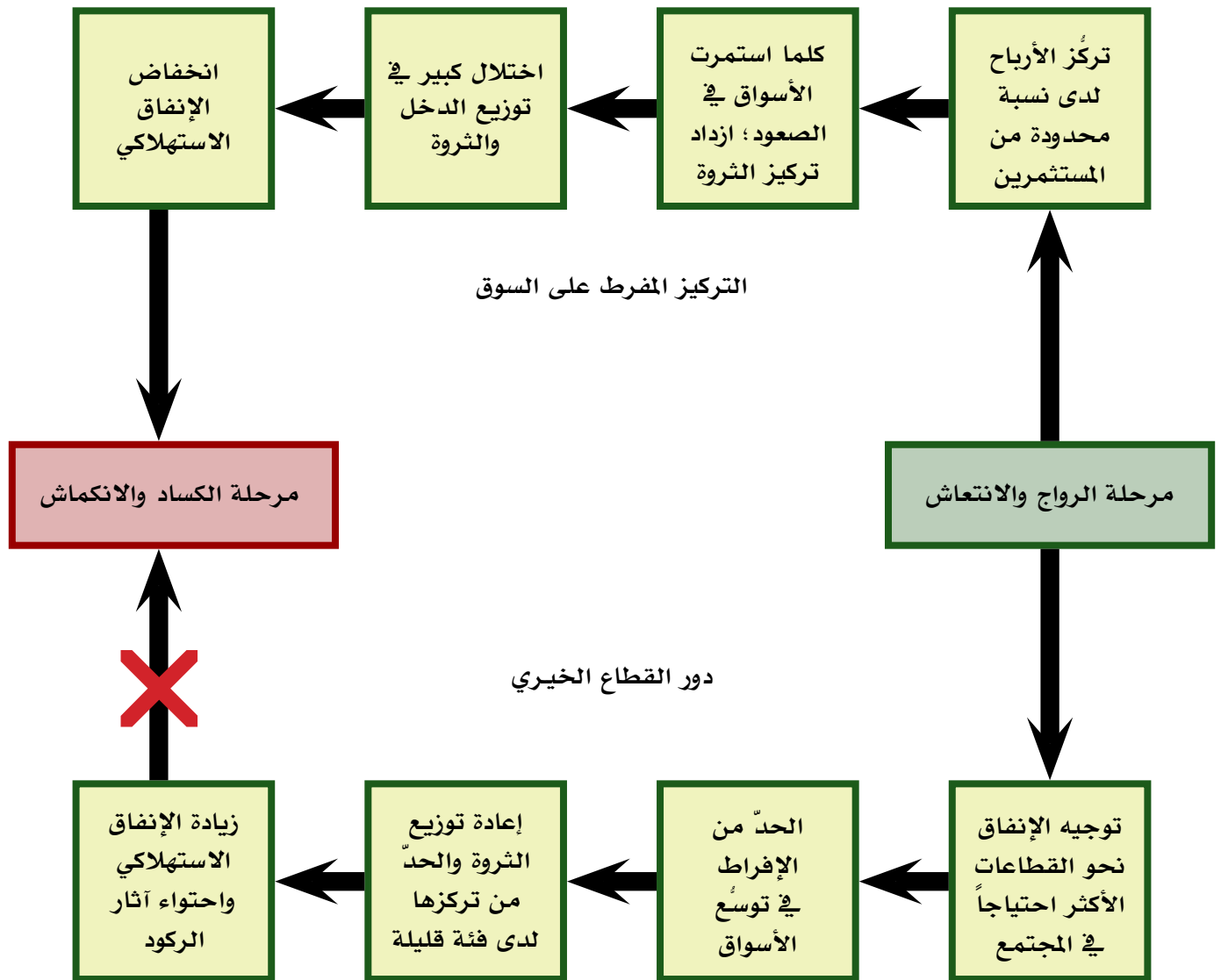
وتشير الإحصاءات إلى أن 71.095 مؤسسة مالية خيرية تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختص بجمع التبرعات وتوزيعها على المؤسسات والمشاريع الخيرية، ويصل مجموع وقفياتها إلى 550 مليار دولار، وتوزع من

(1) سامي السويلم، «السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، ع5571، 2009/01/11، في الموقع الإلكتروني: [http://www.aleqt.com/2009/01/11/article\\_182863.html](http://www.aleqt.com/2009/01/11/article_182863.html)

(2) طارق عبد الله، «الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع361، مارس 2009، ص: 100.

ربعها سنوياً 30 مليار دولار على المجالات الاجتماعية كلها تقريباً<sup>(1)</sup>.  
 وإذا تم استخدام مفهوم الدورة الاقتصادية؛ فسيكون دور القطاع الخيري في  
 حالة الراج والانتعاش كما هو مبين في الشكل التالي:

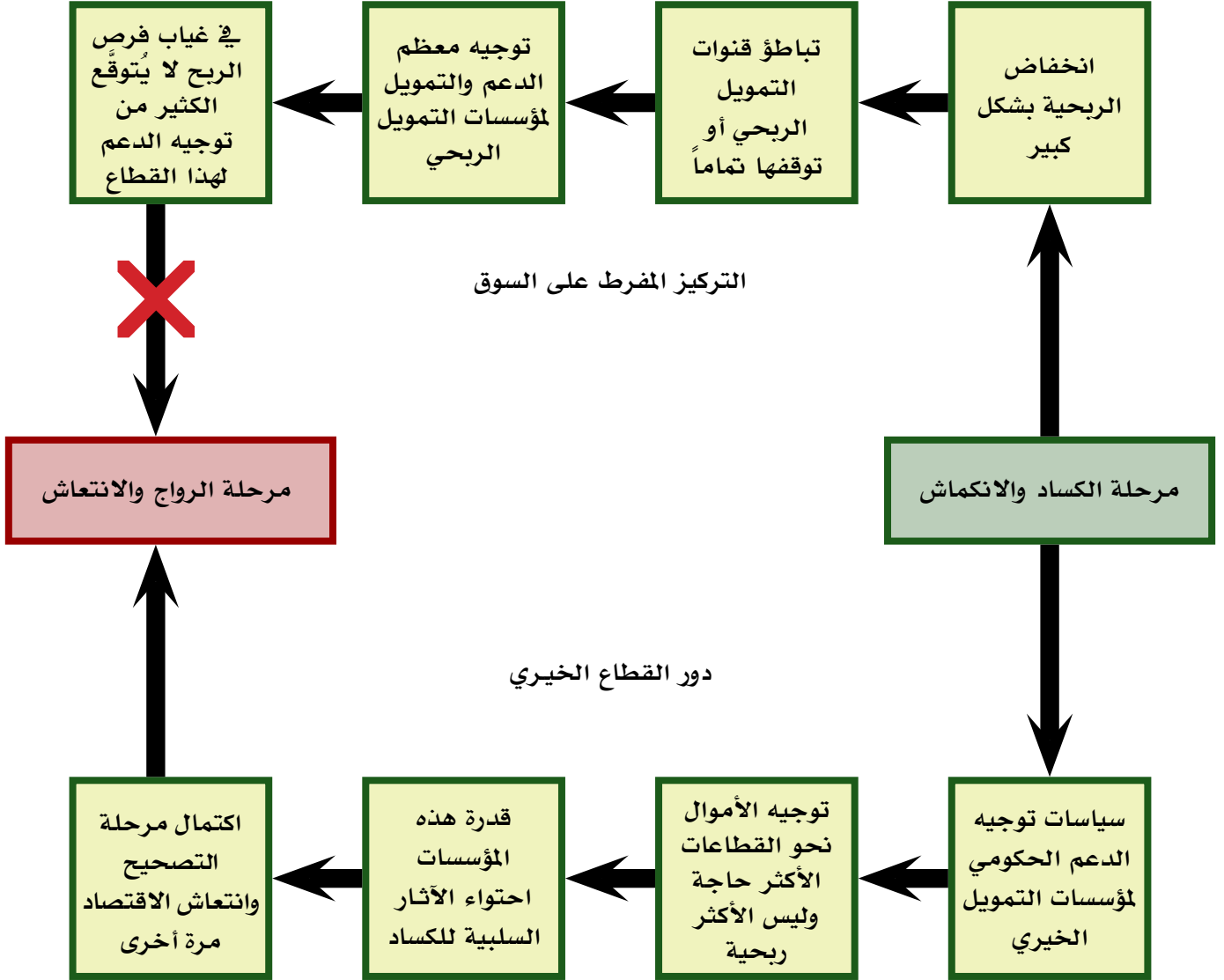
شكل 11: دور القطاع الخيري في مرحلة الراج والانتعاش



(1) المرجع السابق، ص: 101.

أما في حالة الكساد والانكماش؛ فيكون دور القطاع الخيري على النحو التالي:

شكل 12: دور القطاع الخيري في مرحلة الكساد والانكماش



4. استقرار النظام المصرفي والمالي الإسلامي: يُعتبر النظام المصرفي والمالي الإسلامي أكثر استقراراً بالمقارنة مع النظم الأخرى؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- مشاركة المودعين والمساهمين في المخاطرة تؤدي إلى تجنب الانهيار وقت الأزمات؛

- عدم تداول الديون في سوق ديون متكاملة يمنع من الاختلال والعدوى؛
- ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية يؤدي إلى زيادات متوازنة في الطلب والعرض؛
- منع عقود الربا والفِرر وبيع البائع ما لا يملكه من أصول يؤدي إلى تحجيم المجازفات في الأسواق.

وكان صندوق النقد الدولي قد أقرّ في وقت سابق بقدرة النظام المالي الإسلامي على امتصاص الصدمات الدولية؛ لأنه نظام قائم على الاستثمار في الإنتاج السلعي، وليس قائماً على المجازفات في الأسواق المالية غير المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، وهذا ما يُميّز بين مفهومين مختلفين: الاقتصاد الرمزي القائم على المجازفات المالية، والاقتصاد الإنتاجي القائم على المشاركات المتنوعة في دائرة الأولويات.

وهذا ما يتفق مع آراء عدد من الاقتصاديين<sup>(1)</sup> فقد توصل «سيمونز» *H. Simons* إلى أن السبب الأساسي للكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي يرجع إلى تغيرات الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر، ويمكن تفادي خطر الاضطراب الاقتصادي إذا لم يتم اللجوء إلى الاقتراض وكان تمويل الاستثمارات بالمشاركة.

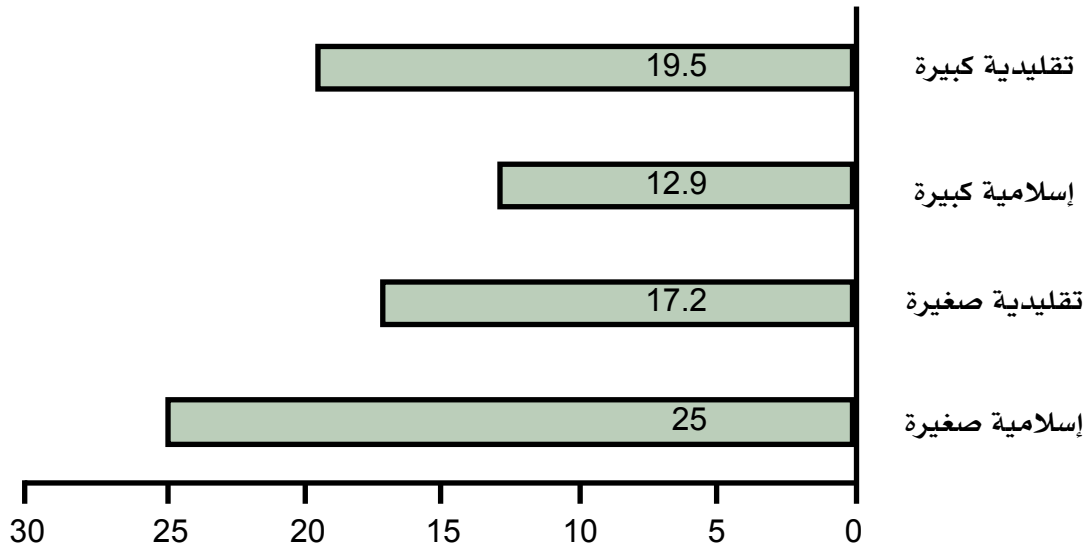
كما أكد «مينسكي» *H. Minsky* على حقيقة أن قيام كل مؤسسة بالتمويل الذاتي أو بالمشاركة برأس مالها والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحها غير الموزعة، يُنتج نظاماً مالياً قوياً. ولكن لجوء المنتجين إلى التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض يُعرض النظام لعدم الاستقرار.

(1) راجع: عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994، ص: 17-22؛ سامر مظهر قنطججي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004، ص: 29-32.

وتُشير دراسة تجريبية أعدّها الباحثان «مارتن شيهاك» *Marten Čihák* و«هيكو هيس» *Heiko Hesse* من صندوق النقد الدولي تتعلق بالبنوك الإسلامية (77 مصرفاً) والبنوك التقليدية (397 مصرفاً) في 20 دولة خلال فترة 12 سنة (1993-2004) إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة (ما كان مجموع أصولها مليار دولار فأقل) هي الأكثر استقراراً في العينة والبنوك الإسلامية الكبيرة (ما كان مجموع أصولها أكثر من مليار دولار) هي الأقل استقراراً في العينة؛ حيث:

- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك التقليدية الصغيرة؛
- البنوك التقليدية الكبيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة؛
- البنوك الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبيرة.

### شكل 13: مدى استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية



نتائج قيم معيار Z بالنسبة للمصارف قيد الدراسة

المصدر: أحمد مهدي بلواي، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج21، ع2، 2008، ص: 82.



ودلت الأزمة الماليّة الحاليّة على خلاف نتائج الدراسة المقارنة؛ حيث تبين بأن البنوك الإسلاميّة الكبيرة هي كذلك أكثر استقراراً وأقل تأثراً من البنوك التقليديّة الكبيرة.

وإذا كانت البنوك الإسلاميّة قد أثبتت في الماضي أنها أكثر استقراراً من البنوك التقليديّة؛ فإن هذا الاستقرار في ظل التقلبات الاقتصاديّة يتطلب أمرين<sup>(1)</sup>:

- حسن الإدارة: وتأتي أهمية ذلك من أن البنوك الإسلاميّة تمرّ بحالة توسّع سريع، من حيث زيادة عددها وتزايد حجمها؛
- الالتزام بالضوابط الشرعيّة: من خلال الابتعاد عن المنتجات غير المباحة، مثل: بيع العينة والتورق المنظم.



(1) راجع: معبد علي الجارحي، «الأزمة الماليّة العالميّة والتمويل الإسلامي»، مصرف الإمارات الإسلامي، 2008، ص: 14-15.

## رابعاً: الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال وصيغ التمويل الإسلامي

**1. الكفاءة المتعلقة بالتمويل التضامني الزكوي:** يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل: حالات التضخم، وحالات الانكماش والركود؛ وذلك على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

– حالات التضخم النقدي: تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها:

● الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية المرتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عن جميع الأموال الزكوية. وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تُخفّضها؛

● الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: من أجل التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحدّ من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسباً للظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50% جمعاً مسبقاً أو أقلّ من ذلك أو أكثر، ويتم

(1) راجع: صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1، 2001، ص: 103-105؛ يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ط1، 1990، ص: 255؛ عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص: 262؛ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، الجزائر، 1991، ص: 756.

كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعاً للإكراه؛ إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصاباً تجب فيه الزكاة؛

● التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة: إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيسهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

– حالات الانكماش والركود: تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ومن بين طرق التأثير نذكر ما يلي:

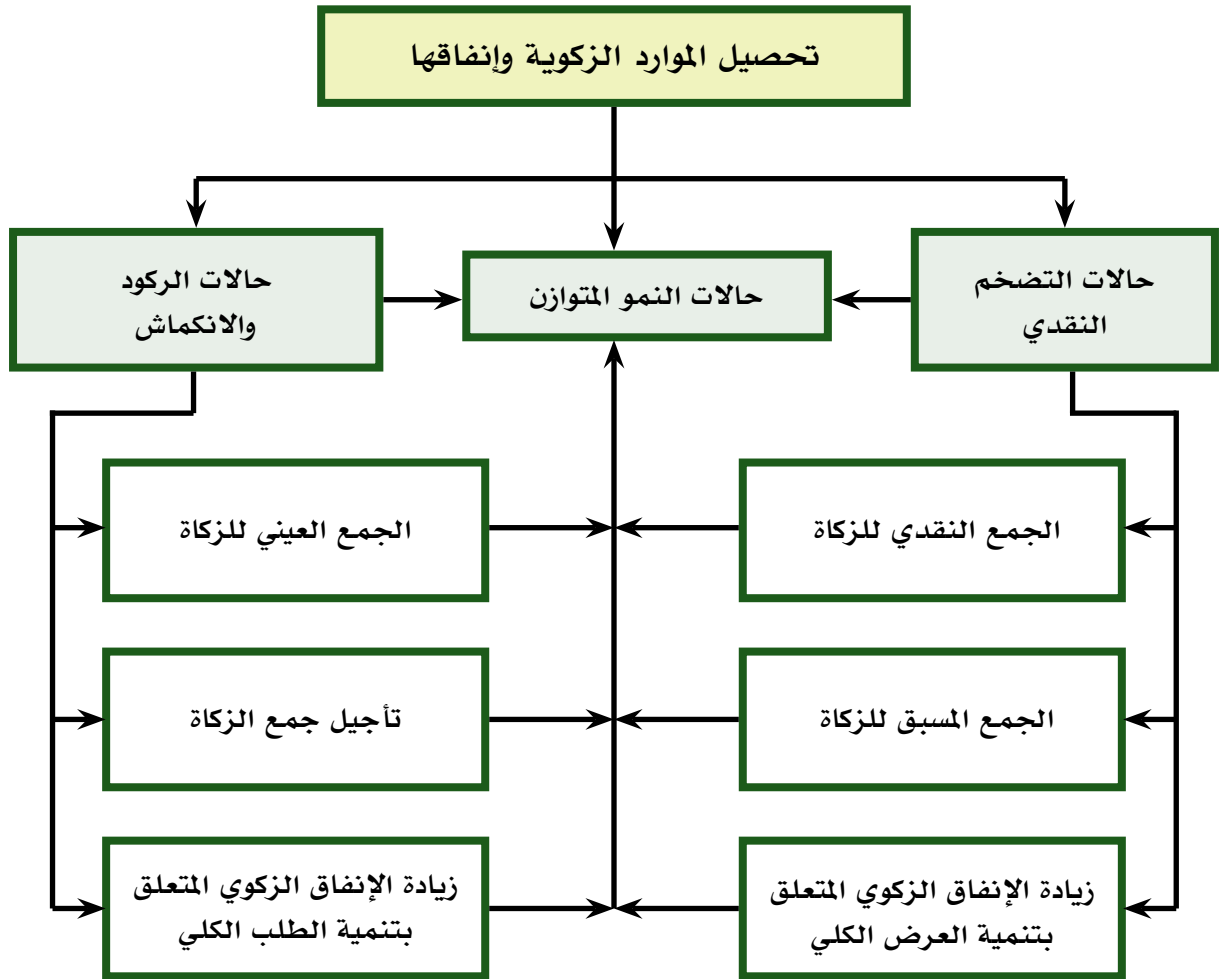
● الجمع العيني للزكاة: قد تضطر الدولة أحياناً بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة؛ كي لا تؤثر كثيراً في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة؛

● تأخير جمع الزكاة: قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى ديناً عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ؛

• زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش والعودة إلى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني.

ويمكن التعبير عن بعض أدوات التأثير النقدي للزكاة في الشكل التالي:

شكل 14: دور الأدوات الزكوية في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتأزمة



بناءً على ذلك؛ فإن هذه الآثار التلقائية للزكاة تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتُغذِّيه بحركة مستمرة تُقلِّل أو تمنع حدوث التقلبات الاقتصادية.

## 2. الكفاءة المتعلقة بالتمويل التكافلي الوقفي: نشأت المؤسسات الوقفية

في التاريخ الإسلامي على الوقف الطوعي للموارد الخاصة لتمويل المشاريع التي تُنتج السلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشبيد دور العلم وأماكن العبادة... فهذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءاً مهماً من إيرادات الموازنة العامة للدولة وتُموَّل أحياناً بأدوات تزيد من حدة التضخم.

وتؤدي مؤسسة الأوقاف دوراً محورياً في تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة المالي في تغطية هذه النشاطات؛ ومن ثمَّ يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور الناتجة عن:

- تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد؛

- تكاليف تسييرها وإدارتها؛

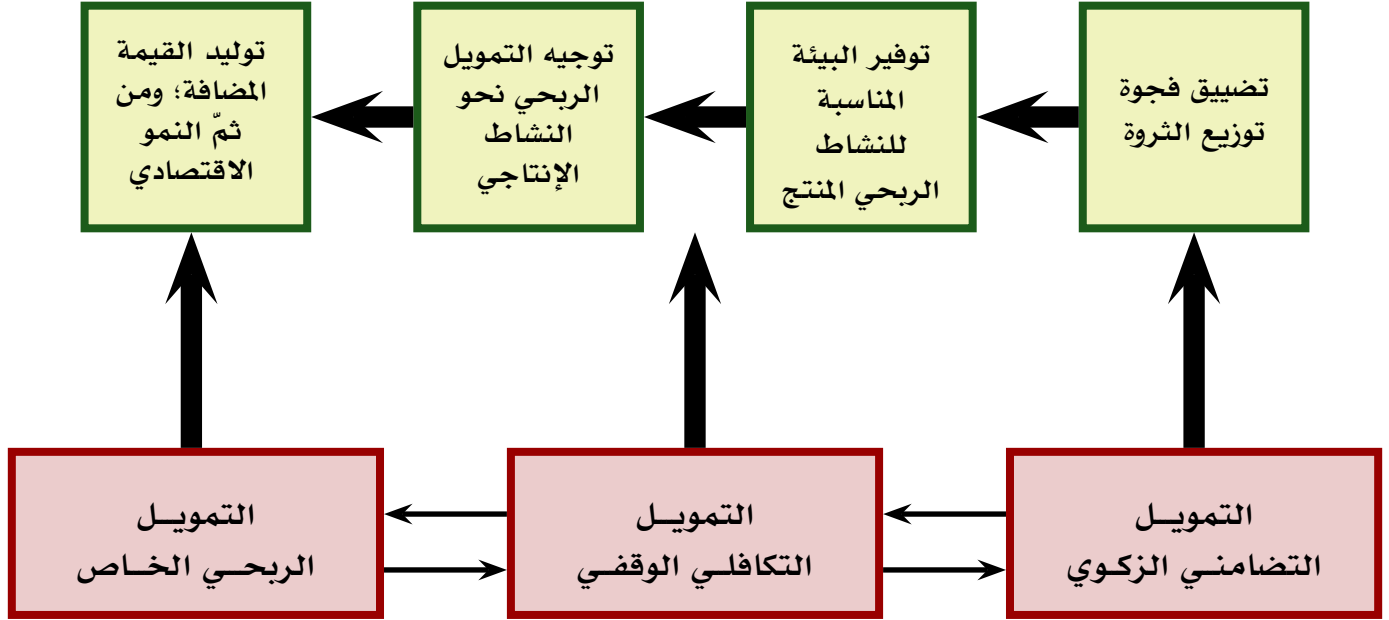
- التكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربويّة.

فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر، ولا تتحملها الموازنة العامة؛ بل تصبح معظمها مغطاة من قبل الجهود الخاصة الفردية والجماعية والرسمية...، وهذا سينعكس حتماً على الوضع الاقتصادي والنقدي بشكل إيجابي؛ إذ ستتحول نسبة مهمة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفيية إلى الاستثمارات الاجتماعية التوازنية التي تحد من التقلبات الاقتصادية الدورية.

وفيما يلي شكل تخطيطي يوضح الكفاءة المتعلقة بتكامل التمويل الإسلامي.

## شكل 15: الكفاءة المتعلقة بتكامل أشكال التمويل التضامني الزكوي

### والتكافلي الوقفي والربحي الخاص



## خامساً: تقدير الكفاءة التطبيقية المتوقعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي

1. الكفاءة الاقتصادية المتوقعة لصيغ التمويل الإسلامي: يُسهم التمويل الإسلامي في تجنب الآثار السلبية والخطيرة للنظام التقليدي؛ حيث يتم تقديم الخدمة التمويلية على أسس عادلة، من خلال وساطة استثمارية إنتاجية على أساس المشاركة في المخاطر والمغانم. وقد قُدّرت سوق التمويل الإسلامي بحوالي 700 مليار دولار حالياً، ويُتوقع أن تصل خلال عشر سنوات قادمة إلى 1.300 مليار دولار<sup>(1)</sup>. ويمكن إبراز الكفاءة الاقتصادية المتوقعة لصيغ التمويل الإسلامي على المستويات التالية<sup>(2)</sup>:

- الكفاءة المتوقعة على مستوى الأموال المستثمرة: يؤدي تطبيق صيغ التمويل الإسلامي إلى إلغاء التكاليف الاقتصادية، سواء كانت تكاليف على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو حتى على المستوى الدولي. بمعنى أنه في ظل اقتصادين أحدهما يطبق صيغ التمويل الإسلامي، مع افتراض تقاربهما في مستويات التطور وحجم الموارد؛ فإن تكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في حالة اقتصاد المشاركة أقل منها في الاقتصاد الربوي بمقدار عبء التكلفة الربوية. ويمكن تقدير هذه التكاليف بشكل تقريبي مبسّط كما يلي:

(1) Elyès JOUINI et Olivier PASTRÉ, *LA FINANCE ISLAMIQUE : Une solution à la crise ?*, Economica, Paris, 2009, P. 2.

(2) راجع: صالح صالح، المنهج التموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 409-411.

## جدول 2:

### مُقارنة تكاليف تمويل الاستثمارات في حالة اقتصاد المشاركة والاقتصاد الربوي

التكلفة على المستوى الدولي	التكلفة على المستوى الوطني	التكلفة على المستوى الجزئي
ت د = متوسط تكلفة الاستثمار على المستوى الدولي؛ ح د = حجم الأموال الجديدة المناسبة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة؛ ع د = متوسط معدل الفائدة السائد في السوق الدولية.	ت ك = التكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني لإقامة المشاريع الجديدة؛ ح ك = حجم الأموال المناسبة من البنوك على مستوى الاقتصاد الوطني؛ ع ك = متوسط معدل الفائدة السائد على المستوى الوطني.	ت ج = التكلفة التي تتحملها الوحدة الاقتصادية للتجديد والتوسع؛ ح ج = حجم الأموال المستثمرة على مستوى المؤسسة؛ ع ج = متوسط معدل الفائدة السائد في السوق.
ت د = ح د × ع د	ت ك = ح ك × ع ك	ت ج = ح ج × ع ج
هذه التكلفة تنعكس على الدول المتخلفة بالتهام مبالغ معتبرة سنوياً من حصيلة صادراتها + مشاركتها في تكاليف استثمارها في الدول المتقدمة (تكاليف السلع المستوردة).	هذه التكاليف تصبح مساوية للضفر في اقتصاد المشاركة؛ فتتخفف وينعكس ذلك على تكاليف الإنتاج فالسلع والخدمات فالقدرة الشرائية... وهذا يؤدي إلى تحفيز وتجديد واتساع دائرة الاستثمار.	

#### - الكفاءة المتوقعة على مستوى توظيف الأموال والطاقات العاطلة:

إن تطبيق الصيغ التمويلية لنظام المشاركة تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عنصر العمل وعنصر رأس المال في صورته المتعددة من مضاربة ومشاركة ومرابحة وسَلَم ومساقاة ومزارعة...؛ الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل الطاقات غير الموظفة في مختلف النشاطات الاقتصادية، وهو ما يعمل على المعالجة المباشرة لمشكلة البطالة.

كما يزول الأثر السلبي المترتب عن الحرج والمشقة الناتجة عن فرض النظام الربوي الذي أدى إلى وجود أموال عاطلة تتحرَّج من التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب التعامل بالفائدة؛ ومن ثمَّ صعوبة تعبئة أموال كبيرة لا



تتحرك ضمن القنوات المصرفية، وباستخدام الصيغ البديلة للنظام الربوي يمكن إزالة ذلك الحرج وتوفير المناخ الملائم لتعبئة تلك الثروات المالية والنقدية غير المنكشفة وتوجيهها نحو التوظيف والنشاطات المجتمعية المهمة؛ حيث تتجه الأموال المكتنزة إلى الاستثمار في تلك النشاطات التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

بناءً على ما سبق؛ يتضح بأن صيغ التمويل الإسلامي هي بديل جيد؛ حيث تتعدّد آثارها الإيجابية المتوقّعة؛ بحيث تُسهم في احتواء التقلبات الاقتصادية الدورية.

## 2. استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية لتحقيق الاستقرار

**الاقتصادي:** قام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بتكليف فريق علمي متخصص تمكّن من استخراج 1.357 منتجاً مالياً من 14 مرجعاً فقهياً أصيلاً من المذاهب الأربعة<sup>(1)</sup>.

والواقع أن الهندسة المالية الناتجة عن المصرفيين ذوي الخلفيات التقليدية العاملين بالبنوك الإسلامية؛ تسعى إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسّع بالتورق المصرفي والمرابحة للأمر بالشراء؛ بدلاً من المشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- سهولة الهندسة المالية التقليدية؛

- حاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة؛

- التركيز على صيغ المداينات بحثاً عن الربح في الأجل القصير.

(1) راجع: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي: المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2008، ص: 16-18.

وإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية من الأزمة المالية؛ فإن الأمر يستدعي أن تكون لدى البنوك الإسلامية استراتيجيات واضحة تضبط عملية الابتكار المالي وتجنبها التناقض بين الأهداف النظرية والتطبيق العملي!

ويمكن التأكيد بأنه إذا ما بقي الحال على ما هو عليه من عمليات الهيكلة الشرعية لمنتجات تقليدية؛ فإن مستوى المنتجات المالية الإسلامية سينحدر ليصل إلى نقطة يتقارب فيها مع مستوى الخدمات التقليدية. وستكون الصناعة المالية الإسلامية أمام ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) محتملة في المستقبل المنظور:

- **المشهد الأول (الأقوى احتمالاً):** يتمثل في الاستراتيجية التي يجب أن تتبناها الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق استدامتها؛ فالمطلوب منها أن تتحول في المستقبل العاجل إلى استغلال المخزون الاستراتيجي من الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية الأصيلة في عمليات التطوير والابتكار؛ حتى تحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق وتسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية؛

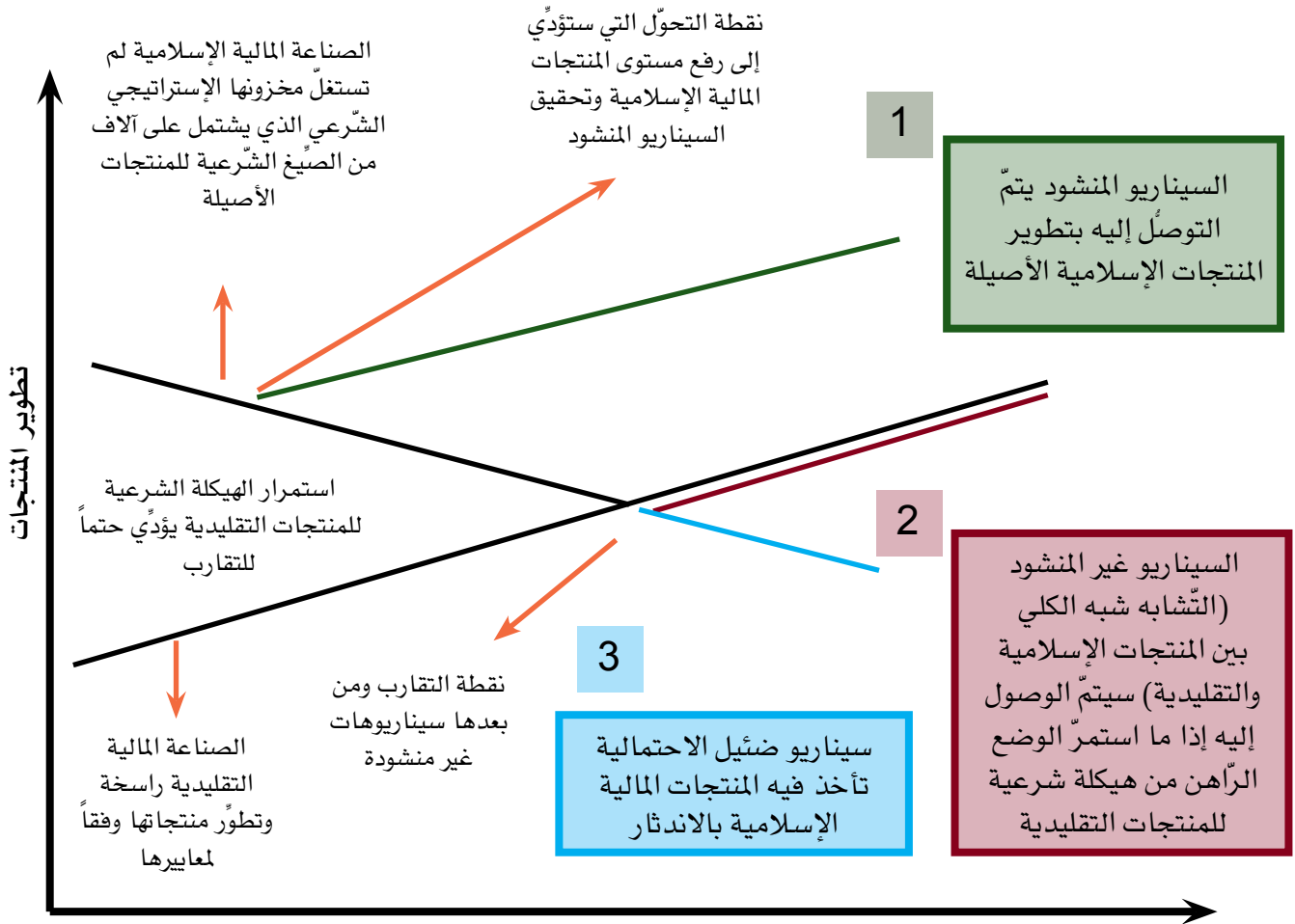
- **المشهد الثاني (الأقل احتمالاً):** يتمثل في أن تتشابه المنتجات المالية الإسلامية تشابهاً كبيراً مع بعض المنتجات المالية التقليدية، وهو أمر سيعمل حتماً على دعم المنتجات المالية التقليدية ورفع مستوياتها واستدامة صناعتها، تماماً كما يعمل على إضعاف خصوصية ومزايا الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها؛

- **المشهد الثالث (الأضعف احتمالاً):** يتمثل في اندثار المنتجات المالية

الإسلامية نتيجة عدم تطوير منتجات أصيلة تدعم استدامة الصناعة، ونتيجة لاستفادة المنتجات المالية التقليدية من عمليات الهيكلية الشرعية لمنتجاتها؛ فستصبح جميع المنتجات من نتاج الصناعة التقليدية.

شكل 17:

### سيناريوهات التقارب بين المنتجات المالية الإسلامية ومثيلاتها التقليدية



المصدر: ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة القبس، الكويت، 20/01/2008، ص: 46.

تبذل الدول والحكومات جهوداً كبيرة لتفسير وتحديد أسباب وعوامل

## خاتمة

حصول التقلبات الاقتصادية الدورية بهدف التخفيف من آثارها؛ حيث تتبنى سياسات الاستقرار التي تهدف إلى الحد من الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط بالاقتصاد الحقيقي، وتحجيم المديونيات التي تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي وظهور «الهرم المقلوب» لآليات التمويل التقليدي.

لقد بينت الأزمات المالية العالمية صعوبة الوصول إلى التوازن الاقتصادي والمالي في إطار أولوية الاقتصاد الرمزي المضاربي. ويُعدّ التمويل الإسلامي الذي يتميز بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء التعاملات الربويّة، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، من أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية.

ولذلك يتعيّن على الصناعة المالية الإسلامية أن تحرص على ابتكار منتجات وأدوات مالية تُجسّد مذهبية وخصوصية الاقتصاد الإسلامي، وتتفاعل مع المستجدات المصرفية والمالية في إطار الضوابط الشرعية والاحتياجات الفعلية للاقتصاد الحقيقي بما يسمح بتطور هرم التوازن الاقتصادي للتمويل الإسلامي. أما إذا كانت منتجات الصناعة المالية الإسلامية مجرد إعادة صياغة للمنتجات المالية التقليدية؛ فستكون النتيجة في النهاية هي ذات الهرم المقلوب الذي يُهدّد التوازن والاستقرار الاقتصادي!

## ملخص الورقة البحثية

### ملخص:

لقد بينا في هذا المقال كفاءة التمويل الإسلامي المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد أساليب التمويل بصورة تُسهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات (أو أفراد) العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها .

كما أبرزنا كفاءة التمويل الإسلامي المتعلقة باحتواء الأزمات والتقلبات الدورية، وكفاءته المتعلقة بتكامل أشكاله وصيغه وأساليبه، ثم قيّمنا الكفاءة التطبيقية المتوقعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي.

### Abstract :

We have shown in this article the efficiency of Islamic finance formulas associated with the diversity and multiplicity of methods of financing contribute to cover the financing needs of the various institutions (or individuals) deficit, commensurate with the nature, size and area of activity.

As we have highlighted the efficiency of the containment of Islamic finance on crises and economic cycles, and efficiency relating to the integration of forms, structure and methods, and then applied the expected values of the efficiency formulas and methods of Islamic finance.

## مصادر الفصل التاسع

1. أحمد مهدي بلوايفي، «أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟»، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 2008/10/22.
2. أحمد مهدي بلوايفي، «البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج21، ع2، 2008.
3. أوتو راينهولد، الأزمات الاقتصادية، تر: بوعلي ياسين، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1980.
4. حسين عمر، الاقتصاد لكل قارئ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1997.
5. سامر مظهر قنطقجي، «أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة»، سلسلة فقه المعاملات، ج1، مؤسّسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2004.
6. سامي السويلم، «أسلحة الدمار المالي الشامل»، في الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2009.
7. سامي السويلم، «التقلبات الاقتصادية في النظام الإسلامي»، في الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2009.
8. سامي السويلم، «السياسة الاقتصادية تجاه الأزمة المالية»، صحيفة

الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، ع5571، 2009/01/11، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com/2009/01/11/article\\_182863.html](http://www.aleqt.com/2009/01/11/article_182863.html)

9. سامي السويلم، «المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، السعودية، 2006/9/4.

10. سامي السويلم، «صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي»، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000.

11. سامي بن إبراهيم السويلم، «الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية»، في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، 2008/11/26-25.

12. صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1، 2001.

13. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

14. طارق عبد الله، «الدولة والوقف في القرن الحادي والعشرين: من الوصاية إلى الشراكة»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع361، مارس 2009.

15. عبد الجبار السبهاني، «آثار التمويل الربوي»، في الموقع الإلكتروني:

<http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY/default.aspx?pg=7490a7ab-b127-4408-817f-1a8e6dd0b408>

16. عبد الحميد الغزالي، «الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي»، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1994.
17. عبد الكريم قندوز، «الهندسة المالية الإسلامية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج20، ع2، جدة، 2007.
18. عبد الله حسن حميد الحديثي، أحكام المعسر في الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.
19. عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1988.
20. فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية: الرأسمالية، الاشتراكية، الإسلام، جدارا للكتاب العالمي، عمّان، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2008.
21. محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مج3، التوظيف وعلاج التقلبات الاقتصادية، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ط1، 1988.
22. محمد لخضر بن حسين، الأزمات الاقتصادية: فعلها ووظائفها في لبلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، تر: أحمد شفير، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، منظمة العمل العربية، الجزائر، 1995.
23. معبد علي الجارحي، «الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي»، مصرف الإمارات الإسلامي، 2008.



24. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي: المرحلة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 2008.
25. ناصر الزيادات، «حذار المبالغة في تقليد المنتج التقليدي»، جريدة القبس، الكويت، 20/01/2008.
26. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العراقي»، 2009.
27. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج2، دار الفكر، الجزائر، 1991.
28. يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع358، ديسمبر 2008.
29. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ط1، 1990.
30. Alain Beitone et al, *Dictionnaire des Sciences économiques*, Armand colin, Paris, 2001.
31. Elyès JOUINI et Olivier PASTRÈ, *LA FINANCE ISLAMIQUE: Une solution à la crise?*, Economica, Paris, 2009.
32. Nicolas Couderc et Olivia Montel-Dumont, *Des subprimes à la récession: Comprendre la crise*, La documentation Française, Paris, 2009.



# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
7	إهداء
8	شكرٌ وتقدير
9	مقدمة الكتاب
12	الفصل الأول: مدخل للتعريف بالمشكلة الاقتصادية: رؤية معاصرة
14	أولاً: الحاجات
16	ثانياً: السلع والخدمات
19	ثالثاً: أسباب المشكلة الاقتصادية
21	رابعاً: حل المشكلة الاقتصادية والتخفيف من انعكاساتها
27	الفصل الثاني: المقريزي-إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية
30	أولاً: التعريف بالمقريزي وإسهاماته الاقتصادية
34	ثانياً: قراءة في كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة» للمقريزي
37	ثالثاً: احتواء الأزمة الاقتصادية من وجهة نظر المقريزي
42	الفصل الثالث: دور حُطبة الجمعة في معالجة المشكلات الاقتصادية
45	أولاً: القوة التأثيرية لحُطبة الجمعة في المجتمعات الإسلامية
47	ثانياً: عوامل غياب دور حُطبة الجمعة في المجال الاقتصادي
50	ثالثاً: نحو تفعيل حُطبة الجمعة في طرح القضايا الاقتصادية
57	الفصل الرابع: رؤى استشرافية في ضوء الأزمة المالية العالمية
59	أولاً: نشأة الأزمة المالية العالمية
62	ثانياً: تداعيات الأزمة المالية العالمية
68	ثالثاً: آليات مواجهة الأزمة المالية العالمية
73	رابعاً: دروس مُستفادة من الأزمة المالية العالمية
79	الفصل الخامس: المشهد الاقتصادي العربي في ضوء أزمة الائتمان العالمي
81	أولاً: مظاهر تأثر الاقتصادات العربية بالأزمة المالية
83	ثانياً: درجة تأثر الاقتصادات العربية بالأزمة المالية
85	ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات العربية

94	.....	رابعاً: الآليات العربية لمواجهة الأزمة المالية العالمية
99	.....	الفصل السادس: استراتيجيّة الحلّ الإسلامي للأزمة الماليّة العالمية
101	.....	أولاً: قراءة إسلاميّة في أسباب الأزمة العالميّة
104	.....	ثانياً: نحو أسلمة المعاملات الاقتصاديّة العالميّة
107	.....	ثالثاً: نحو اقتصاد إسلامي إنساني عالمي
111	.....	رابعاً: نحو صناعة ماليّة إسلاميّة عالميّة
117	.....	الفصل السابع: الأزمة الماليّة العالميّة وانعكاساتها على البنوك الإسلاميّة
119	.....	أولاً: صناعة التمويل الإسلامي والاستقرار الاقتصادي
129	.....	ثانياً: تداعيات الأزمة العالميّة على البنوك الإسلاميّة
139	.....	ثالثاً: دروس مُستفادة من الأزمة الماليّة العالميّة
155	.....	الفصل الثامن: دور المنتجات الماليّة الإسلاميّة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
157	.....	أولاً: هرم الاستقرار الاقتصادي في إطار المنتجات الماليّة الإسلاميّة
170	.....	ثانياً: دور المنتجات الماليّة التقليديّة في حدوث الأزمات الاقتصاديّة
182	.....	ثالثاً: استراتيجيّات تطوير المنتجات الماليّة الإسلاميّة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
195	.....	الفصل التاسع: كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلّبات الدوريّة
198	.....	أولاً: إشكاليّة ضعف الكفاءة الاقتصاديّة لنظام التمويل التقليدي وأثارها السلبية
209	.....	ثانياً: الكفاءة التموليّة المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدّد أساليب التمويل الإسلامي
222	.....	ثالثاً: كفاءة التمويل الإسلامي المتعلّقة باحتواء التقلّبات الاقتصاديّة الدوريّة
234	.....	رابعاً: الكفاءة المرتبطة بتكامل أشكال وصيغ التمويل الإسلامي
239	.....	خامساً: تقدير الكفاءة التطبيقيّة المتوقّعة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي
250	.....	فهرس الموضوعات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية رؤى وحلول

تأليف الدكتور  
عبد الحلیم عمار غربي